IsDB
البنك الإسلامي للتنمية
Islamic Development Bank

APIF
صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف
AWQAF PROPERTIES INVESTMENT FUND

نمكّنُ الأوقاف ..... لنُمكّن الأمة

التقرير السنوي 2021

IsDB
البنك الإسلامي للتنمية
Islamic Development Bank

APIF
صندوق تثمير
ممتلكات الأوقاف
AWQAF PROPERTIES
INVESTMENT FUND

صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف
التقرير السنوي 2021

إدارة تطوير القطاع المالي الإسلامي
شعبة الصناديق الاستثمارية في الأوقاف
صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف

جدول المحتويات

قائمة المصطلحات 5

أعضاء مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الإسلامي للتنمية 6

أبرز أحداث 2021 8

كلمة المضارب 14

تقرير المستشار الشرعي 2021 16

الفصل 01

مقدمة 18

معلومات أساسية عن الأوقاف 19

تفعيل دعم الأوقاف في البنك الإسلامي للتنمية 20

الفصل 02

أهمية صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف في التنمية 22

أ. دور الأوقاف في التنمية 23

ب. دور صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف بصفته صندوق استثمار مؤثر 24

الفصل 03

صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف - تفعيل دور الأوقاف في التنمية على مستوى البنك الإسلامي للتنمية 26

أ. موارد صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف 27

ب. دور صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف 28

1. رسالة صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف 28

2. هدف صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف 28

ج. النموذج التشغيلي لصندوق تثمير ممتلكات الأوقاف ودورة حياة المشروع 29

د. معلومات ذات صلة للمستثمرين المؤثرين المحتملين في صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف 31

هـ. معلومات ذات صلة للمستفيدين المحتملين من تمويل صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف 31

الفصل 04

أداء الصندوق 32

الأداء المالي للصندوق 33

أصول الصندوق 33

المؤشرات المالية 34

توزيع الأرباح 34

الأداء التشغيلي 34

مشاريع الصندوق قيد التنفيذ 38

قصص نجاح تنفيذ مشاريع الصندوق 42

الفصل 05

الخطط والتوقعات المستقبلية 46

الفصل 06

الحوكمة الرشيدة 50

بيان نظام الحوكمة 51

المبدأ الأول: إرساء قواعد ثابتة للإدارة والرقابة 51

مجلس المديرين التنفيذيين 51

لجنة المشاركين 51

لجنة الإشراف 51

لجنة الإدارة 51

لجنة المراجعة الفنية 52

لجان أخرى 52

المبدأ الثاني: التأكد من الالتزام بالشريعة 52

المبدأ الثالث: التدقيق الداخلي والرقابة 52

المبدأ الرابع: الالتزام بالمبادئ الأخلاقية ومسؤولية اتخاذ القرار 53

المبدأ الخامس: إدارة المخاطر 53

المبدأ السادس: الافصاحات المتوازنة في الوقت المناسب 53

المبدأ السابع: تقييم ما بعد العمليات المنجزة 53

الفصل 07

القوائم المالية وتقرير مراقبي الحسابات 54

الملاحق 90

الملحق 1: المستثمرون الحاليون في صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف 91

الملحق 2: أعضاء اللجان 96

الملحق 3: معلومات للمستثمرين في صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف 104

الملحق 4: معلومات للمستفيدين من صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف 106

قائمة المصطلحات

المصطلح	التعريف
المعايير المحاسبية	المعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.
الوقف	أصل المتبرع بها بصك شرعي لأغراض خيرية مثل تخفيف حدة الفقر وإغاثة المسنين والمرضى والمحتاجين أو الدعوة أو التعليم أو لأغراض أخرى مفيدة للمجتمع الإسلامي.
الأوقاف	جمع كلمة وقف والمقصود بها الأراضي والعقارات والممتلكات الوقفية.
الصندوق	صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف.
الموافقة	المبلغ الذي يوافق عليه المضارب لتمويل مشروع أو عملية.
البنك	البنك الإسلامي للتنمية.
المستفيد	الجهة متلقية التمويل.
المساهمة الذاتية	مساهمة الجهة المستفيدة في قيمة المشروع
الإجارة	هو بيع حق منفعة الأصل، بما في ذلك كل الحقوق والواجبات في حين يحتفظ المؤجر بحق الملكية.
الاستصناع	هو عقد لصناعة أو اقتناء بحيث يقبل الصانع (البائع) أن يزود المشتري بالسلع التي وصفها المشتري بعد صناعتها أو بنائها، حسب المواصفات وذلك بتخصيص مدة معينة وثمن معين.
اللايبور	معدل نسبة الاقتراض بين البنوك في لندن.
هامش الربح	النسبة المئوية التي تمثل ربح الصندوق من التمويل.
مضارب الصندوق	البنك الإسلامي للتنمية
سوفر	معدل التمويل الليلي المضمون
الناظر	ناظر أو مدير الوقف أو المؤسسة أو الجهة المسؤولة عن الوقف.
صكوك	سندات ممثلة لأصول ممولة وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية السمحة.

أعضاء مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الإسلامي للتنمية

معالي الدكتور محمد بن سليمان الجاسر
رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية
ورئيس مجلس المديرين التنفيذيين

معالي الدكتور
حمد بن سليمان البازعي

سعادة الأستاذ خلف سلطان
الظاهري

سعادة الأستاذ
بدر أحمد العمادي

سعادة الدكتور شاكر
أرجان جول

سعادة الأستاذ حامد
الحضيري

سعادة الدكتور محمود
عيسى دوتسي

سعادة الأستاذ إريك مابي هاسرا

سعادة الأستاذ خليفة سار

سعادة الأستاذ عباس معمار نجاد

سعادة الأستاذ عيسى جاندي

سعادة الأستاذ ميان أسد حياء الدين

سعادة الدكتورة ندى مسعود

سعادة الأستاذ لعزيز فايد

سعادة الأستاذ عمار حمد خلف إبراهيم

سعادة الأستاذ حسن جعفر عبد الرحمن

سعادة الأستاذ عبد الغفار العوضي

سعادة الأستاذ تامر لان تاجييف

سعادة الأستاذة أنوسكا رمضاني

أبرز أحداث 2021

لوحة المؤشرات التشغيلية والمالية للعام

المشاريع المعتمدة الجديدة

4

3 مشاريع في دول أعضاء (2 في المملكة العربية السعودية وواحد في السنغال)

1 مشروع في دول غير أعضاء (تنزانيا)

القيمة الإجمالية للمشاريع المعتمدة

67.41
مليون دولار أمريكي

اجمالي السحوبات من الصندوق وخط تمويل البنك وجهات اخرى من البنك

45.98
مليون دولار أمريكي

حصة السحوبات من موارد الصندوق:

16.15
مليون دولار أمريكي

حصة السحوبات من خط تمويل وجهات اخرى من البنك:

23.52
مليون دولار أمريكي

ارتفع إجمالي أصول الصندوق بنسبة

%14.83

إجمالي قيمة الأصول

134.16
مليون دولار أمريكي

(مقارنة بـ 116.84 مليون دولار أمريكي في عام 2020)

بلغ صافي قيمة الأصول لكل شهادة

11.378
دولار أمريكي

(11.590 دولار أمريكي في 2020)

لوحة المساهمين

نمو إجمالي حقوق المساهمين:

%13.94

عدد المساهمين:

19

إجمالي قيمة حقوق الملكية لحاملي شهادات الأسهم:

130.16

مليون دولار أمريكي

(في ارتفاع مقارنة بـ 114.40 مليون دولار أمريكي في العام 2020)

عدد الدول التي يمثلها المساهمون:

9

بالإضافة إلى المنظمات الدولية

أبرز أحداث 2021

لوحة مؤشرات أداء محفظة الصندوق (حتى نهاية العام 2021)

إجمالي عدد المشاريع الموافق عليها:
55

عدد الدول التي تم تمويل مشاريع فيها:
28

القيمة الإجمالية لمشاريع الصندوق:
1 مليار دولار أمريكي

القيمة الإجمالية الممولة من الصندوق وخط التمويل والنوافذ التابعة للبنك الإسلامي للتنمية:
486 مليون دولار أمريكي

عدد المشاريع المعتمدة في البلدان الأعضاء بالبنك الإسلامي للتنمية:
37

قيمة المشاريع في الدول الأعضاء:
698 مليون دولار أمريكي

عدد المشاريع المعتمدة في البلدان الغير الأعضاء للبنك الإسلامي للتنمية:
18

قيمة المشاريع في الدول الغير الأعضاء:
304 مليون دولار أمريكي

حالة المشاريع المعتمدة:

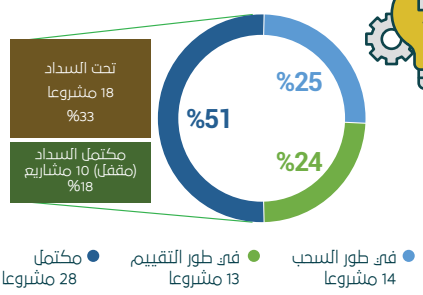

تعتمد الموافقات صيغ التمويل التالية:

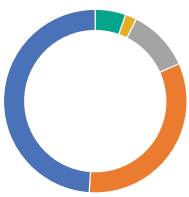

الأثر الاجتماعي لمشاريع الصندوق

تدر مشاريع الصندوق متوسط عوائد سنوية في حدود **1 مليون دولار أمريكي** للمنظمات المستفيدة.

ويتم استخدام الدخل الصافي للمشاريع لدعم أنشطة التنمية البشرية المختلفة لهذه المنظمات كما يلي:

17
مشروعا لدعم مختلف الأنشطة الخيرية والإغاثية

17
مشروعا لدعم التعليم (الجامعات والمدارس والأنشطة البحثية)

16
مشروعا لدعم تطوير مؤسسات الأوقاف والتعليم الديني

3
مشاريع يدعمان تنمية الشباب وتمكينهم

2
مشروعان يدعمان قطاع الصحة

يمكن الصندوق من التأثير بشكل مستدام على المستفيدين النهائيين. يقدم الجدول أدناه أربعة أمثلة مختلفة من محفظة

الأثر الاجتماعي لمشاريع الصندوق

يمكّن الصندوق من التأثير بشكل مستدام على المستفيدين النهائيين.

يقدم الجدول أدناه أربعة أمثلة مختلفة من محفظة

المؤسسات المستفيدة من الوقف	عدد المستفيدين على المدى الطويل	العدد الإجمالي للمستفيدين	النسبة الممولة من الوقف	غير ذلك/ ملاحظات	أهداف التنمية المستدامة
جمعية الفجيرة الخيرية (الإمارات العربية المتحدة)	تمكين 6,000 فرد من خلال التدريب المهني وورش العمل وبرنامج الأسر المنتجة	**9 ملايين**	تمويل جزئي	50,000 كفالة سنوية (للأيتام والطلاب والأسر وذوي الاحتياجات الخاصة)، والعديد من التدخلات الفورية لمرة واحدة	١ القضاء على الفقر، ٤ التعليم الجيد، ٨ العمل اللائق ونمو الاقتصاد، ١٠ الحد من أوجه عدم المساواة، ١١ مدن ومجتمعات محلية مستدامة، ١٧ عقد الشراكات لتحقيق الأهداف
جمعية التوفيق الخيرية (الصومال وكينيا)	دعم 20,000 يتيم وطالب ومدرب	**400,000**	تمويل جزئي	تشغيل مؤسسات بنى تحتية اجتماعية، بما في ذلك 7 مدارس وجامعة واحدة بمستشفاها	١ القضاء على الفقر، ٣ الصحة الجيدة والرفاه، ٤ التعليم الجيد، ٨ العمل اللائق ونمو الاقتصاد، ١١ مدن ومجتمعات محلية مستدامة
الهيئة العليا للأوقاف (السنغال)	سيبلغ عدد المستفيدين 12,500 طالب في أهم المدارس القرآنية "داراس"	**12,500**	تمويل جزئي	سيُقدّم الدعم لـ 64 مدرسة قرآنية "داراس"	٤ التعليم الجيد، ٨ العمل اللائق ونمو الاقتصاد، ١٧ عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

أثبت الصندوق بأنه صندوق استثماري مؤثر يحدث أثرا مضاعفاً يزيد من فعالية الموارد المستثمرة. وكل دولار يستثمر كان له الأثر المالي الثلاثي التالي على توافر موارد التنمية:

يبلغ متوسط حجم المشاريع المعتمدة

18.22

مليون دولار أمريكي

تبلغ نسبة تعبئة موارد صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف

1:5

قامت تمويلات البنك بتطوير حوالي

مليون

متر مربع من المساحات المبنية

الأثر الاجتماعي لمشاريع الصندوق

تمت الموافقة على معدل 5 مشاريع سنوياً على مدى السنوات الخمس الماضية.

	عدد المشاريع	الموافقات (مليون دولار أمريكي)	السحوبات (مليون دولار أمريكي)
2021	4	67.41	45.98
2020	5	51.47	32.90
2019	4	38.53	8.43
2018	4	217.50	13.95
2017	7	74.21	7.92

كما حقق الصندوق عائدا صافيا قابلا للتوزيع يتراوح بين 3 و 4 في المائة سنويًا على مدار السنوات الخمس الماضية.

	إجمالي الأصول (مليون دولار أمريكي)	العائد على حقوق المساهمين	العائد على الأصول
2021	134.16	%2.93	%2.67
2020	116,84	%2.59	%2.41
2019	94.85	%3.85	%3.24
2018	94.11	%2.78	%2.37
2017	88.74	%3.63	%3.6

بنهاية العام 2021، بلغ صافي قيمة الأصول للسهم الواحد

11,378

دولار أمريكي

دولار أمريكي عند إنشاء الصندوق.

توزيع الأرباح:

في عام 2021، قام الصندوق بتوزيع أرباحًا استثنائية بنسبة 1.25 في المائة وذالك بسبب تأثير جائحة الكوفيد-١٩ وتنفيذ معيار محاسبي جديد (FAS 30).

كلمة المضارب

بسم الله الرحمن الرحيم

أصحاب المعالي والسعادة أعضاء لجنة المشاركين في صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف

الإخوة و الأخوات الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

نيابة عن البنك الإسلامي للتنمية، مضارب الصندوق، يسرني أن أرفع إلى لجنتكم الموقرة التقرير السنوي العشرون لصندوق تثمير ممتلكات الأوقاف للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021م وقد أُعد هذا التقرير وفقاً للمادة 17 من لوائح الصندوق ويتضمن لمحة عامة عن الصندوق وعن عملياته المعتمدة وبياناته المالية المدققة.

وفيما يتعلق بالأداء العام منذ نشأته، فقد اعتمد الصندوق 55 مشروعا في 28 دولة بقيمة إجمالية قدرها 1 مليار دولار أمريكي. وقد حققت هذه المشاريع أثراً اجتماعياً مهم للغاية حيث تم استخدام الدخل المتولد من المشاريع لدعم المستحقين في المجالات التعليمية والصحية وكذلك في مجال الأنشطة الخيرية الأخرى. وبالتالي فإن هذه المشاريع تساهم في تحقيق شروط الواقفين وأهداف المستثمرين في الصندوق.

من جهة أخرى، تساهم هذه المشاريع في توفير فرص عمل وضمان استدامة سبل العيش للأسر. كما أن قيمة ممتلكات الأوقاف التي يتم تثميرها تتنامى أضعافا حيث يتم تحويلها إلى أصول مدرة للدخل بعد أن كانت عديمة الجدوى.

من حيث الأداء، اعتمد الصندوق خلال الفترة من 1 يناير إلى 31 ديسمبر 2021 أربع مشاريع جديدة بقيمة إجمالية بلغت 67.41 مليون دولار أمريكي. وتشمل الاعتمادات ثلاث مشاريع في بلدان أعضاء (المملكة العربية السعودية والسنغال) ومشروع في بلد غير عضو (تنزانيا).

من الناحية المالية، حقق الصندوق نتائج مرضية وبلغ صافي الدخل للعام 2021 ما قدره 3.35 مليون دولار أمريكي (مرتفعا بنسبة 30% مقارنة بالسنة السابقة). بناءً عليه يسر المضارب أن يعلن عن قرار مجلس المديرين التنفيذيين توزيع أرباح تمثل 1.25% من رأس المال المدفوع للصندوق.

وتعكس هذه الإنجازات جهود الصندوق ودعم مشاركيه للتنويع الجغرافي للمحفظة وتنمية الموارد المختلفة والدخول في مناطق تسويق جديدة لتطوير قطاع الأوقاف. وقد حقق صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف هذه الأهداف في إطار استراتيجية واضحة لاستمرار النمو.

وبمشيئة الله تعالى، سوف نستمر في بذل كل جهد ممكن لتحقيق الأهداف المحددة من قبل المساهمين. كما ينبغي لنا جميعا أن نفخر بالدور القيادي الذي يلعبه الصندوق في إحياء سنة الوقف ورفع مستوى الوعي بهذا القطاع المهم.

أخيرا، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعبر عن شكري العميق للسادة المحافظين وأعضاء مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الإسلامي للتنمية على رؤاهم السديدة وتوجيهاتهم النيرة، والسادة أعضاء لجان الصندوق على مساهمتهم وجهودهم الحثيثة ودعمهم المتواصل، وإلى جميع العاملين في الصندوق على أدائهم والتزامهم.

شكرا على دعمكم المتواصل.

د. محمد سليمان الجاسر

رئيس لجنة الإشراف على صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف
ورئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

تقرير المستشار الشرعي-2021

بسم الله الرحمن الرحيم

تقرير المستشار الشرعي – 2021م
صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف

أصحاب المعالي والسعادة رئيس وأعضاء لجنة المشاركين
صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف - البنك الإسلامي للتنمية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

وفقاً للمبدأ الثاني من بيان نظام الحوكمة للصندوق، بشأن "التأكد من التزام الصندوق بالشريعة بواسطة مستشار شرعي مستقل"، وتنفيذاً لتكليفي بذلك، أقدّم التقرير التالي، وذلك تنفيذًا لواجباتي ومسؤولياتي بصفتي مستشاراً شرعياً.

لقد راقبتُ المبادئ المستخدمة والعقود المتعلقة بالمعاملات والتطبيقات التي طرحها الصندوق خلال الفترة. لقد قمت بالمراقبة الواجبة لإبداء رأيي عما إذا كان الصندوق التزم بأحكام ومبادئ الشريعة، طبقاً لفتاوى الهيئة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية (الهيئة)، وقرارات مجمع الفقه الإسلامي الدولي.

واطلعتُ على مستندات المشروعات التي تم اعتمادها وعلى اتفاقية التمويل التي تم توقيعها خلال الفترة من: 1/1/2021م إلى 31/12/2021م، واستمعت إلى الإفادات المقدّمة من الإدارة التي تفيد بأنها طبقت فيها عقود البنك المعتمدة من قبل الهيئة.

تقع على إدارة الصندوق مسئولية توافق تنفيذ العمليات مع أحكام ومبادئ الشريعة، أما مسئوليتي، فتنحصر في إبداء رأي مستقل بناءً على المراجعة بعد الحصول على

المعلومات الضرورية التي تكفي لإعطاء تأكيد معقول بأنّ الصندوق لم يخالف أحكام ومبادئ الشريعة.

في رأيي:

أ- أنّ العقد الذي أبرمه الصندوق خلال الفترة من: 1/1/2021م إلى 31/12/2021م الذي أطلعتُ عليه، تم وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة.

ب- أنّ توزيع الأرباح وتحميل الخسارة على شهادات الاستثمار يتفق مع الأساس الذي تم اعتماده وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة.

ت- لم يحصل الصندوق على مكاسب مما يتحقق من مصادر أو بطرق محرّمة لصرفها في أغراض خيرية.

ث- نظراً لعدم تخويل إدارة الصندوق إخراج الزكاة، فإن مسئولية إخراجها تقع على المؤسسات والهيئات من القطاع الخاص. أما الجهات الحكومية والوقفية، فلا تترتب عليها الزكاة، لأنّ أموالها للمصالح العامة أو للأغراض الخيرية.

نسأل الله العلي القدير أن يحقق للصندوق ومؤسسيه التوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله بركاته،،،

أبوبكر صالح كانتي
المستشار الشرعي للصندوق

الفصل 01

مقدمة

تلعب الأوقاف الإسلامية دورا هاما وحيويا في منظومة التمويل الاجتماعي الإسلامي ولهذا السبب قرر البنك الإسلامي للتنمية دعم هذا القطاع. ويرتبط مفهوم الوقف بصرف النظر عن الإرث الإسلامي، ارتباطًا وثيقًا بممارسة التنمية الدولية الحديثة. وبالتالي، يسعى البنك من خلال صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف الفريد من نوعه إلى تفعيل دور الأوقاف في التنمية.

معلومات أساسية عن الأوقاف

تعتبر الأوقاف أصولا تخصص بطريق التبرع أو الوصية أو تُشترى لتُمسَك على سبيل الأمانة الدائمة لأغراض خيرية عامة أو خاصة مفيدة للمجتمع. ويشبه مفهوم الوقف من نواح كثيرة مفهوم الهبة المعروف في الغرب. وقد أدى التركيز القوي على إستدامة الأوقاف إلى تراكم كبير للثروة المجتمعية على مر السنين، حتى أصبحت الأوقاف تمثل قطاعًا اقتصاديًا مهمًا مكرس لتحسين الرفاه الاجتماعي والاقتصادي في البلدان الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية والبلدان غير الأعضاء التي تضم مجتمعات مسلمة أو سكانا مسلمين.

ولا تقتصر الأوقاف على قائمة محدّدة من المستفيدين، بل تشمل أساسًا برامج لتخفيف وطأة الفقر والإغاثة من الكوارث وخدمات صحية مجانية ونشر للتعليم الديني والعصري والتراث والثقافة والبيئة. وبالتالي، يمكن للفكرة التي تقوم عليها الأوقاف أن تنطوي على أهمية بالغة للأوساط الإنمائية في مجملها، بالإضافة إلى كونها هيكلية ذات أهمية دينية.

وقد لعبت الأوقاف دوراً رئيسياً عبر التاريخ لتوفير تمويل مستدام للعديد من الخدمات الاجتماعية، بما في ذلك التعليم والصحة على سبيل المثال لا الحصر. وتشير التقديرات إلى أن أكثر من 60 في المائة من الخدمات العامة أثناء الخلافتين الأموية والعباسية كانت تُنفّذ عن طريق هيكلية الوقف[1] فكانت الأوقاف تموّلُ أولا الخدمات الاجتماعية الأساسية (والبنية التحتية) المتعلقة بالتعليم والصحة، بالإضافة إلى دعم المحتاجين إلى سبل للعيش أو الضمان الاجتماعي. كما أدت الأوقاف، إلى جانب تلبيتها هذه الاحتياجات الأساسية، دوراً مهماً في تطوير الحياة الثقافية والعلمية بفضل تمويلها لإنتاج الكتب وبناء المكتبات ودعمها للعلماء في مختلف العلوم الدينية والدنيوية.

ويعتمد العديد من المؤسسات الغربية الحديثة، وعلى رأسها كبريات الجامعات، بشكل كبير على الهبات التي تتلقاها. وقد بيّن العلماء أن الغرب حاكى تجربة الأوقاف الإسلامية واستفاد منها لتطوير مؤسساته التعليمية، معتمدا في ذلك على الهبات منذ أن بدأ التواصل مع الحضارة العثمانية.

وقد أدت الأوقاف دوراً رئيسياً عبر التاريخ لتوفير تمويل مستدام للعديد من الخدمات الاجتماعية، بما في ذلك التعليم والصحة على سبيل المثال لا الحصر. وتشير التقديرات إلى أن أكثر من 60 في المائة من الخدمات العامة أثناء الخلافتين الأموية والعباسية كانت تُنفّذ عن طريق هيكلية الوقف

1 Wael B. Hallaq, 1955-. The Impossible State: Islam, Politics, and Modernity's Moral Predicament. New York: Columbia University Press, 2013.

الطلاب في مدرسة داخينوان - **المصدر:** مكتب إدارة ISDB-BISEW

ولذلك فمن غير المستغرب أن تتلقى العديد من الجامعات الغربية المرموقة اليوم (مثل أكسفورد وكامبريدج وكلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية وهارفارد وستانفورد) هبات كبيرة. فعلى سبيل المثال، يحصل معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا على هبات خيرية يفوق مبلغها 11 مليار دولار أمريكي لتمويل أبحاثه.

تفعيل دعم الأوقاف في البنك الإسلامي للتنمية

يعكس صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف سعي البنك الإسلامي للتنمية إلى تفعيل دعمه لقطاع الأوقاف. فصندوق تثمير ممتلكات الأوقاف يقدّم الأوقاف كأداة تنمية قائمة على التمويل الاجتماعي، مع مراعاة مبادئ الفقه ذات الصلة. ويعدّ صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف صندوقا فريدا من نوعه على ساحة بنوك التنمية متعددة الأطراف، وذلك من خلال المهمّة المنوطة به والمتمثلة في تمويل إنشاء و/أو تطوير عقارات وقفية إسلامية، كما أنه يركّز بشكل كبير على الاستدامة المالية طويلة الأجل بين الأجيال.

ويعمل صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف عن طريق تمويل بناء أو شراء أصول عقارية مادية (بالاعتماد على صيغ تمويل متوافقة مع الشريعة الإسلامية) من شأنها أن تحقق عائدًا. وتُستخدم هذه العوائد بعد ذلك لسداد المبالغ المستحقة لصالح الصندوق، فيما تُستخدم المبالغ المتبقية لدعم أنشطة المستفيد أثناء فترة السداد. وبعد هذه الفترة، يُسجّل الأصل باعتباره وقفًا ويعود كل الدخل الناتج إلى المستفيد، مما يساعد على توفير مصدر دخل مستدام لأنشطة المستفيد المرغوبة اجتماعيًا.

وقد نجح صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف بصفته آليةً لتفعيل الأوقاف وتحقيق أثرها الإنمائي في إثبات نجاعة هذا المفهوم الذي بات جاهزا للتطبيق على نطاق أوسع. وبمبلغ إجمالي لرأس المال المدفوع لصندوق تثمير ممتلكات الأوقاف 114.40 مليون دولار أمريكي، مُكمّلا بخط تمويل بقيمة 100 مليون دولار أمريكي من البنك الإسلامي للتنمية، اشتملت محفظة مشاريع الصندوق على 55 مشروعًا في 28 بلدا عضوا أو غير عضو في البنك الإسلامي للتنمية بقيمة إجمالية فاقت 1 مليار دولار أمريكي. وقد أثبتت هذه المشاريع أنه يمكن للأوقاف بشكل عام ولنموذج صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف بشكل خاص الاضطلاع بدور إنمائي مهم للغاية.

مستأجرو مبنى البنك الإسلامي للتنمية بهبان - المصدر: مكتب إدارة ISDB-BISEW

الفصل 02

أهمية صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف في التنمية

يرتبط صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف بمشهد التنمية الدولي بطريقتين رئيسيتين وهما:

(1) أهمية المَهمَّة المنوطة به
(2) آلية تشغيله المبتكرة.

يضطلع صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف بمَهمَّة فريدة من نوعها تتمثل في دعم إنشاء و/أو تطوير الأوقاف وتعزيز مفهوم الوقف. وفضلا عن ذلك، فقد صُمّمت الآلية التشغيلية للصندوق لجعله صندوق استثمار مؤثر ومدرٌّ للأرباح على الصعيدين الاجتماعي والمالي. ويرد تفصيلُ أهمية مفهوم الأوقاف بالنسبة للتنمية الدولية والاستثمار المؤثر فيها في الأقسام التالية.

أ. دور الأوقاف في التنمية

يتيح مفهوم الوقف إمكانات كبيرة لممارسة التنمية. إذ يمكن أن يساعد هذا المفهوم على تحقيق اللامركزية فيما يتعلق بالتنمية من اتخاذ القرارات والتمويل والتنفيذ. وقد صُمّم الوقف بصفته هيكلية هجينة تضم عناصر من القطاعين العام والخاص من أجل البحث عن سبل الربح في السوق في ظل إدارة خاصة ومستقلة، مما يدرّ دخلا يُستخدم في توفير الخدمات العامة. وترد نظرة متعمّقة على خصائص الوقف باعتباره هيكلية للتنمية الاقتصادية في القسم الفرعي الأول أدناه.

إن المهمة المنوطة بصندوق تثمير ممتلكات الأوقاف أهمية خاصة بالنسبة للبلدان التي لديها إرث وقفي، كان في الواقع سببا لوجودها. فمن شأن توفير مصدر تمويل مخصص لإنعاش ممتلكات الأوقاف غير المستغلة بشكل كافٍ أو كلي أن يطلق العنان لإمكانات قدر معتبر من الثروة غير المنتجة أو ناقصة الإنتاج المتراكمة عبر الأجيال، فضلا عن تشجيع استخدام المدخرات الجديدة بعيدًا عن الاستهلاك وتوجيهها نحو مجموع الثروة العامة.

مع ذلك وبصرف النظر عن هذه الأهمية المحدودة، يمكن أن يكون لإدخال مفهوم الوقف كأداة للتنمية أهمية واسعة لممارسة التنمية بشكل عام، مع تحقيق آثار إنمائية على المديين القصير والطويل. فعلى المدى القصير، يمكن أن يساعد ذلك على تحقيق الاستقلال والاستدامة الماليين لكل من شركاء التنمية المحليين (المنظمات) ومشاريع التنمية. فالوقف بإمكانه أن يساعد على تمكين المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني التي تقدم الخدمات الاجتماعية من خلال توفير مصدر دخل مستدام لها. ويمكنه أيضاً أن يخفّف من الضغوط المالية على الحكومة بفضل توفير النفقات التشغيلية بعد مرحلة الإنجاز، عندما تُدرج مكوناته في مشاريع البنية التحتية الاجتماعية الأكبر. وترِدُ في القسمين الفرعيين الثاني والثالث أدناه أمثلة للتآزر مع جهود البنك الإسلامي للتنمية الأخرى الرامية إلى تمكين المجتمع المدني وتخفيف الضغط المالي.

يمكن أن يكون لإدخال مفهوم الوقف كأداة للتنمية أهمية واسعة لممارسة التنمية بشكل عام، مع تحقيق آثار إنمائية على المديين القصير والطويل

أما على المدى الطويل، فيمكن أن يكون لمفهوم الوقف أثر عميق في تقليل الاعتماد على المساعدة الإنمائية الرسمية، والاستعاضة عن ذلك بالثروة الاجتماعية المولدة محليًا.

ب. دور صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف بصفته صندوق استثمار مؤثر

ينطوي مفهوم الاستثمار المؤثر على إمكانات كبيرة لتمويل التنمية. ويمكن لهذا المفهوم أن يساعد على سد الفجوة الكبيرة في التمويل الضروري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المضمَّنة في الخطة العالمية لعام 2030. كما يمكن أن يساعد ذلك على تعبئة استثمارات القطاع الخاص لدعم البنى العامة التي لا تجذب الاستثمار الخاص لذاتها، من خلال التركيز على تطوير الأوقاف المدرة للدخل باعتبارها تدخلات إنمائية من الدرجة الثانية ويمكن أن تكون مربحة بالفعل.

لقد بات تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 أولوية المجتمع الإنمائي الذي يُعتبر البنك الإسلامي للتنمية جهة فاعلة رئيسية فيه. يتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر تمويلًا سنويًا يتراوح بين 5 و7 تريليون دولار أمريكي. ويبقى إجمالي جميع الموارد المالية المخصصة من الحكومات والمؤسسات الإنمائية متعددة الأطراف وغيرها من الجهات الفاعلة الرئيسية مجتمعةً غير كاف ويتطلب آليات تمويل مبتكرة لسد فجوة التمويل المقدرة بمبلغ 3 تريليون دولار أمريكي سنويًا. ويشكّل إشراك القطاع الخاص وتعبئة الموارد منه عنصرا حيويا لتحقيق الأهداف الإنمائية المستهدفة. ولذلك يتطلّع المجتمع الإنمائي اليوم إلى أدوات تمويل مبتكرة ومن بينها الاستثمار المؤثر باعتباره أداة لضخ الموارد من القطاع الخاص نحو تنفيذ خطة عام 2030[2].

يُعرّف "الاستثمار المؤثر" على أنه ضخ للأموال لتوليد أثر اجتماعي وبيئي بالإضافة إلى عائد مالي[3]، وهو يُعتبر اليوم أحد المحركات الرئيسية لخطة عام 2030. وتمثل

ويوفر صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف حاليًا تمويلًا منخفض التكلفة وعالي الأثر لاستحداث الأوقاف لصالح المؤسسات التي تخدم مختلف أهداف التنمية المستدامة في نهاية المطاف

الديون والأسهم الخاصة نحو 65 في المائة من الاستثمارات المؤثرة وهنا تكون السندات هي الأداة الرئيسية. كما يؤدي الأفراد ذوو الأرصدة المالية الضخمة ومؤسسات تمويل التنمية دورًا رئيسيًا أيضًا. غير أنّ التمويل الإسلامي يحصي بفضل أسسه الأخلاقية والاجتماعية المتأصلة سجلًا حافلًا فيما يتعلق بتنفيذ وتحقيق أهداف الاستثمار المؤثر. ويستهدف كلا النموذجين فضاءات الاستثمار القائمة على القيمة التي تراعي هدفاً أخلاقياً[4]. ويشكل صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف أحد أدوات التمويل الإسلامي هذه التي يقدمها البنك الإسلامي للتنمية كأداة فعالة للاستثمار المؤثر.

فصندوق تثمير ممتلكات الأوقاف يعمل على تنفيذ هذه المَهمَّة المزدوجة المتمثلة في تحقيق أثر مالي واجتماعي مستدام منذ بداية عملياته في عام 2001. ويوفر الصندوق التمويل للجهات التي تحوز ممتلكات وقفية أو تديرها وفقًا لمبادئ الشريعة لتطوير هذه الممتلكات استنادًا إلى الجدوى المالية والعائد الاجتماعي المرتبط بشكل عام بمفهوم الوقف (أو الهبات). كما يتيح صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف للمساهمين فيه أو "حملة شهادات

2 مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي، جنيف، 2014
3 الشبكة العالمية للاستثمار المؤثر، thegiin.org
4 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أنا مع التأثير: دمج التمويل الإسلامي والاستثمار المؤثر من أجل تحقيق الأهداف العالمية، إستنبول، 2017.

الأسهم" فرصة توليد عوائد الدخل من التطوير العقاري، بالإضافة إلى العوائد الاجتماعية في شكل دعم لأصحاب ممتلكات الأوقاف لتطوير الممتلكات التي يُستخدم دخلها لتحقيق أهداف إنمائية وخيرية مختلفة.

حقق صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف عائدا صافيا قابلا للتوزيع بنسبة حوالي 3 إلى 4 في المائة سنويًا على مدار السنوات الخمس الماضية. ويُوزَّع جزء من هذا العائد على شكل أرباح، فيما يُعاد استثمار الجزء المتبقي في الصندوق وهو يعكس الأرباح المرسملة للمساهمين. وفي نهاية 2021، بلغت قيمة سهم صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف 11,378 دولار أمريكي مقارنة بـ 10,000 دولار أمريكي في بدايته. أما بالنسبة لتوزيع الأرباح، فقد اعتاد صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف على توزيع أرباح تتراوح بين 2.5 في المائة إلى 5 في المائة من رأس المال على مدى السنوات العشر الماضية. وفي عام 2021، قام الصندوق بتوزيع أرباحًا استثنائية بنسبة 1.25 في المائة بسبب تأثير جائحة الكوفيد-19 وتنفيذ معيار محاسبي جديد (FAS 30).

موّل صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف على مرّ السنين مشاريع للمساعدة على توليد دخل إضافي لمستفيدين مختلفين، وذلك لصالح حكومات ومؤسسات أوقاف ومراكز بحوث وصناديق هبات ومنظمات حكومية خيرية ودور أيتام وجامعات.

ويوفر صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف حاليًا تمويلا منخفض التكلفة وعالي الأثر لاستحداث الأوقاف لصالح المؤسسات التي تخدم مختلف أهداف التنمية المستدامة في نهاية المطاف. ويشمل ذلك على وجه التحديد التخفيف من حدة الفقر (الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة) والصحة الجيدة والرفاه (الهدف 3) والتعليم الجيد (الهدف 4) والعمل اللائق والنمو الاقتصادي (الهدف 8) وتمكين المرأة (الهدف 10) والمدن والمجتمعات المحلية المستدامة (الهدف 11) والشراكة من أجل الأهداف (الهدف 17).

مبنى بازركان بعد اكتمال المشروع.

ويعتزم البنك الإسلامي للتنمية رفع حجم عمليات الأوقاف إلى 2 مليار دولار أمريكي خلال 10 سنوات. ويتمثل الهدف من ذلك في تقديم مساهمة أكبر لتطوير ممتلكات الأوقاف وتشجيع إحياء واستخدام مفهوم الوقف الذي سيكون له دور أساسي في تعزيز التنمية البشرية والاستثمار المؤثر على الصعيد العالمي والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة التي صادق عليها البنك الإسلامي للتنمية.

الفصل 03

صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف-تفعيل دور الأوقاف في التنمية على مستوى البنك الإسلامي للتنمية

إدراكا منه لإمكانات التنمية التي يمكن أن يحققها قطاع الأوقاف، قام البنك الإسلامي للتنمية بدور رائد في تمويل عدد من مشاريع الأوقاف قبل إنشاء صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف. وتمثل العمليات التمويلية لهذه المشاريع الجهود الأولى للبنك الإسلامي للتنمية لتوفير الدعم المادي لتعزيز مفهوم الأوقاف.

وبعدها أُنشئ صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف بناءً على موافقة وزراء الأوقاف للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أثناء اجتماعهم السادس المعقود في جاكرتا بإندونيسيا عام 1997.

وقد ساعد صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف على إضفاء الطابع المؤسسي على نهج البنك الإسلامي للتنمية للنهوض بالأوقاف من خلال تمويل تطوير الممتلكات الوقفية العقارية، مع التركيز بشكل خاص على الممتلكات التي تُستثمر من أجل الاستفادة من دخلها وفقًا لشروط الواقف، لأنّ هذا الشكل من أشكال الوقف يتيح سداد التمويل من دخل العقار ذاته. وبتوزيعه أرباحاً، أدخل صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف عنصرًا من عناصر الأثر للتشجيع على تعبئة الموارد من أجل الأوقاف.

أ. موارد صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف

أنشأ البنك الإسلامي للتنمية إلى جانب تسع مؤسسات أخرى صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف عام 2001 بإجمالي اكتتابات بلغت قيمتها 50 مليون دولار أمريكي. وفي نهاية سنة 2021، ضم صندوق تثمير ممتلكات الاوقاف 19 مشارك من بينهم البنك الإسلامي للتنمية ووزارات وهيئات الأوقاف ومؤسسات وقفية ومنظمات غير ربحية وبنوك إسلامية ومستثمرين أفراد، برأسمال إجمالي مدفوع قيمته 114.40 مليون دولار أمريكي. وترد قائمة كاملة بالمشاركين في صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف في **الملحق 1**.

لتعزيز موارد صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف، قدّم البنك الإسلامي للتنمية خط تمويل بقيمة 100 مليون دولار أمريكي لاستخدامها في تمويل مشاريع الصندوق. ولمزيد دعم تطوير الأوقاف بشكل مستمر من خلال الصندوق، وافق البنك الإسلامي للتنمية على منح مساعدة فنية بقيمة 280،000 دولار أمريكي لإعداد دراسات الجدوى وتقييم الممتلكات والخدمات القانونية لصندوق تثمير ممتلكات الأوقاف. ويَرِدُ تفصيل الموارد المالية لصندوق تثمير ممتلكات الأوقاف في الرسم البياني أدناه.

تخصيص الموارد المالية لصندوق تثمير ممتلكات الأوقاف

ب. دور صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف

يشارك صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف في تمويل الممتلكات الوقفية العقارية التجارية والسكنية المدرّة للدخل. غير أنه لا يمول بناء المدارس والجامعات والمساجد والمرافق الصحية وما شابه ذلك.

وتتضمن محفظة مشاريع صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف في نهاية العام 2021، 55 مشروعًا مكتملًا أو قيد الإنجاز، بقيمة إجمالية بلغت 1 مليار دولار أمريكي. وتشمل مساهمة البنك الإسلامي للتنمية في هذا المبلغ 187 مليون دولار أمريكي من صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف و259 مليون دولار أمريكي من خط تمويل البنك الإسلامي للتنمية و74 مليون دولار أمريكي من صناديق/اقسام البنك الأخرى، فيما يتأتى المبلغ المتبقي من المستفيدين.

ويساعد صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف منظمات الأوقاف والمنظمات الخيرية على الاضطلاع بمَهامّها وذلك من خلال توفير الموارد اللازمة لتطوير الأرض الوقفية التي تملكها هذه المنظمات و/أو تجديد ممتلكات الوقف و/أو شراء عقارات لاستغلالها كأوقاف. وتسعى منظمات الأوقاف أو المنظمات الخيرية التي تتلقى الدعم إلى استخدام إيرادات الإيجار الصافية الناتجة عن هذه المشاريع لدعم أنشطتها الاجتماعية والخيرية.

رسالة صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف

يهدف صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف إلى إعادة إحياء سنّة الوقف الإسلامية من خلال تطوير عقارات وقفية في جميع أنحاء العالم لتعظيم عوائدها من أجل المساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة للأمة.

هدف صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف

يتمثل هدف صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف في ضمان الاستدامة والاستقلال المالي والتنمية الاجتماعية للمنظمات الخيرية لصالح الأمة الإسلامية.

أطفال في مدرسة برعاية جمعية التوفيق الخيرية في الصومال - المصدر: جمعية التوفيق الخيرية.

وتعتمد استراتيجية صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف على تقديم التمويل اللازم لتطوير الممتلكات الوقفية العقارية والاستثمار فيها وفقًا لمبادئ الشريعة الإسلامية، ويشمل ذلك المباني السكنية والتجارية التي تكون صالحة اقتصاديًا وماليًا، سواء في البلدان الأعضاء أو غير الأعضاء. وبالتالي ترتفع قيمة ممتلكات الأوقاف وتتحوّل من ممتلكات غير مستغلّة إلى أصول مدرة للدخل وذات قيمة عالية.

ج. النموذج التشغيلي لصندوق تثمير ممتلكات الأوقاف ودورة حياة المشروع

باختصار، يساعد صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف المنظمات التي تمارس أنشطة ذات قيمة إنمائية على تحقيق الاستدامة المالية من خلال تمويل تطوير الأرض الوقفية أو تسهيل استحداث أوقاف خيرية جديدة تمامًا. وبناءً على تقديم المستفيد لمساهمة مالية لا تقل عن 25 في المائة من التكلفة الإجمالية للمشروع أو قطعة أرض مناسبة (إذا كان المشروع تطويرا جديدًا)، يموّل صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف بناء أو ترميم و/أو شراء أصول عقارية مدرة للدخل. وعادةً ما يُصمَّم المشروع بحيث يمكن له أن يسدد تمويل صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف بالكامل من دَخْل المشروع، مع دعم أنشطة المستفيد بالمبلغ المتبقي أثناء فترة السداد. أما بعد سداد التمويل، فيستعمل كل الدخل الناتج لدعم أنشطة المستفيد بشكل دائم. ويأتي ملخّص هذا النموذج **في الشكل 1** أدناه.

الشكل 1: النموذج المفاهيمي لصندوق تثمير ممتلكات الأوقاف

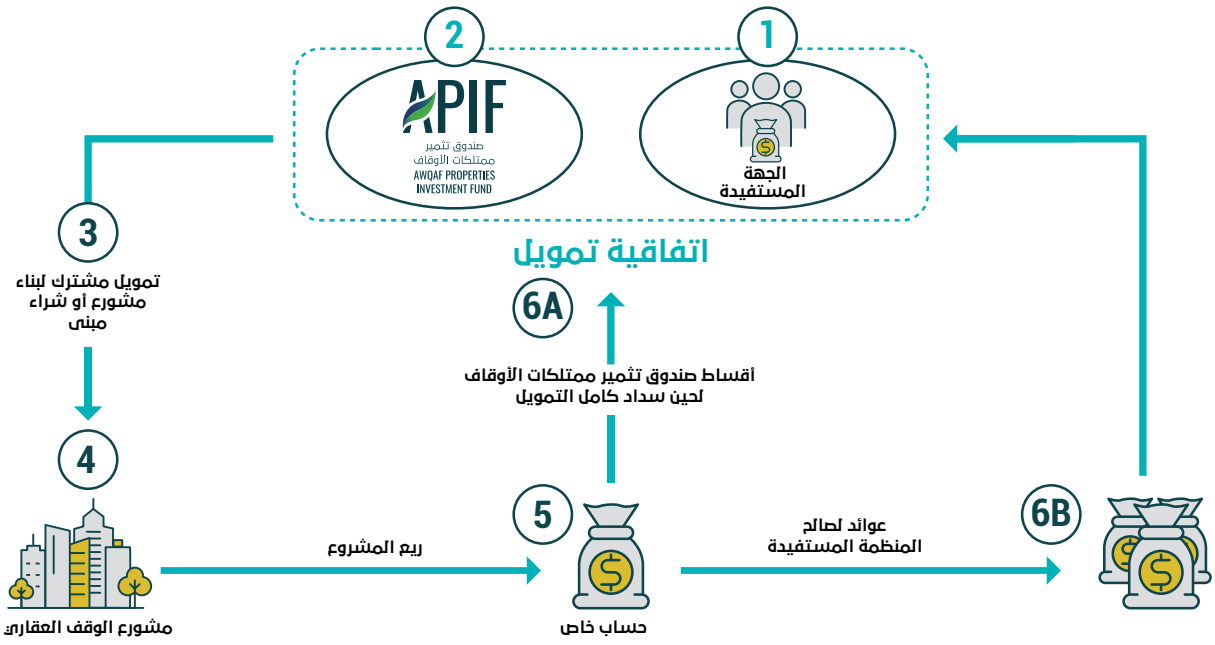

تشابه دورة حياة مشاريع صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف عموما مشاريع التنمية الأخرى التي ينفذها البنك الإسلامي للتنمية، مع بعض الفروق الجديرة بالملاحظة. وأول ذلك، وعلى عكس المشاريع السيادية، يمكن أن تكون الوثيقة الأولية طلبًا رسميًا من كيان غير سيادي أو سيادي. ويعدّ صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف أحد مصادر التمويل القليلة في البنك الإسلامي للتنمية التي لا تتطلب بالضرورة ضمانات سيادية. وثانياً، يمكن لصندوق تثمير ممتلكات الأوقاف

أطفال يتلقون التعليم في دار الأيتام ISDB-BISEW - المصدر: مكتب إدارة IsDB-BISEW.

النظر في الطلبات المقدمة من المنظمات الناشطة في البلدان الأعضاء وغير الأعضاء على حد السواء. وثالثًا، يوجد تركيز على الاضطلاع بدراسات العناية الواجبة مبكّرًا فيما يتعلق باحترام القانون والامتثال (اعرف عميلك). وذلك لأن مشاريع صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف مُصمّمَة لتمكين المنظمات التي تشارك فعليًا في أنشطة إنمائية مفيدة، تمكيناً مالياً، من خلال إعانتها على تحقيق الاستدامة المالية. وبالتالي يجب إثبات المشروعية القانونية لأنشطة المستفيد وجدارتها بالإضافة إلى نزاهة المشرفين عليه الرئيسيين في وقت مبكر، ذلك أن صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف لا يتدخل في الأنشطة الخاصة بالمنظمة.

تشكل المؤشرات المالية ذات الأهمية أثناء مرحلة التقييم سمة مميزة أخرى لدورة حياة مشاريع صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف. وتتمثل المؤشرات الحاسمة هنا في معدل العائد المالي الداخلي بالإضافة إلى نسبة تغطية خدمة الدين. وبخلاف مشاريع التنمية السيادية المعتادة، يُينتظر من مشاريع صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف أن يغطي الدخل الناتج عن المشروع ذاته كامل سداد التمويل، وإلا فإنها لن تكون مؤهلة إنْ فشلت في تغطية أقساط الديون (حيث إن الغرض من المشاريع هو توليد الدخل). أما في الحالة المثلى، وبالإضافة إلى توفير عامل الأمان، فينبغي أن تكون نسبة تغطية خدمة الدين كبيرةً بدرجة كافية لإتاحة دخل زائد عن مبالغ الأقساط واستخدامه في دعم أنشطة المستفيدين حتى أثناء فترة السداد.

يوضح **الشكل 2** أدناه دورة الحياة الكاملة لمشاريع صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف.

الشكل 2: دورة حياة مشروع صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف

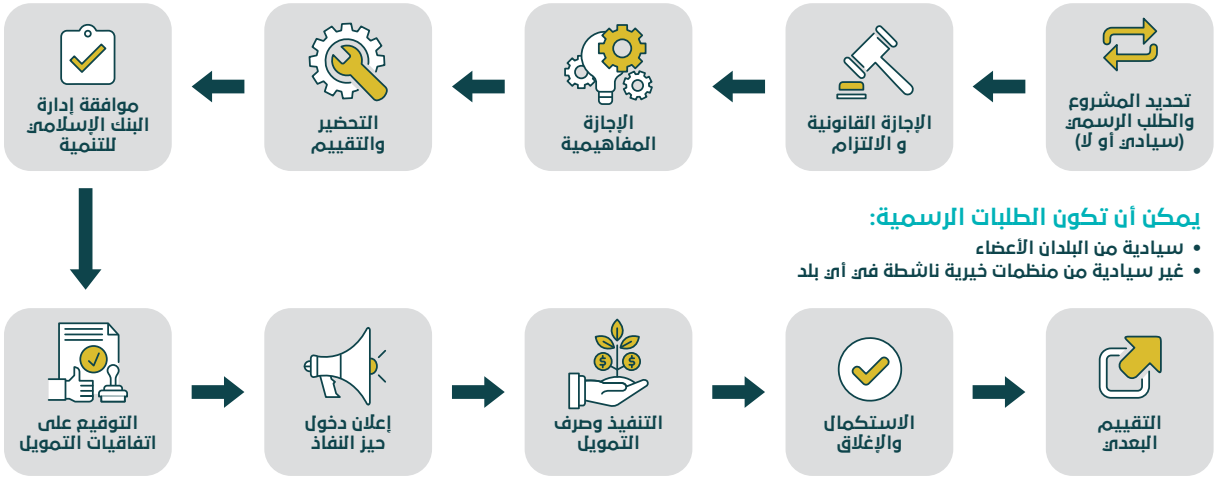

المصدر: فريق صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف

د. معلومات للمستثمرين المحتملين في صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف

عموما، يوفر صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف وسيلة آمنة للاستثمار المؤثر اجتماعيًا. وتتعزز الأرباح المالية التي يحققها الصندوق (التي يبلغ معدلها 3.5 في المائة من المبلغ المستثمر سنويًا منذ إنشائه، مع توزيع حد أدنى من الأرباح بنسبة 2.5 في المائة)، وذلك بفضل المكتسبات الاجتماعية وطبيعة الصندوق منخفضة المخاطر، بالإضافة إلى ارتفاع قيمة أسهمه.

أُسّس صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف كصندوق مقوّم بالدولار الأمريكي يديره البنك الإسلامي للتنمية وفقًا لمفهوم المضاربة الإسلامي ولوائح صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف.

ويتولى البنك الإسلامي للتنمية دور المضارب بصفته مديرًا ووصيًا على صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف. وبالتالي يستفيد صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف من وظائف الدعم عالية الجودة التي يوفرها البنك الإسلامي للتنمية (مثل إدرة المشتريات والشؤون القانونية وإدارة المخاطر وإجراءات التعرف على العملاء والرقابة المالية)، وكذلك الخبرة الإدارية لمؤسسة حاصلة على التصنيف AAA، فضلًا عن البيئة الإنمائية القائمة على التمويل الإسلامي العام التي يوفّرها البنك الإسلامي للتنمية.

يطبّق المضارب (مدير الصندوق) المتمثل في البنك الإسلامي للتنمية، تدابير في غاية الحصافة فيما يخص منح التمويل من موارد صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف.

يوفر صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف مصدر تمويل تنافسي للاستثمار في الأصول العقارية المدرة للدخل (الأوقاف) بهدف خدمة المنظمات الخيرية.

وتشمل هذه التدابير عدة عناصر منها الاضطلاع بدراسات العناية الواجبة فيما يتعلق بالمشروع وضرورة توفير ضمانات حكومية أو ضمانات بنوك من الدرجة الأولى أو تغطية برهون عقارية أو تأمين بواسطة شركات تأمين ائتماني مرموقة.

الاكتتاب في رأس مال صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف مفتوح لوزارات ومديريات ومؤسسات الأوقاف، بالإضافة إلى البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية وكذلك المؤسسات الخيرية/المانحة والمستثمرين الأفراد. وتتوفر خيارات متنوعة للاستثمار والتبرع نظراً لتنوع المساهمين المحتملين. ويمكن الاطلاع على معلومات مفصلة للمستثمرين المحتملين في **الملحق 3.**

هـ. معلومات للمستفيدين المحتملين من تمويل صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف

يوفر صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف مصدر تمويل تنافسي للاستثمار في الأصول العقارية المدرة للدخل (الأوقاف) بهدف خدمة المنظمات الخيرية. ويمول الصندوق على وجه التحديد أيًا مما يلي:

- الإنشاءات الجديدة (أي المشاريع التطويرية)،
- تحسين ممتلكات موجودة،
- شراء ممتلكات جاهزة للاستغلال.

ويتمثل الشرط الرئيسي لتمويل المشروع في تسجيل المشروع باعتباره وقفًا عند انتهاء فترة التمويل، متى كان ذلك ممكنًا، أو إيجاد وضع قانوني مكافئ له (الائتمان على سبيل المثال)، وذلك لضمان ديمومته وبالتالي تحقيق الشروط التأسيسية لصندوق تثمير ممتلكات الأوقاف.

كما يبقى باب النظر في منح تمويل صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف مفتوحا أمام وزارات ومؤسسات الأوقاف وكذلك المنظمات الخيرية/صناديق الائتمان التي تعمل وفقًا لمبادئ الوقف في البلدان الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية والبلدان غير الأعضاء. ومع ذلك، يُطلب من المستفيد تقديم 25 في المائة على الأقل من إجمالي تكلفة المشروع أو قطعة أرض للمشروع (إنْ كان المشروع جديدا).

ويمكن الاطلاع على المعلومات الكاملة التي تهمّ المستفيدين المحتملين، بما في ذلك طريقة الاستفادة من تمويل صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف، في **الملحق 4.**

الفصل 04

أداء الصندوق

خلال عام 2021، على الرغم من جائحة الكوفيد-19 المستمرة التي أثرت على السوق والشركات في جميع أنحاء العالم، نجح الصندوق في التغلب على هذه العقبات وحقق أداء جيدا.

وقد نجح الصندوق أيضًا في جذب أربعة مستثمرين جدد بمساهمات إجمالية بلغت 18.75 مليون دولار أمريكي وذلك بإصدار 1626 شهادة مساهمة. والجهات الجديدة هي: مجمع الفقه الإسلامي الدولي، بنك فيصل الإسلامي المصري، صندوق الحج في إندونيسيا والسيدة منيرة بنت عبدالرحمن السبهان.

وعلى الرغم من أن هذا العام كان عاما محفوفا بالتحديات، فقد تمكن الصندوق من الموافقة على تمويل أربع مشاريع جديدة بقيمة إجمالية بلغت 67.41 مليون دولار أمريكي وكانت المشاريع موزعة في كل من المملكة العربية السعودية والسنغال وتنزانيا.

الأداء المالي للصندوق

أصول الصندوق:

لا يزال الصندوق في وضع مالي قوي مدعوم بموازناته الصلبة في حين يبقى التحدي تحسين العائد على رأس المال. وقد بلغ إجمالي الأصول في 31 ديسمبر 2021 مبلغ 134.16 مليون دولار أمريكي مقارنه بـ 116.84 مليون دولار أمريكي في نهاية العام 2020، أي بزيادة قدرها 14.83%. وشهدت الفترة ضخ مساهمات جديدة في رأسمال الصندوق عن طريق أربعة مساهمين جدد باكتتاب 1,626 شهادة أسهم جديدة بقيمة إجمالية بلغت 18.75 مليون دولار أمريكي.

ومن حيث توزيع الأصول، كان هناك انخفاض في قيمة الأصول مقارنة بالعام الماضي حيث تم استخدام 52٪ من إجمالي الأصول في الاستثمارات (أصول الإجارة والصكوك والمشاركة) مقابل 61٪ العام الماضي. ويلخص الجدول أدناه مكونات الأصول في 31/12/2020 و 31/12/2021:

الجدول 1: قائمة أصول الصندوق (بملايين الدولارات الأمريكية)

المكونات	31/12/2021		31/12/2020	
	المبلغ	%	المبلغ	%
النقد وما يعادله	12.34	%9.20	8.08	%6.91
ديون سلع بالمرابحة	17.43	%12.99	19.11	%16.35
الاستثمارات: إجارة منتهية بالتمليك	31.1	%23.18	29.75	%25.46
الاستثمارات: صكوك إجارة إسلامية	29.41	%21.92	29.75	%25.46
الاستثمارات في صناديق الإجارة	3.04	%2.27	3.44	%2.94
الاستثمارات في عقارات	6.21	%4.63	6.37	%5.45
الاستثمارات -مشاركة	0.57	%0.42	2.03	%1.74
الذمم المدينة – استصناع	19.87	%14.81	12.2	%10.44
الذمم المدينة – مرابحة مشاريع	7.96	%5.93	4.57	%3.91
إيرادات مستحقة من أطراف ذات علاقة	6.09	%4.54	1.55	%1.33
إيرادات مستحقة وأصول أخرى	0.00	%0.10	0.01	%0.01
مجموع الأصول	134.16	%100	116.83	%100

المؤشرات المالية

يتضمن الجدول التالي المؤشرات المالية للصندوق للعام 2021 مقارنة بالعام 2020:

الجدول 2: المؤشرات المالية (المبالغ بملايين الدولارات الأمريكية)

المؤشرات المالية	31/12/2021	31/12/2020
صافي قيمة الأصول	**130.16**	114,24
صافي الدخل قبل حصة المضارب	**3.72**	2.83
حصة المضارب من صافي الدخل	**(0.37)**	(0.28)
تحويل إلى الاحتياطي العام	**0.38**	0.46
توزيعات	**1.430**	2.398
الأرباح/ رأس المال المدفوع - الأرباح الموزعة المعلنة	**%1.25**	%2.50
متوسط سعر ليبور (%)	**%0.20**	%0.69
صافي قيمة الدفترية لكل شهادة	**11,378**	11,590

بلغت قيمة العائد للوحدة (بعد خصم حصة المضارب) للعام 2021 ما قدره 293 دولارًا أمريكي.

توزيع الأرباح

وفقًا للمادة 19 من لوائح الصندوق، أعلن الصندوق عن توزيع أرباح بنسبة 1.25% من رأس المال المدفوع للسنة المنتهية في 31/12/2021.

الأداء التشغيلي

خلال العام 2021، وافق الصندوق على أربع مشاريع تكلفتها الإجمالية 67.41 مليون دولار أمريكي في عدد من الدول الأعضاء وغير الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية. ويبين الجدول أدناه تفاصيل تلك المشروعات:

الجدول 3: قائمة بمشاريع الصندوق المعتمدة في عام 2021 (بملايين الدولارات الأمريكية)

#	اسم المشروع الوقفي	APIF	IsDB Line	IsDB Group	Beneficiary others &	Total (USD)
1	شراء مبنى تجاري في الرياض لاستخدامه كوقف للندوة العالمية للشباب الإسلامي بالمملكة العربية السعودية.	8.00	8.00	-	13.41	29.41
2	شراء مبنى تجاري في دار السلام لاستخدامه كوقف لجمعية العون المباشر، تنزانيا.	1.75	1.75	-	1.20	4.70
3	شراء فندق بمدينة أبها لصالح جمعية البر بدوقة، المملكة العربية السعودية	3.20	3.20	-	2.70	9.10
4	بناء مجمع الوقف التجاري والسكني في داكار، السنغال.	5.00	10.00	5.00	4.2	24.2
	الإجمالي	17.95	22.95	5.00	21.51	67.41

وفيما يلي نبذة عن كل من المشاريع المعتمدة:

شراء فندق في أبها ليستخدم كوقف لجمعية البر الخيرية في دوقة بالمملكة العربية السعودية

يهدف هذا المشروع إلى تحقيق دخل منتظم لدعم الأنشطة الخيرية والإغاثية لجمعية البر الخيرية في دوقة بالمملكة العربية السعودية.

يتضمن المشروع شراء مبنى فندقي من تسعة طوابق مع طابقين تحت الأرض، واثنتين وثمانين غرفة فندقية، والمرافق التي تم تجهيزها ليكون الفندق بتقييم أربع نجوم. تغطي الأرض مساحة إجمالية قدرها 1510 مترا مربعا والمساحة المبنية الإجمالية حوالي 10023 مترا مربعا. يقع الفندق ذو الأربع نجوم في مدينة أبها عاصمة منطقة عسير على طريق مدينة خميس مشيط بالقرب من المطار والمدينة الجامعية.

تبلغ التكلفة الإجمالية للمشروع 9.10 مليون دولار أمريكي، وسيساهم البنك الإسلامي للتنمية بمبلغ 6.40 مليون دولار أمريكي، 3.20 مليون دولار أمريكي منها من صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف و3.20 مليون دولار أمريكي منها من خط الصندوق من خلال التمويل بأسلوب المرابحة.

وسيتم استخدام الدخل الناتج عن إيجارات الفندق لدعم جمعية البر في دوقة، وهي الجهة المستفيدة والمنفذة للمشروع حيث تهدف هذه الجمعية غير الربحية إلى تقديم الدعم الخيري والاجتماعي للعائلات المعوزة في دوقة والمناطق المحيطة بها. وتشمل برامج الجمعية الكفالات الأسرية وكفالات الأيتام والرعاية الصحية والمياه والغذاء وإعادة بناء المنازل وتقديم الإغاثة في حالات الطوارئ.

شراء مبنى تجاري في دار السلام لاستخدامه كوقف لجمعية العون المباشر بتنزانيا

يهدف هذا المشروع إلى توليد دخل منتظم لدعم البرامج التعليمية والصحية والاجتماعية لجمعية العون المباشر في تنزانيا. جمعية العون المباشر هي الجهة المستفيدة والمنفذة للمشروع، وواحدة من بين أكبر المنظمات غير الحكومية وأكثرها نشاطا وأكثرها شهرة في المنطقة حيث تنشط في 30 دولة أفريقية كما تنشط في اليمن.

وسوف يحقق المشروع هدفه من خلال شراء مبنى تجاري يتم تأجيره حاليًا لستة مستأجرين مختلفين، يستخدم بالأساس كمساحة مكتبية حيث ستذهب عائدات الإيجار لدعم أنشطة المنظمة التي تشمل جميع الأعمال الخيرية من تعليم وصحة وإغاثة ورعاية الأيتام وحفر الآبار ومشاريع التنمية.

يتمثل العقار في مبنى مكتبي تجاري يتألف من سبعة طوابق مع طابقين كمواقف للسيارات. تغطي مساحة الطابق الواحد 775 مترًا مربعًا والمساحة المبنية الإجمالية 5585 مترًا مربعًا. كما يقع المشروع على مقربة من طريق هيلا سيلاسي في شبه جزيرة مسساني، على بعد حوالي سبع كيلومترات شمال مركز مدينة دار السلام داخل منطقة أويستر باي.

تقدر تكلفة المشروع بمبلغ 4.70 مليون دولار أمريكي، منها 3.70 مليون دولار أمريكي ساهم بها البنك الإسلامي للتنمية لتمويل تكلفة المشروع الذي سيتم تنفيذه على مدى ستة أشهر. سيتم التنفيذ من خلال الشراء المباشر للعقار المحدد بالتنسيق مع الإدارة القانونية في البنك الإسلامي للتنمية.

إنشاء مجمع وقفي تجاري وسكني في داكار لصالح المدارس التقليدية (دراس) في السنغال

الهدف من هذا المشروع هو توليد دخل منتظم للهيئة العليا للأوقاف (HAW) لدعم تطوير وتحديث المدارس التقليدية دراس بشكل مستدام.

ستعمل الهيئة العليا للأوقاف (HAW)، وهي سلطة إدارية مستقلة تتمثل مهامها الأساسية في إدارة الوقف العام وتعزيز وتطوير الوقف في السنغال ومراقبة الأنواع الأخرى من الوقف والإشراف عليها، على أن تكون الوكالة المنفذة لهذا المشروع.

يشمل المشروع بناء مجمع تجاري وسكني في داكار وتأجير مبانيه التجارية والسكنية على أساس ربحي. وتغطي الأرض مساحة إجمالية قدرها 2273 مترًا مربعًا والمساحة المبنية

26000 مترًا مربعًا، ويقع المشروع في منطقة الهضبة (Plateau) في وسط العاصمة داكار، بالقرب من القصر الرئاسي والسفارة الفرنسية.

تقدر التكلفة الإجمالية للمشروع بمبلغ 24.2 مليون دولار أمريكي حيث ساهم البنك الإسلامي للتنمية بمبلغ 20 مليون دولار أمريكي بأسلوب الإجارة، منها 5 ملايين دولار أمريكي من صندوق التضامن الإسلامي للتنمية و5 ملايين دولار أمريكي من صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف و10 ملايين دولار أمريكي من خط الصندوق.

شراء مبنى تجاري بالرياض ليكون وقفاً للندوة العالمية للشباب الإسلامي بالمملكة العربية السعودية

يهدف هذا المشروع إلى دعم جهود الندوة العالمية للشباب الإسلامي بالمملكة العربية السعودية عن طريق توليد دخل منتظم لتمويل أنشطتها وبرامجها الخيرية. وتشمل أنشطة الندوة بناء جسور السلام والوحدة خاصة في المجتمعات متعددة الثقافات، وتثقيف الشباب المسلم من أجل الصالح العام وتعزيز التفاهم بين الناس من مختلف المجتمعات.

يتضمن المشروع شراء مبنى تجاري. هذا المبنى عبارة عن مبنى مكاتب مكون من أحد عشر طابقًا، بما في ذلك طابقان سفليان و234 مكانًا مخصصا لوقوف السيارات، وتبلغ المساحة المبنية حوالي 16500 مترًا مربعًا وإجمالي المساحة الصافية القابلة للتأجير 9.900 مترًا مربعًا. ويقع المشروع في شمال الرياض أمام طريق الملك فهد خلف برج رافال.

تقدر تكلفة المشروع بـ 29.41 مليون دولار أمريكي، وسيشارك البنك الإسلامي للتنمية في تمويل تكلفة المشروع بمبلغ 16.00 مليون دولار أمريكي من خلال الشراء المباشر للعقار المختار بالتنسيق مع الدائرة القانونية في البنك الإسلامي للتنمية. وسيتم تنفيذ المشروع خلال مدة شهرين.

مشاريع الصندوق قيد التنفيذ

حتى نهاية عام 2021، تحتوي محفظة مشاريع الصندوق على 15 عملية قيد السحب من التمويل، منها ثمانية مشاريع في بلدان أعضاء وسبعة مشاريع في بلدان غير أعضاء في البنك الإسلامي للتنمية. ويقدم الجدول أدناه تفاصيل المشاريع قيد التنفيذ.

2009 — السودان

اسم المشروع	المستفيد	أسلوب التمويل	إجمالي دعم البنك الإسلامي للتنمية	إجمالي الصرف	نسبة الإنجاز
إنشاء مجمع الأزهري السكني والتجاري	الصندوق الوطني لرعاية الطلاب	إجارة	8.00 مليون دولار أمريكي	5.87 مليون دولار أمريكي	%73

2012 — السودان

اسم المشروع	المستفيد	أسلوب التمويل	إجمالي دعم البنك الإسلامي للتنمية	إجمالي الصرف	نسبة الإنجاز
إنشاء برج هيئة الدعوة للشقق المفروشة، الخرطوم، السودان	هيئة الدعوة الإسلامية - السودان	إجارة	4.80 مليون دولار أمريكي	3.39 مليون دولار أمريكي	%71

2013 — سيرلانكا

اسم المشروع	المستفيد	أسلوب التمويل	إجمالي دعم البنك الإسلامي للتنمية	إجمالي الصرف	نسبة الإنجاز
إنشاء برج ماكولا التجاري. كولومبو، سريلانكا.	ميتم ماكولا	إجارة	10.00 مليون دولار أمريكي	7.02 مليون دولار أمريكي	%70

2015 الإمارات العربية المتحدة

اسم المشروع	المستفيد	أسلوب التمويل	إجمالي دعم البنك الإسلامي للتنمية	إجمالي الصرف	نسبة الإنجاز
إنشاء مبنى الوقف التجاري والسكني الإحسان في عجمان، الإمارات العربية المتحدة	جمعية الإحسان الخيرية، عجمان، الإمارات	إجارة	11.00 مليون دولار أمريكي	10.38 مليون دولار أمريكي	%94

2016 غينيا

اسم المشروع	المستفيد	أسلوب التمويل	إجمالي دعم البنك الإسلامي للتنمية	إجمالي الصرف	نسبة الإنجاز
بناء مجمع تجاري وسكني في مدينة الوقف في كوناكري (المرحلة الأولى).	وقف بنك التنمية الإسلامي-غينيا	استصناع	16.00 مليون دولار أمريكي	9.60 مليون دولار أمريكي	%60

2016 اوغندا

اسم المشروع	المستفيد	أسلوب التمويل	إجمالي دعم البنك الإسلامي للتنمية	إجمالي الصرف	نسبة الإنجاز
انشاء مجمع سكني وتجاري	جمعية التربية الإسلامية الأوغندية	إجارة	12.75 مليون دولار أمريكي	4.72 مليون دولار أمريكي	%37

2017 موريتانيا

اسم المشروع	المستفيد	أسلوب التمويل	إجمالي دعم البنك الإسلامي للتنمية	إجمالي الصرف	نسبة الإنجاز
بناء مجمع تجاري ومكتبي للوقف في نواكشوط	حكومة موريتانيا	إجارة	10.75 مليون دولار أمريكي	2.11 مليون دولار أمريكي	%20

2019 كينيا

اسم المشروع	المستفيد	أسلوب التمويل	إجمالي دعم البنك الإسلامي للتنمية	إجمالي الصرف	نسبة الإنجاز
تشييد مبنى متعدد الاستخدامات في نيروبي كينيا	مؤسسة زمزم، الصومال	استصناع	6.50 مليون دولار أمريكي	3.68 مليون دولار أمريكي	%57

2019 أوغندا

اسم المشروع	المستفيد	أسلوب التمويل	إجمالي دعم البنك الإسلامي للتنمية	إجمالي الصرف	نسبة الإنجاز
مبنى الوقف السكني في كمبالا، أوغندا	مؤسسة جامعة مقديشو، أوغندا	استصناع	10.66 مليون دولار أمريكي	5.26 مليون دولار أمريكي	%49

2019 الولايات الأمريكية المتحدة

اسم المشروع	المستفيد	أسلوب التمويل	إجمالي دعم البنك الإسلامي للتنمية	إجمالي الصرف	نسبة الإنجاز
بناء مجمع كير بلازا في واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية	مؤسسة واشنطن ترست	استصناع	16.00 مليون دولار أمريكي	1.47 مليون دولار أمريكي	%9

2019 المملكة العربية السعودية

اسم المشروع	المستفيد	أسلوب التمويل	إجمالي دعم البنك الإسلامي للتنمية	إجمالي الصرف	نسبة الإنجاز
تشييد فندق في المنطقة الوسطى من المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية	مؤسسة البيان الخيرية للتعليم	إجارة	8.80 مليون دولار أمريكي	5.53 مليون دولار أمريكي	%63

2020 الولايات الأمريكية المتحدة

اسم المشروع	المستفيد	أسلوب التمويل	إجمالي دعم البنك الإسلامي للتنمية	إجمالي الصرف	نسبة الإنجاز
إنشاء مشروع سكني طلابي في نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية	تركن فاونديشن مؤسسة	استصناع	35.00 مليون دولار أمريكي	20.33 مليون دولار أمريكي	%58

2020 المملكة العربية السعودية

اسم المشروع	المستفيد	أسلوب التمويل	إجمالي دعم البنك الإسلامي للتنمية	إجمالي الصرف	نسبة الإنجاز
إنشاء وقف صحي زمزم في مكة المكرمة	جمعية زمزم للخدمات الصحية التطوعية، المملكة العربية السعودية	إجارة	12.00 مليون دولار أمريكي	6.05 مليون دولار أمريكي	%50

2021 المملكة المتحدة البريطانية

اسم المشروع	المستفيد	أسلوب التمويل	إجمالي دعم البنك الإسلامي للتنمية	إجمالي الصرف	نسبة الإنجاز
شراء عقاريين في المملكة المتحدة	جمعية الرحمة	مرابحة	3.20 مليون دولار أمريكي	1.42 مليون دولار أمريكي	%44

2021 كينيا

اسم المشروع	المستفيد	أسلوب التمويل	إجمالي دعم البنك الإسلامي للتنمية	إجمالي الصرف	نسبة الإنجاز
إنشاء مبنى وقف الفرقان متعدد الاستخدامات، نيروبي، كينيا	معهد الدعوة	استصناع	0.43 مليون دولار أمريكي	3.60 مليون دولار أمريكي	%12

قصص نجاح تنفيذ مشاريع الصندوق

تسارعت وتيرة تنفيذ المشاريع في الفترة الأخيرة حيث تمكن الصندوق مؤخراً من إتمام عملية تمويل لشراء مبنى في فترة قياسية جديرة بالاعتبار.

يصف القسم التالي قصة نجاح مشروعين تم تنفيذهما في وقت وجيز:

1. شراء فندق في أبها بالمملكة العربية السعودية لاستخدامه كوقف لجمعية البر في دوقه، المملكة العربية السعودية

وافق البنك على تمويل بقيمة 6.4 مليون دولار أمريكي لجمعية البر في دوقه بالمملكة العربية السعودية في أغسطس 2021 لشراء فندق 4 نجوم في أبها بالمملكة العربية السعودية لاستخدامه كوقف. وبلغت التكلفة الإجمالية للمشروع 9.1 مليون دولار أمريكي. يقع المشروع في أبها، منطقة عسير، المملكة العربية السعودية، وتم الانتهاء من عملية الشراء في ديسمبر 2021. الهدف من المشروع هو تحقيق دخل منتظم لجمعية البر، والذي سيعمل على تعزيز أنشطة وعمليات الجمعية في دعم الأيتام والأسر الفقيرة وتحسين حياة الناس من خلال تجديد منازل المحتاجين وتشغيل محطات تحلية المياه. سيتم تحقيق هذه الأهداف من خلال تشغيل الفندق.

يمكن تقييم المشروع باستخدام مقاربة إطار النتائج كما هو مُلخص في الشكل 1 أدناه:

شكل1: مشروع جمعية البر الخيرية في دوقه، أبها، المملكة العربية السعودية

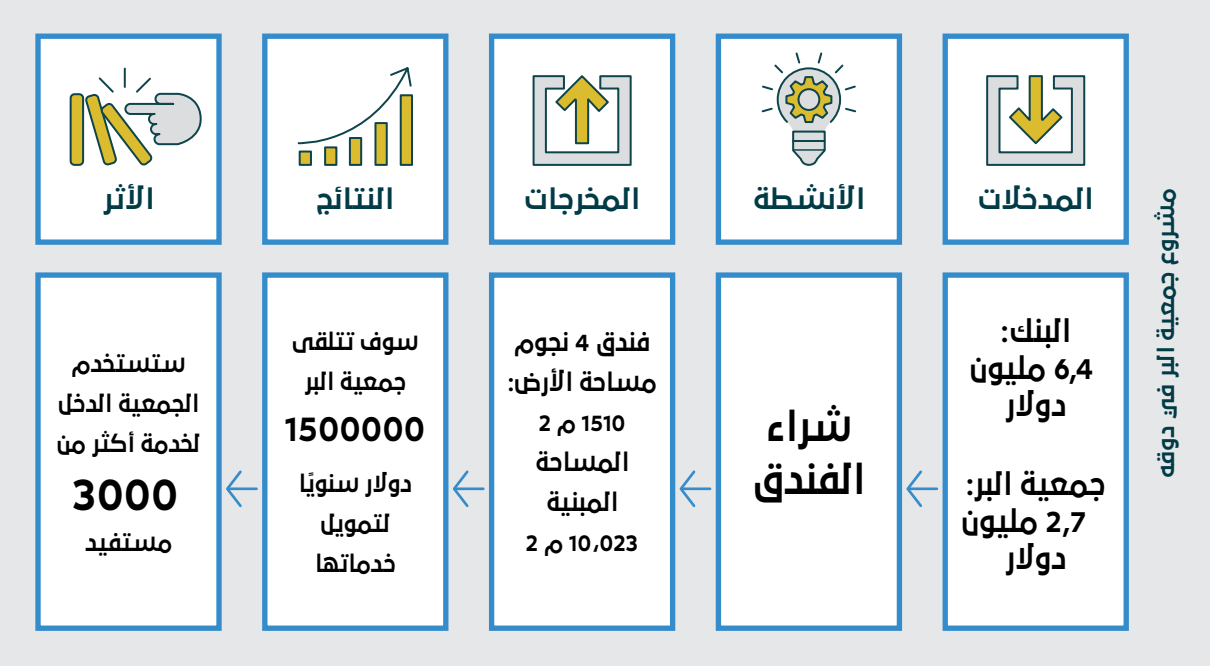

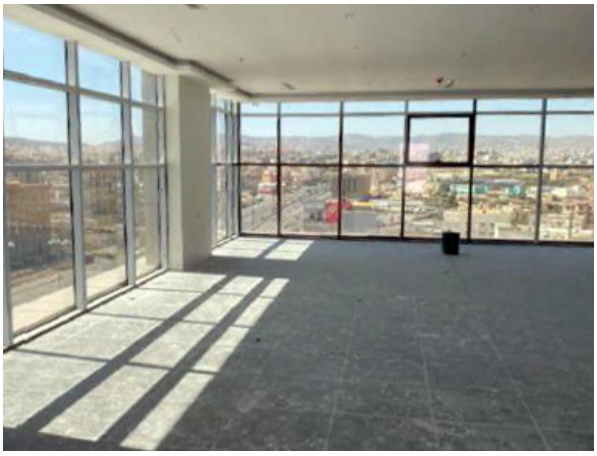

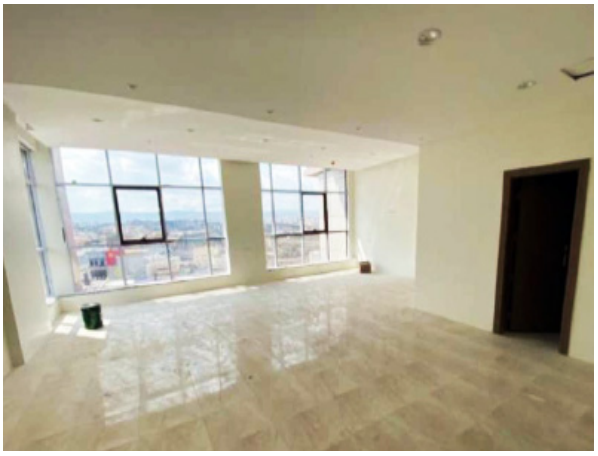

فندق في أبها ليستخدم كوقف لجمعية البر الخيرية في دوقة بالمملكة العربية السعودية

المدخلات: تبلغ تكلفة المشروع 9.1 مليون دولار أمريكي حيث تبلغ حصة البنك الإسلامي للتنمية 6.4 مليون دولار أمريكي (70٪) ومساهمة المستفيدين تبلغ 2.70 مليون دولار أمريكي (30%)

الأنشطة: المشروع عبارة عن عملية مرابحة وهي شراء مباشر. استغرق الأمر أقل من 4 أشهر من الموافقة على المشروع حتى صرف مبلغ شراء الفندق، وهذه المدة تمثل طفرة، ولم يحدث أبدًا في الصندوق أن يتم الصرف في هذه المدة القصيرة من الموافقة التي تم بذلها على: اتفاقية التمويل، واستيفاء الشروط المسبقة للصرف من قبل المستفيد، نفاذ الاتفاقيات وأخيراً إصدار شيك عملية الشراء.

المخرجات: المخرج الرئيسي للمشروع هو فندق 4 نجوم بمساحة بناء 10،023 متر مربع (مبنى فندقي مكون من 9 طوابق وقبوين). سيتم تشغيل الفندق من خلال مشغل متخصص، وستكون عملياته متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

النتائج: سيحقق الفندق حوالي 1،500،000 دولار أمريكي كمتوسط دخل صافي سنويًا، والذي يتم استخدامه لدعم أنشطة جمعية البر في دوقه.

الأثر: سيدعم المشروع أنشطة المجتمع في خدمة أكثر من 3000 مستفيد بما في ذلك أكثر من 1000 أسرة محتاجة، و1800 يتيم، ويستفيد المزيد من المحتاجين للخدمات الاجتماعية والتعليمية.

الدروس المستفادة:

تم تنفيذ المشروع في وقت قياسي بلغ 4 أشهر، وهو أسرع مشروع مرابحة في تاريخ الصندوق. هناك العديد من الدروس المستفادة من قصة النجاح هذه:

- **جودة الدخول:** خلال مرحلة التقييم، تأكد البنك من وضع الاتفاقية الأولية مع شركة العمليات الفندقية.
- **فعالية المعالجة:** إدراج الأنشطة من الموافقة حتى الصرف، وتحديد الأنشطة الموازية مما سمح بإكمال الأنشطة بسرعة.
- **اتفاقية العمليات:** أصر البنك قبل الموافقة على المشروع على وجود اتفاقية عمليات فندقية مع مشغل مؤهل وذا خبرة. بالإضافة إلى ذلك، ضمنت الاتفاقية الحد الأدنى من الدخل للمستفيد طوال فترة العقد بما سيغطي قسط البنك الإسلامي للتنمية، والمبلغ المتبقي ستستخدمه الجمعية في أنشطتها الخيرية. هذا النموذج سوف يقلل من مخاطر تقلب الطلب.

2. بناء مركز تجاري متعدد الاستخدامات في مينابولس بمينيسوتا بالولايات المتحدة الأمريكية لاستخدامه كوقف لمركز أبو بكر الصديق الإسلامي بمينيسوتا

وافق البنك على مبلغ تمويل قدره 5.0 مليون دولار أمريكي لصالح مركز أبي بكر الصديق الإسلامي في التاسع من أبريل لعام 2020 لبناء مشروع عقاري متعدد الاستخدامات كوقف يقع في مدينة مينابولس بالولايات المتحدة. وبلغت التكلفة الإجمالية للمشروع بما في ذلك قيمة الأرض 7.50 مليون دولار أمريكي. تم الانتهاء من تنفيذ المشروع بنجاح في الأول من سبتمبر للعام 2021. الهدف من المشروع هو توليد دخل منتظم لمركز أبي بكر الصديق الإسلامي، والذي سيعمل على تعزيز أنشطة وعمليات المركز في المجالات الاجتماعية والتعليمية والدينية. وسيتم تحقيق هذه الأهداف من خلال تأجير المساحات التجارية.

يمكن تقييم المشروع باستخدام مقاربة إطار النتائج كما هو مُلخص في الشكل 2 أدناه:

الشكل 2: مشروع وقف مركز أبي بكر الصديق في مينابولس بالولايات المتحدة الأمريكية

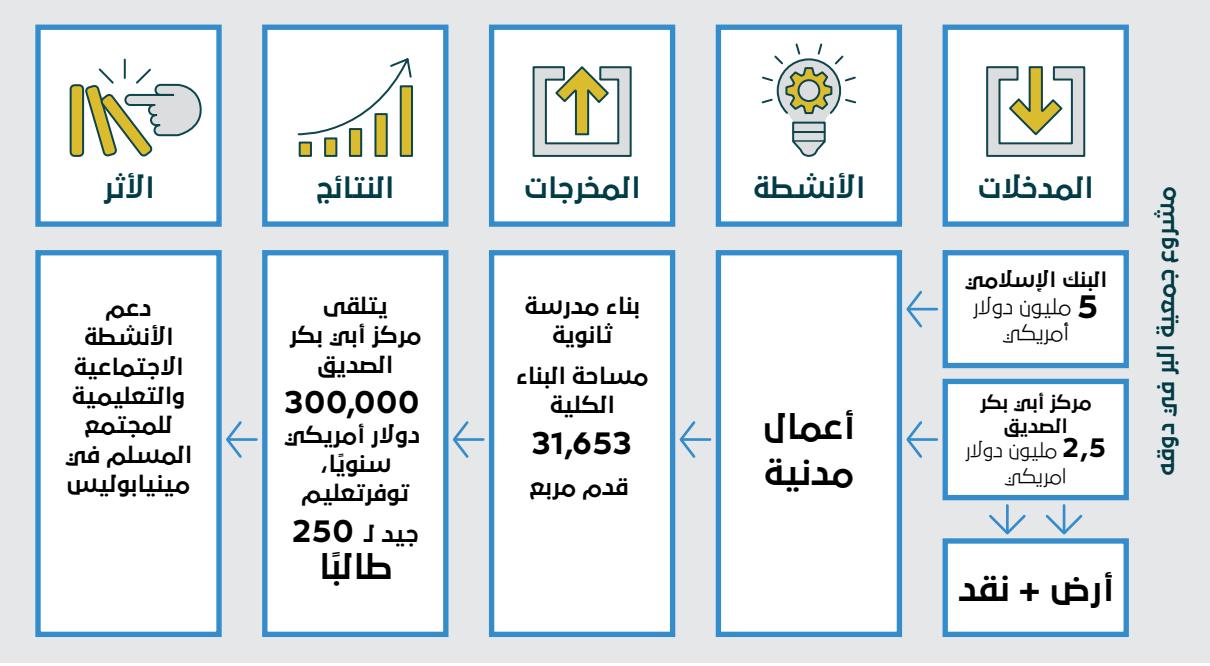

المدخلات: من حيث المدخلات، تبلغ تكلفة المشروع 7.50 مليون دولار أمريكي حيث تبلغ حصة البنك الإسلامي للتنمية 5.0 مليون دولار أمريكي (66.67%) ومساهمة المستفيدين تبلغ 2.50 مليون دولار أمريكي (33.33%).

النشاطات: فيما يتعلق بالتنفيذ، فقد استغرقت الأعمال المدنية 9.5 شهرًا من تاريخ أول دفعة حتى تسليم المشروع. تم صرف تمويل البنك الإسلامي للتنمية بالكامل دون وجود رصيد مستحق. تم سداد الدفعة الأولى في 18 نوفمبر 2020 بينما تم الصرف الأخير في 12 يوليو 2021. تم الانتهاء من المشروع بنجاح في الأول من سبتمبر لعام 2021 بينما بدأ عقد إيجار المشروع في السابع من سبتمبر للعام 2021.

الناتج: الناتج الرئيسي للمشروع هو مبنى المدرسة الثانوية الذي تبلغ مساحته 31653 قدمًا مربعًا. وتتكون من 15 فصلًا دراسيًا وملعبًا لكرة السلة وكافيتريا وغرف تبديل ملابس ومجموعتين من الحمامات ومركز وسائط و65 موقف سيارات. تم تنفيذ المشروع بالكامل كما هو مخطط له.

النتائج: من حيث النتائج، يتلقى مركز أبي بكر الصديق 300000 دولار أمريكي سنويًا، والتي سيتم استخدامها لدعم أنشطة المنظمة لصالح المجتمع المسلم المحلي. علاوة على ذلك، توفر المدرسة الثانوية المستأجرة تعليمًا جيدًا لـ 250 طالبًا ومن المتوقع أن يزداد هذا العدد في المستقبل.

الأثر: من حيث التأثير، أنشأ المشروع وقفًا دائمًا للمجتمع الإسلامي في مينابولس سيدعم الأنشطة الاجتماعية والتعليمية والدينية للمركز. كما أنه أوجد فرص عمل للموظفين في المدرسة الثانوية.

الدروس المستفادة:

تم تنفيذ المشروع في وقت قياسي بلغ 9.5 شهرا، وهو الأسرع في تاريخ صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف منذ عام 2001. وهناك العديد من الدروس المستفادة من قصة النجاح هذه:

- **الجودة عند البدء:** في مرحلة الموافقة، بذلت الجهود لضمان جاهزية المشروع قبل موافقة البنك على المشروع. كانت تصاميم المشروع جاهزة، وتم إصدار رخصة البناء وتم اختيار المقاولين في القائمة المختصرة. بعد فترة وجيزة من الموافقة، تمت دعوة المقاولين لتقديم عطاءات لعقد الأشغال المدنية للمشروع. بناءً على العطاء التنافسي، تم منح العقد للمقاول المؤهل تقنيًا بأقل تكلفة.
- **كفاءة المعالجة:** بعد الموافقة على المشروع، تم اختيار المقاول وتوقيع اتفاقيات التمويل واستيفاء شروط الفعالية بالتوازي.
- **اتفاقية التشغيل:** أثناء عملية البناء ، قام فريق الصندوق بعمل التنسيق الوثيق مع مركز أبي بكر الصديق لإيجاد مستأجرين مناسبين لمبنى المدرسة الثانوية. بعد عملية انتقاء شاملة، تم تحديد المستأجر المناسب، وتم التوقيع على اتفاقية التشغيل. بمجرد اكتمال البناء، تم تأجير العقار للمستأجر. اكتمل البناء في الأول من سبتمبر للعام 2021 وبدأت المدرسة العمل في السابع من سبتمبر لعام 2021.

الشكل 3: الجدول الزمني لتنفيذ المشروع

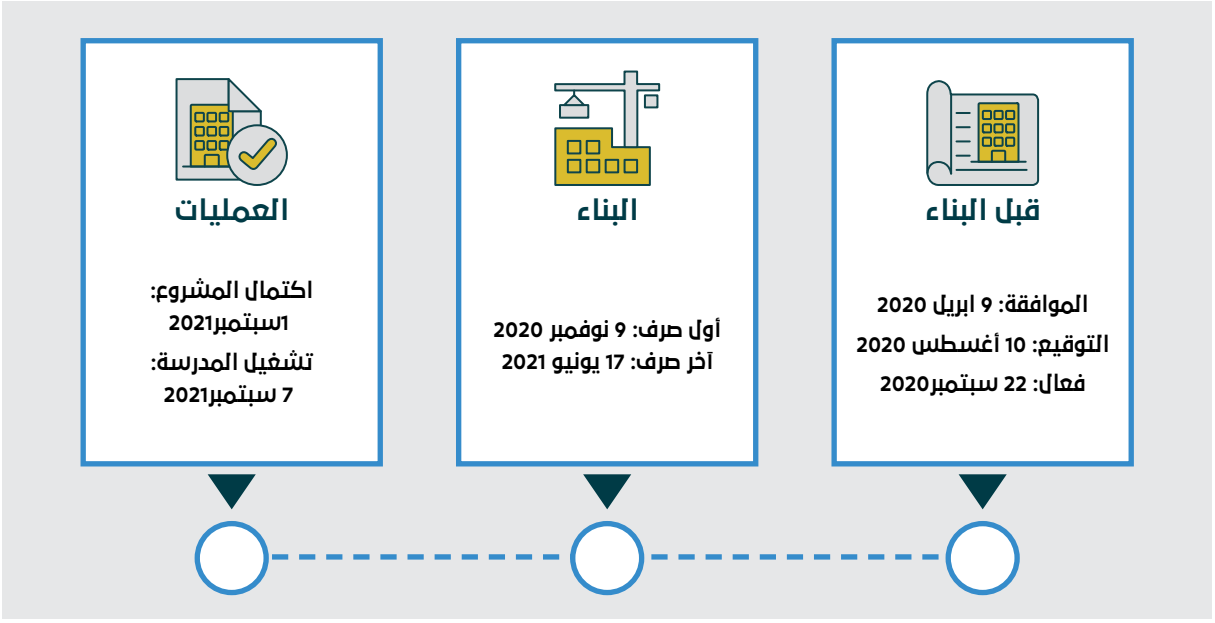

الفصل 05

الخطط والتوقعات المستقبلية

تم تأسيس صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف (APIF) لتطوير العقارات الوقفية على مستوى العالم. لعب الصندوق دوراً محورياً في تطوير قطاع الأوقاف من خلال تقديم المساعدة الفنية والمالية لإصدار قوانين الوقف في الدول الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية.

بالإضافة إلى ذلك، منذ تأسيسه في عام 2001، وافق الصندوق على

وعلى الرغم من مواردها المحدودة، حقق الصندوق العديد من الإنجازات والمعالم. ومع ذلك، تبقى هناك مليارات الدولارات من ممتلكات الأوقاف التي يمكن استخدامها بفعالية لمحاربة الفقر وتعزيز التنمية البشرية.

في ضوء ما ذُكر أعلاه، تم اعتماد رؤية جديدة في أوائل العام 2019 لتحقيق حجم تشغيلي قدره 2 مليار دولار أمريكي للصندوق في غضون فترة 10 سنوات. في ضوء هذا الطموح، أحرز الصندوق تقدماً كبيرا في عملية تجديد سياساته وعملياته الداخلية، وتطوير استراتيجية لتعبئة الموارد، وتحديد استراتيجية تسويق جديدة وبناء صورته، وتعزيز الكوادر المتوفرة. ومن المتوقع أن تؤدي هذه التغييرات الإيجابية إلى تعزيز عوائد وتأثير استثمارات الصندوق وبالتالي زيادة جاذبيته للمستثمرين.

في العام 2020، نجح الصندوق في نيل ثقة 4 مستثمرين جدد بقيمة استثمار إجمالية تبلغ 21.59 مليون دولار أمريكي. وفي إطار جهوده المستمرة وفي ضوء الرؤية الجديدة، استقطب الصندوق أيضًا مستثمرين جددًا في عام 2021 كما قام بعض المشاركين الحاليين بزيادة استثماراتهم، وهم صندوق الحج الإندونيسي وبنك فيصل الإسلامي المصري، والسيدة منيرة بنت عبدالرحمن السبهان ومجمع الفقه الإسلامي العالمي بقيمة استثمار إجمالية قدرها 18.75 مليون دولار أمريكي. علاوة على ذلك، تلقى الصندوق ثلاث منح بقيمة إجمالية تبلغ حوالي 300 ألف دولار أمريكي لدعم بعض المشاريع.

ولدعم تطوير قطاعات الأوقاف باستمرار من خلال الصندوق، وافق البنك الإسلامي للتنمية في عام 2021 على منح مساعدة فنية بقيمة 280،000 دولار أمريكي لإعداد دراسات الجدوى وتقييم العقارات والخدمات القانونية لصندوق تثمير ممتلكات الأوقاف وصندوق تمويل الأوقاف، المخصص لمشاريع المملكة العربية السعودية، في حين كان منح

تم اعتماد رؤية جديدة في أوائل العام 2019 لتحقيق حجم تشغيلي قدره 2 مليار دولار أمريكي للصندوق في غضون فترة 10 سنوات

بيت سوماك ، مبنى الوقف في تلعقد توفيق ترست لصالح جمعية توفيق الخيرية ، الصومال
المصدر: www.somak.com

البنك الإسلامي للتنمية الصندوق سابقًا لنفس الغرض مبالغ بـ 200 ألف دولار أمريكي و275 ألف دولار أمريكي في عامي 2009 و2015 على التوالي.

وفقًا للاستراتيجية الجديدة، ستسمح زيادة رأس المال المستهدفة للصندوق باستقطاب قاعدة أكبر من المستثمرين، بالإضافة إلى التركيز الحالي على المستثمرين من المؤسسات، يمكن أيضًا النظر في استقطاب الأفراد ذوي المكانة العالية في سوق العمل. وقد نجح الصندوق بالفعل في عام 2021 في نيل ثقة مستثمر من الأفراد، وهي السيدة منيره بنت عبدالرحمن السبهان، بقيمة استثمارية إجمالية قدرها 8 ملايين دولار أمريكي. علاوة على ذلك، يمكن تبرير عمل حملات تسويقية على نطاق واسع حيث سيكون لدى الصندوق القدرة المطلوبة على استيعاب استثمارات أكبر.

بالإضافة إلى المستثمرين التقليديين، يدرس الصندوق أيضًا أساليب جديدة ومبتكرة لاجتذاب الاستثمارات وزيادة رأس المال. وفي هذا الصدد، بدأ الصندوق سعيه بنشاط لدمج التقنيات المستجدة والأساليب المبتكرة لتعزيز تعبئة الموارد (على سبيل المثال عن طريق التمويل الجماعي وتعبئة الموارد التعاونية، وإصدار صكوك الأوقاف).

في الوقت الراهن، وافق الصندوق على حملات تمويل جماعي لدعم ثلاثة مشاريع محددة، وفي عام 2021، طور الصندوق أيضًا مع إدارة التعاون والتكامل الإقليمي فكرة مبتكرة لتعبئة الموارد، حيث يستثمر المستثمرون أو المانحون في الصندوق، ويتم تخصيص جزء من العائدات لدعم المبادرات أو مشاريع التبادل الفني (الروابط العكسية)، مما يشكل عرضا قيميا فريدًا لدعم عمليات الصندوق في البلدان الأعضاء.

بالإضافة إلى ذلك، سينظر الصندوق في إصدار صكوك وقفية وكذلك تطوير واستخدام أدوات سوق رأس المال في خدمة الأوقاف.

وفي إطار رؤيته واستراتيجيته الجديدة، نفذ الصندوق عددًا من المبادرات الجديدة التي تهدف إلى تعزيز الوعي وزيادة تأثير أنشطه الصندوق، بدأت في عام 2019. وتشمل هذه المبادرات اعتماد هوية العلامة التجارية الجديدة للصندوق، ونشر تقرير تأثير نشاطاته، وتطوير فيديو تفاعلي للصندوق وموقع الكتروني.

في العام 2020، أطلق الصندوق مبادرة التمويل الجماعي وبدأ في تصميم دورات إلكترونية لبناء قدرات الكيانات والمنظمات غير الحكومية المشاركة في هذا القطاع. وفي عام 2021، ركز الصندوق جهوده على اجتذاب مستثمرين جدد من خلال إنشاء مواد تسويقية جديدة. علاوة على ذلك، يعمل الصندوق على تطوير لوحة معلومات تشغيلية تستهدف المستثمرين وتعرض رؤية شاملة لعمليات الصندوق وأدائه المالي.

وفي إطار رؤيته واستراتيجيته الجديدة، نفذ الصندوق عددًا من المبادرات الجديدة التي تهدف إلى تعزيز الوعي وزيادة تأثير أنشطه الصندوق

يجدر تسليط الضوء على بعض إنجازات صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف في الفترة الأخيرة، وهي:

تطوير مقاطع فيديو ترويجية للمستثمرين

في ضوء استراتيجيته في حشد الموارد، أنتج الصندوق مقطع فيديو ترويجي باللغتين العربية والإنجليزية يوضح فوائد وآثار الاستثمار فيه وطرق الاتصال بالصندوق.

تطوير ثلاث كتيبات ترويجية للمستثمرين

أنتج الصندوق أيضًا ثلاث كتيبات ترويجية باللغتين العربية والإنجليزية حول أهدافه ونموذجه التشغيلي وآثاره الاجتماعية والتنموية وكذلك حول فوائد الاستثمار فيه.

يتعاون الصندوق أيضًا مع صندوق التضامن الإسلامي للتنمية (ISFD)، الذي لديه بالفعل اتفاقيات خاصة مع العديد من الدول الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية ستمكنه من تلقي طلبات لتطوير أراض لتصبح أصولا وقفية مدرة للدخل. بالإضافة إلى ذلك، تم تطوير محفظة أفكار مشاريع وقفية عالية النوعية منبثقة عن المنظمات الخيرية والمنظمات غير الحكومية في الدول الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية والدول غير الأعضاء. وستساعد هذه المشروعات الحكومات والمؤسسات الخيرية على أداء دورها في التنمية البشرية بطريقة مستدامة.

ايضاً ومن أجل دعم هذا القطاع وتعزيز انتشاره وتعميم فوائده على المستوى الإقليمي، قرر البنك الإسلامي للتنمية إطلاق صناديق مماثلة لصندوق تثمير ممتلكات الأوقاف تنشط على المستوى المحلي. في فبراير عام 2020، وافق البنك الإسلامي للتنمية على إنشاء صندوق جديد يسمى "صندوق تمويل الأوقاف، المملكة العربية السعودية (AFF-KSA)" وهو مخصص لتمويل مشاريع الأوقاف في المملكة العربية السعودية تحديدا. يبلغ رأس المال المصرح به لصندوق تمويل الأوقاف بالمملكة العربية السعودية مليار ريال سعودي (حوالي 267 مليون دولار أمريكي). تبلغ نسبة مساهمة البنك الإسلامي للتنمية 10% من رأس المال المصرح به، بينما تبلغ مساهمة الهيئة العامة للأوقاف في المملكة العربية السعودية 10% من رأس المال. ومن المتوقع أن تبدأ عمليات الصندوق الجديد بنهاية الربع الأول لعام 2022. ويعتبر هذا الصندوق الجديد مبادرة استراتيجية تتماشى مع رؤية المملكة 2030 التي تهدف إلى تطوير القطاع الثالث ورفع مساهمته في الناتج القومي الإجمالي إلى 5%. وإذا تكللت جهود الصندوق الجديد بالنجاح، فسيتم تكرار نماذج مماثلة في مناطق أخرى.

مبنى بنك التنمية الإسلامي بهابان، دكا، بنغلاديش - المصدر: مكتب إدارة IsDB-BISEW.

الفصل 06

الحوكمة الرشيدة

بيان نظام الحوكمة

يُعدّ البنك الإسلامي للتنمية من المؤيدين الرئيسيين لنظام الحوكمة الرشيدة، فبوصفه مضارباً ومسؤولاً عن كيان صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف، فقد وضع أفضل الأسس والممارسات للحوكمة الرشيدة لصالح الصندوق. وقد اعتمد نظم الرقابة والمساءلة كأساس لتسيير وإدارة الصندوق. وهذا البيان يشير إلى الممارسات الرئيسية للحوكمة الرشيدة، الحالية أو التي اعتمدت خلال العام.

المبدأ الأول: إرساء قواعد ثابتة للإدارة والرقابة

يتولى البنك إدارة الصندوق وفقاً لمبادئ المضاربة. وعلى هذا الأساس يُدار الصندوق ككيان مالي وإداري مستقل، مع الاهتمام بجميع أصحاب المصلحة في الصندوق وبدورهم في شؤون الأوقاف. وتتضمن مهام البنك الإسلامي للتنمية بوصفه مضارباً حفظ أصول الصندوق ومراقبة عملياته للاستيثاق من مدى الالتزام باللوائح. كما أن البنك مسؤول عن التوجه الاستراتيجي وإدارة محفظة الصندوق، فضلاً عن الإدارة اليومية لعملياته.

مجلس المديرين التنفيذيين

مجلس المديرين التنفيذيين للبنك لديه مسؤولية شاملة عن أعمال الصندوق. فهو يجيز ويوافق على استراتيجية تسيير الأعمال وعلى خطط الأعمال ويستعرض نتائجها، ويراقب ضوابط الميزانية، ويتأكد من الالتزام بلوائح الصندوق وسياساته وبالمبادئ الإرشادية المعتمدة للاستثمار، والالتزام بفتاوى وقرارات مجمع الفقه الإسلامي الدولي، ومعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وأنظمة شتى جهات الاختصاص حيث يعمل الصندوق.

لجنة المشاركين

للجنة المشاركين سلطة استشارية ورقابية بغرض التأكد من تطبيق أحكام لوائح الصندوق والمبادئ الإرشادية المتعلقة باستثمار الموارد المالية، بالإضافة إلى استعراض التقرير السنوي والحسابات الختامية للصندوق والموافقة عليها. ويتضمن الملحق (2) بياناً بأسماء أعضاء لجنة المشاركين خلال العام.

لجنة الإشراف

تتألف لجنة الإشراف من رئيس البنك، وثلاثة أعضاء من مجلس المديرين التنفيذيين للبنك، وعضوين يعينهما كل مشارك حائز لشهادات تبلغ قيمتها الاسمية 10 ملايين دولار أمريكي أو أكثر، وعضو لكل مشارك يحوز شهادات قيمتها الاسمية أكثر من 5 ملايين دولار أمريكي وأقل ممن 10 ملايين دولار أمريكي. وهذه اللجنة مسؤولة عن فحص الحسابات ربع السنوية للصندوق وعن اقتراح المبادئ الإرشادية والسياسات المتعلقة بالصندوق. كما أن هذه اللجنة مسؤولة أيضا عن المراجعة الدورية لأداء الصندوق، وعن تقديم تقارير عن هذا الأداء إلى لجنة المشاركين وإلى مجلس المديرين التنفيذيين. ويتضمن الملحق (4) بياناً بأسماء أعضاء لجنة الإشراف خلال العام.

لجنة الإدارة

يرأس لجنة الإدارة نائب الرئيس، وتضم كبار الموظفين من مختلف إدارات البنك. وهذه اللجنة مسؤولة على التأكد من الامتثال الكامل للوائح وللمبادئ الإرشادية للاستثمارات وكل المتطلبات القانونية الواجب مراعاتها في الدول التي يباشر فيها الصندوق عملياته. كما تنظر لجنة الإدارة أيضا في

جميع تقارير التقييم الشامل لكل مشروع وكذلك المسائل المتعلقة باستثمارات الصندوق. ويتضمن الملحق (5) بياناً بأسماء أعضاء لجنة الإدارة.

لجنة المراجعة الفنية

تعرض كل المشاريع المقترحة للتمويل على لجنة المراجعة الفنية بغرض مراجعتها من الناحية القانونية والفنية والمالية ودراسة المخاطر ويتضمن الملحق (6) بياناً بأسماء أعضاء اللجنة الفنية.

لجان أخرى

ويتم من وقت لآخر إنشاء لجان أخرى، عند الحاجة، للنظر في المسائل ذات الأهمية الخاصة التي تتعلق باستراتيجيات رأس المال، والاستثمارات والتعهدات الكبرى، والمصروفات الرأسمالية، وتعيين الموظفين، وتخصيص الموارد.

المبدأ الثاني: التأكد من الالتزام بالشريعة

تقتضي سياسة البنك وممارساته الالتزام بمقتضيات الشريعة. ويتم التأكد من التزام الصندوق بالشريعة، بواسطة مستشار شرعي مستقل يقوم بمراجعة كل معاملة للتحقق من توافقها مع قرارات مجمع الفقه الإسلامي الدولي واللجنة الشرعية للبنك. وباعتبار رسالة الصندوق النبيلة، فأن الدافع الأساسي لكل مشروع هو خدمة الأمة الإسلامية.

المبدأ الثالث: التدقيق الداخلي والرقابة

يمثل التدقيق الداخلي أحد مكونات البيئة الرقابية الداخلية للبنك. وتتم عملية الرقابة والتدقيق الداخلي على الصندوق ضمن إطار سياسة البنك للتدقيق الداخلي التي تهدف إلى التأكد من الرقابة المستمرة والفعالة في كل أقسام مجموعة البنك الإسلامي للتنمية. وتمنح سياسة البنك الصلاحية اللازمة للتدقيق الداخلي للقيام بمهمته وتحدد

المبادئ المتعلقة باستقلاليته والتزامه بمعايير ومنهجيات الممارسة وإعداد التقارير والتواصل مع المدقق الخارجي.

تتواصل إدارة التدقيق الداخلي بالبنك مع إدارة الصندوق من أجل زيادة فعالية هذا الأخير. ويجوز لإدارة التدقيق الداخلي الاتصال المباشر بجميع العاملين (وبالمدققين الخارجيين) دون تدخل من الإدارة. ويتولى المدقق الخارجي تدقيق الحسابات الختامية في نهاية السنة المالية.

المبدأ الرابع: الالتزام بالمبادئ الأخلاقية ومسؤولية اتخاذ القرار

على جميع موظفي البنك التحلي بأعلى معايير الأمانة والاستقامة. وقد وضع البنك الإسلامي للتنمية مدونة لقواعد السلوك تحدد معايير السلوك التي يتعين على جميع العاملين التقيد بها. وهذه المدونة منشورة بلغات العمل الثلاث. وتنّص قواعد المدونة على وجوب الالتزام الصارم بالتوجيهات الأخلاقية التي تشمل السلوك الشخصي والأمانة، والعلاقات مع المستثمرين ومتلقي التمويل وتجنب الغش وتضارب المصالح، وعدم الإفصاح والشفافية.

المبدأ الخامس: إدارة المخاطر

لدى مضارب الصندوق (البنك الإسلامي للتنمية) برنامج رسمي لإدارة المخاطر على مستوى مجموعة البنك يرتكز على الإدارة الإيجابية للمخاطر. وهذا البرنامج يحظى بدعم سياسة إدارة المخاطر لدى البنك، التي صادق عليها مجلس المديرين التنفيذيين. وتقوم إدارة مراقبة مخاطر مجموعة البنك بالإشراف على ومراقبة ملامح المخاطر التي تكتنف العمليات الاستثمارية الحالية والمستقبلية للصندوق. ويتم فحص كل عملية استثمار للتحقق من جدواها وأنها محمية بضمانات وبرامج تأمين كافية. ويقوم فريق المراجعة الداخلية برفع تقارير إلى لجنة المراجعة التابعة للمضارب بشأن طبيعة المخاطر ومدى إمكانية تحققها. كما يقوم المراجع الخارجي بإبلاغ كل من مجلس المديرين التنفيذيين ولجنة المشاركين بالنتائج المتعلقة بمسائل المخاطر ذات الصلة.

المبدأ السادس: الافصاحات المتوازنة في الوقت المناسب

يلتزم المضارب بأعلى درجات الإفصاح حيال السوق والمشاركين بالصندوق. ونتيجةً لهذا الالتزام، وإعمالا للإجراءات الداخلية الصارمة، يتم الإبلاغ عن النتائج ربع السنوية الفعلية للصندوق مقارنةً بالميزانية وتراقب بواسطة الإدارة. ويقوم الصندوق بتقديم تقارير إلى المشاركين على أساس سنوي.

ويلاحظ أن ميزان سيولة الصندوق وبرامجه التحوطية ومراكزه من حيث العملة الأجنبية، تدار من قبل إدارة الخزانة التابعة للبنك، بعد التشاور مع الصندوق وتقوم بتحديد المركز المتخذ مع الهيئات الخارجية. وتتم إدارة التمويل، وإدارة النقد، والأدوات المالية، وأدوات التحوط السلعية، من خلال سياسات وإجراءات وحدود تخضع لمراجعة داخلية وخارجية.

المبدأ السابع: التقييم البَعدي للعمليات المنجزة

تتولى إدارة تقييم العمليات في مجموعة البنك مسؤولية تعزيز الفعالية التنموية لتدخلات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية من خلال تعزيز التعلم والمساءلة. وفي هذا الصدد، تقوم إدارة تقييم العمليات بإجراء تقييم لاحق للعمليات المنجزة بغرض تقييم النتائج التنموية واستخلاص الدروس والتوصيات التي تسهم في تخطيط المشاريع الجديدة من أجل فعالية الجهود الإنمائية.

وعلى هذا النحو، تشارك إدارة تقييم العمليات في إجراء تقييم بعدي لعمليات الصندوق، والإفصاح عن نتائج التقييم وأثر تدخلات الصندوق، وتحدد مجالات النواقص والدروس المستفادة، وتقدم توصيات إلى إدارة البنك من أجل إدخال تحسينات، حسب الاقتضاء، لتحقيق الأهداف المرسومة مع ضمان الجودة والنجاعة.

الفصل 07

القوائم المالية وتقرير مراقبي الحسابات 2021

ديلويت آند توش وشركاهم
محاسبون ومراجعون قانونيون
فرع مكتب جدة
ترخيص رقم 323/11/96/1
تاريخ 24/4/1419
www.deloitte.com

تقرير مراجع الحسابات المستقل

إلى أصحاب المعالي رئيس وأعضاء مجلس المحافظين الموقرين
البنك الإسلامي للتنمية - صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف
جدة
المملكة العربية السعودية

تقرير حول مراجعة القوائم المالية

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية المرفقة للبنك الإسلامي للتنمية - صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف ("الصندوق")، والتي تشتمل على قائمة المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2021م، والقوائم ذات الصلة للأنشطة والتغيرات في صافي الموجودات والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول القوائم المالية بما في ذلك ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، إن القوائم المالية المرفقة تظهر بعدل، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للمؤسسة كما في 31 ديسمبر 2021م ونتائج أنشطته والتغيرات في صافي الموجودات وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

في رأينا، التزم الصندوق أيضاً بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية كما حددتها الهيئة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية خلال فترة المراجعة.

أساس الرأي

تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير مراجعة المؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير المراجعة الدولية. تم بيان مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير بشكل أكبر ضمن الفقرة الخاصة بـ «مسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية» في تقريرنا. إننا مستقلون عن البنك وفقاً للائحة معايير أخلاقيات المهنة لمحاسبي ومراجعي المؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ولائحة معايير أخلاقيات المهنة للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير الأخلاقيات الدولية، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات وللائحة المعايير الأخلاقية للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير الأخلاقيات الدولية. إننا نعتقد بأن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس لرأينا.

أمر آخر

تمت مراجعة القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020م من قبل مراجع حسابات آخر والذي ابدى رأيا غير محوَّر على تلك القوائم المالية بتاريخ 11 مايو 2021م.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

إن هذه القوائم المالية وتعهد الصندوق للعمل وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية من مسؤولية إدارة الصندوق ومجلس المديرين التنفيذيين.

إن الإدارة مسؤولةٌ عن إعداد القوائم المالية وعرضها بشكل عادل طبقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ومسؤولةٌ أيضاً عن نظام الرقابة الداخلية الضروري لإعداد قوائم مالية خالية من التحريف الجوهري الناتج عن غش أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة الصندوق على الاستمرار في العمل على أساس مبدأ الاستمرارية والإفصاح، حسبما هو ملائم، عن الأمور ذات العلاقة بمبدأ الاستمرارية، واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية الصندوق أو إيقاف عملياته، أو ليس لدى الإدارة بديل واقعي إلا القيام بذلك.

يتحمل المسؤولون عن الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للبنك.

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية ككل خالية من تحريف جوهري، سواء كان ناتجاً عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير مراجعة يشتمل على رأينا. إن التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى لكنه ليس ضماناً على أن المراجعة التي يتم تنفيذها وفقاً لمعايير المراجعة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير المراجعة الدولية من شأنها أن تكشف عادةً التحريف الجوهري عند وجوده. قد تأتي التحريفات نتيجة غش أو خطأ وتعتبر جوهرية، منفردة أو مجتمعة، إن كان من المتوقع أن تؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

وكجزء من المراجعة طبقاً للمعايير الدولية للمراجعة فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة. وعلينا أيضاً:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريفات الجوهرية في القوائم المالية وتقديرها سواء بسبب الغش أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة استجابةً لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتكوين أساس لإبداء رأينا. ويعد خطر عدم اكتشاف تحريف جوهري ناتج عن الغش أعلى من الخطر الناتج عن الخطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز نظام الرقابة الداخلية.

- فهم نظام الرقابة الداخلية فيما يتعلق بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات مراجعة تتناسب مع الظروف، ولكن ليس بغرض إبداء رأي حول فعالية نظام الرقابة الداخلية للصندوق.

- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة التي قامت بها الإدارة.

- التوصل إلى استنتاج حول مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي ومدى احتمالية وجود عدم تيقن جوهري متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً جوهرية حول قدرة الصندوق على الاستمرار وفق مبدأ الاستمرارية وذلك استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. وفيما إذا استنتجنا بأن هناك عدم تيقن جوهري قائم، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات الصلة في القوائم المالية أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في توقف الصندوق عن الاستمرار كمنشأة مستمرة.

- تقييم العرض الشامل، وهيكل ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.

لقد أبلغنا المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بالنطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج الجوهرية للمراجعة، بما في ذلك أية أوجه قصور جوهرية في نظام الرقابة الداخلية قمنا باكتشافها خلال المراجعة، إن وجدت.

ديلويت اند توش وشركاهم
محاسبون ومراجعون قانونيون

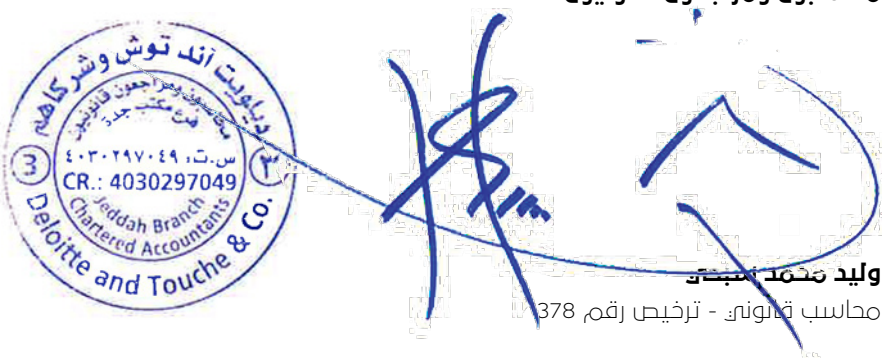

وليد محمد [illegible]
محاسب قانوني - ترخيص رقم 378

14 شوال 1443هـ
15 مايو 2220م

البنك الإسلامي للتنمية - صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف

قائمة صافي الموجودات

كما في 31 ديسمبر 2021م (معروضة بآلاف الدولارات الأمريكية)

	ايضاح	31 ديسمبر 2021م	31 ديسمبر 2020م
الموجودات			
نقد وما في حكمه	3	**12,342**	8,075
ديون سلع بالمرابحة	4	**17,434**	19,105
استثمارات:			
موجودات إجارة، صافي	5	**31,104**	29,750
استثمارات في الصكوك	6	**29,408**	29,749
تمويل عقد إيجار وكالة ومضاربة	7	**3,040**	3,435
مشاركة	8	**571**	2,025
العقارات	9	**6,212**	6,368
ذمم مدينة:			
استصناع	10	**19,874**	12,201
مرابحة مشاريع	11	**7,955**	4,567
ايراد مستحق		**137**	10
مطلوب من جهات ذات علاقة	13	**6,086**	1,549
مجموع الموجودات		**134,163**	116,834
المطلوبات			
مصاريف مستحقة الدفع وتوزيعات أرباح مستحقة الدفع وذمم دائنة أخرى		**3,629**	2,314
حصة المضارب المستحقة من الدخل		**373**	283
مجموع المطلوبات		**4,002**	2,597
صافي الموجودات		**130,161**	114,237
صافي الموجودات ممثلة في:			
مساهمة حملة الشهادات	14	**114,400**	98,570
علاوة إصدار شهادات		**7,206**	4,766
احتياطي عام		**7,097**	6,714
أرباح مبقاة		**1,458**	4,187
مجموع حقوق حملة الشهادات		**130,161**	114,237
عدد الشهادات مدفوعة		**11,440**	9,857

تُشكّلُ الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 26 جزءًا لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

البنك الإسلامي للتنمية - صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف

قائمة محفظة الاستثمارات والذمم المدينة

كما في 31 ديسمبر 2021م (معروضة بآلاف الدولارات الأمريكية)

صافي قيمة الموجودات لكل شهادة	**11.378**	11.589

	31 ديسمبر 2021م		31 ديسمبر 2020م	
	المبلغ	**النسبة المئوية من المحفظة**	المبلغ	النسبة المئوية من المحفظة
استثمارات				
موجودات إجارة، صافي	**31,104**	**%31.7**	29,750	%33.8
استثمارات في الصكوك	**29,408**	**%29.9**	29,749	%33.8
عقارات	**6,212**	**%6.4**	6,368	%7.2
تمويل عقد إيجار وكالة ومضاربة	**3,040**	**%3.1**	3,435	%3.9
مشاركة	**571**	**%0.6**	2,025	%2.3
ذمم مدينة				
استصناع	**19,874**	**%20.2**	12,201	%13.8
مرابحة مشاريع	**7,955**	**%8.1**	4,567	%5.2
المجموع	**98,164**	**%100.0**	88,095	%100

تُشكّل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 26 جزءًا لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

البنك الإسلامي للتنمية - صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف

قائمة العمليات

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021م (معروضة بآلاف الدولارات الأمريكية)

	إيضاح	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021م	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020م
الدخل من الاستثمارات والذمم المدينة			
استثمارات:			
موجودات إجارة، صافي	5	**1,949**	1,767
استثمارات في الصكوك		**643**	1,188
تمويل عقد إيجار وكالة ومضاربة		**154**	79
عقارات		**397**	3
		3,143	3,037
ذمم مدينة:			
استصناع		**873**	536
مرابحة مشاريع		**229**	246
		1,102	782
مجموع الدخل من الاستثمارات والذمم المدينة		**4,245**	3,819
إيرادات من ديون سلع بالمرابحة		**119**	240
إيرادات أخرى		**247**	61
مخصص انخفاض في القيمة، صافي	12	**(576)**	(1,423)
مصاريف إدارية		**(84)**	(106)
(خسارة)/ ربح من تحويل عملات		**(231)**	243
صافي الدخل قبل حصة المضارب في الدخل		**3,720**	2,834
حصة المضارب من صافي الدخل		**(372)**	(283)
الزيادة في صافي الموجودات المتمثلة في صافي الدخل للسنة		**3,348**	2,551
الربح لكل شهادة		**0,293**	0.259

تُشكّلُ الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 26 جزءًا لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

البنك الإسلامي للتنمية - صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف

قائمة التغيرات في صافي الموجودات

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021م (معروضة بآلاف الدولارات الأمريكية)

	ايضاح	مساهمة حملة الشهادات	علاوة إصدار شهادات	احتياطي عام	أرباح مبقاة	المجموع
الرصيد في 1 يناير 2020م		79,920	1,830	6,253	4,495	92,498
المساهمات خلال السنة		18,650	2,936	-	-	21,586
صافي الدخل للسنة قبل حصة المضارب		-	-	-	2,834	2,834
حصة المضارب من صافي الدخل		-	-	-	(283)	(283)
توزيعات ارباح*		-	-	-	(2,398)	(2,398)
المحول إلى الاحتياطي العام*		-	-	461	(461)	-
الرصيد في 31 ديسمبر 2020م		**98,570**	**4,766**	**6,714**	**4,187**	**114,237**
التعديل مقابل خسائر الائتمان – معيار المحاسبة المالية رقم 30 (إيضاح 18)		**-**	**-**	**-**	**(3,392)**	**(3,392)**
الرصيد المعدل كما في 1 يناير 2021م بعد تعديل معيار المحاسبة رقم 30		**98,570**	**4,766**	**6,714**	**795**	**110,845**
المساهمات خلال السنة		**16,260**	**2,508**	**-**	**-**	**18,768**
استردادات		**(430)**	**(68)**	**-**	**-**	**(498)**
صافي الدخل للسنة قبل حصة المضارب		**-**	**-**	**-**	**3,720**	**3,720**
حصة المضارب من صافي الدخل		**-**	**-**	**-**	**(372)**	**(372)**
توزيعات ارباح		**-**	**-**	**-**	**(2,302)**	**(2,302)**
المحول إلى الاحتياطي العام		**-**	**-**	**383**	**(383)**	**-**
الرصيد في 31 ديسمبر 2021م		**114,400**	**7,206**	**7,097**	**1,458**	**130,161**

*تمثل توزيعات صافي الدخل للسنة السابقة. وتنعكس توزيعات صافي الدخل للسنة الحالية في اليوم الأول من السنة اللاحقة.

تُشكّلُ الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 26 جزءًا لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

البنك الإسلامي للتنمية - صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف

قائمة التدفقات النقدية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021م (معروضة بآلاف الدولارات الأمريكية)

	ايضاح	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021م	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020م
الأنشطة التشغيلية			
صافي الدخل بعد حصة المضارب من صافي الدخل		**3,348**	2,551
تعديلات للبنود غير النقدية:		**-**	
استهلاك موجودات إجارة	5	**2,272**	2,276
استهلاك عقارات		**126**	5
حصة المضارب من صافي الدخل		**372**	283
خسائر القيمة العادلة غير المحققة للاستثمارات في الصكوك	6	**394**	(151)
إطفاء الخصم	6	**(53)**	(53)
محمل الانخفاض في القيمة	12	**576**	1,423
التغيرات في الموجودات والمطلوبات العاملة:		**-**	
ديون سلع بالمرابحة		**1,671**	(4,562)
إيرادات مستحقة القبض وذمم مدينة أخرى		**(127)**	343
مطلوب من أطراف ذات علاقة علاقة		**(4,537)**	(1,111)
مطلوب إلى أطراف ذات علاقة علاقة		**-**	(303)
مصاريف مستحقة وذمم دائنة أخرى		**1,315**	611
النقد من العمليات		**5,357**	1,307
حصة المضارب من الإيرادات المدفوعة		**(282)**	(342)
صافي النقد من الأنشطة التشغيلية		**5,075**	965
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية		**-**	
موجودات الإجارة		**(6,220)**	(3,658)
استثمار مشاركة		**1,454**	
تمويل عقد إيجار وكالة ومضاربة		**395**	(152)
مرابحة مشاريع		**(3,562)**	(25)
استصناع		**(8,873)**	(4,350)
استثمارات عقارية		**30**	(6,368)
صافي النقدية (المستخدمة في) الأنشطة الاستثمارية		**(16,776)**	(14,553)
الأنشطة التمويلية			
مساهمة في رأس المال		**18,768**	21,586
استرداد شهادات		**(498)**	
توزيعات ارباح مدفوعة		**(2,302)**	(2,398)
صافي النقد من الأنشطة التمويلية		**15,968**	19,188
صافي التغير في النقد وما في حكمه		**4,267**	5,600
النقد وما في حكمه في بداية السنة		**8,075**	2,475
النقد وما في حكمه كما في 31 ديسمبر 2021		**12,342**	8,075

تُشكّل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 26 جزءًا لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

البنك الإسلامي للتنمية - صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف

قائمة المؤشرات المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 (معروضة بآلاف الدولارات الأمريكية)

	31 ديسمبر 2021م	31 ديسمبر 2020م
البيانات طبقا للشهادة		
صافي قيمة الموجودات - بداية السنة	**11.589**	11.574
انخفاض القيمة عند تطبيق معيار المحاسبة المالية رقم 30 لأول مرة	**(0.297)**	-
وحدات مصدرة	**0.053**	0.056
صافي الدخل قبل حصة المضارب في الدخل	**0.325**	0.288
ناقصًا: حصة المضارب في الدخل	**(0.032)**	(0.029)
صافي الدخل بعد حصة المضارب في الدخل	**0.293**	0.259
توزيعات أرباح	**(0.260)**	(0.300)
صافي قيمة الموجودات - نهاية السنة	**11.378**	11.589

تم احتساب البيانات لكل شهادة على أساس عدد الشهادات القائمة كما في 31 ديسمبر 2021م، و31 ديسمبر 2020م حيث كانت 11,440 و9,857 شهادة، على التوالي، في تاريخ كل تقرير مالي.

	31 ديسمبر 2021م	31 ديسمبر 2020م
النسب المالية/ البيانات الإضافية:		
صافي الموجودات - نهاية السنة	**130,161**	114,237
متوسط صافي الموجودات	**122,200**	103,368
نسبة المصاريف إلى متوسط صافي الموجودات	**%2,40**	%3.68
معدل العائد السنوي	**%2,86**	%2.74

تُشكّل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 26 جزءًا لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

البنك الإسلامي للتنمية - صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف

إيضاحات حول القوائم المالية

في 31 ديسمبر 2021م (معروضة بآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يُذكر خلاف ذلك)

1. التنظيم والأنشطة

الصندوق هو عبارة عن صندوق وصاية تم تأسيسه وفقا للمادتين 2 و23 من اتفاقية البنك الإسلامي للتنمية ("البنك") ومقره في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية، ووفقاً لمذكرة التفاهم بين البنك ووزارات وهيئات الأوقاف في الدول الإسلامية في عام 1422هـ (الموافق 2001م). إن حملة الشهادات في الصندوق هم البنك وغيره من المؤسسات المشاركة والهيئات الدينية في الدول الإسلامية. بدأ الصندوق نشاطه اعتباراً من 1 رجب 1422هـ (الموافق 19 سبتمبر 2001م). ويعمل الصندوق ضمن شروط وقيود معينة كما هو محدد في نظام الصندوق.

يهدف الصندوق إلى الاستثمار في مشاريع مجدية مالياً لتطوير ممتلكات الأوقاف في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ودول أخرى. وقد تم تأسيس الصندوق لفترة 30 سنة قابلة للتجديد ما لم يتم إنهاء الصندوق قبل نهاية الفترة، وذلك وفقا للشروط المحددة في نظام الصندوق.

يدار الصندوق بواسطة البنك بصفته مضاربا وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية. ولدى الصندوق لجنة إشرافية ("اللجنة") يتم اختيارها من قبل الأعضاء المؤسسين للصندوق. وتشرف اللجنة على أنشطة المضارب والسياسات العامة للصندوق.

تغير الصندوق من التقويم الهجري إلى التقويم الميلادي في 14 أكتوبر 2015.

2. ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة

أ) أساس العرض

يتبع الصندوق معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

أما الأمور التي لم تتناولها معايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، فإن الصندوق يسترشد فيها بالمعايير الدولية للتقرير المالي ذات الصلة الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولي شريطة عدم تعارضها مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية التي تحددها الهيئة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية.

ب) العُرف المحاسبي

يتم إعداد القوائم المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية على أساس مبدأ الاستحقاق المحاسبي ومبدأ الاستمرار في العمل باستثناء الاستثمار في الصكوك المسجلة بالقيمة العادلة. ويتم عرض القوائم المالية بآلاف الدولارات الأمريكية، ما لم يذكر خلاف ذلك.

ج) الموجودات والمطلوبات المالية

يُعترَف بالموجودات والمطلوبات المالية في قائمة المركز المالي عندما يأخذ الصندوق على عاتقه الحقوق التعاقدية أو الالتزامات المتعلقة بذلك.

الأصل المالي هو أي أصل نقدي، أو أداة ملكية لمنشأة أخرى، أو حق تعاقدي لتسلم النقد، أو أصل مالي آخر من منشأة أخرى، أو تبادل موجودات مالية أو مطلوبات مالية مع منشأة أخرى ضمن شروط من المحتمل أن تكون لصالح الصندوق.

الالتزام المالي هو أي التزام يمثل التزامًا تعاقديًا لتسليم النقد أو أي أصل مالي آخر إلى كيان آخر أو لتبادل الموجودات المالية أو المطلوبات المالية مع كيان آخر في ظل ظروف يحتمل أن تكون غير مواتية للصندوق.

يتم قياس الموجودات والمطلوبات المالية المعترف بها مبدئيًا بالقيمة العادلة، بالنسبة للقروض الميسرة (القرض)، فإن القيمة العادلة يتم الاعتراف بها بشكل

أفضل من خلال مبلغ المعاملة. تتم إضافة أو خصم تكاليف المعاملات التي يمكن أن تعود مباشرة إلى حيازة أو إصدار الموجودات المالية والمطلوبات المالية (بخلاف الموجودات المالية والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة) إلى القيمة العادلة للموجودات المالية أو المطلوبات المالية، حسب الاقتضاء. يتم الاعتراف بتكاليف المعاملة العائدة مباشرة إلى اقتناء الموجودات المالية أو المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة مباشرة في قائمة العمليات.

عند الاعتراف المبدئي، يتم تصنيف الموجودات المالية وقياسها بأي من (1) التكلفة المطفأة، (2) بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية أو (3) القيمة العادلة من خلال قائمة صافي الموجوات، على أساس كل من:

أ) نموذج عمل الصندوق لإدارة الاستثمارات؛ و
ب) خصائص التدفقات النقدية المتوقعة للاستثمار بما يتماشى مع طبيعة عقود التمويل الإسلامي الأساسية.

تتضمن الموجودات المالية استثمارات في أدوات مالية للدين وحقوق الملكية.

1) التصنيف

أدوات الدين

أدوات الدين هي استثمارات لها شروط توفر مدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد للأرباح ورأس المال. أدوات حقوق الملكية هي استثمارات لا تظهر سمات أدوات الدين وتتضمن أدوات تدل على حصة متبقية في موجودات المنشأة بعد خصم جميع التزاماتها.

يتم تصنيف الاستثمارات في أدوات الدين إلى الفئات التالية: 1) بالتكلفة المطفأة أو 2) بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأنشطة.

يتم تصنيف الاستثمار في الدين وقياسه بالتكلفة المطفأة فقط إذا كانت الأداة تُدار على أساس العائد التعاقدي أو إذا لم يتم الاحتفاظ بالأداة للمتاجرة ولم يتم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال قائمة العمليات.

تشمل استثمارات الدين المصنفة والمقاسة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأنشطة الاستثمارات المحتفظ بها للمتاجرة أو المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأنشطة. عند البداية، لا يمكن تصنيف استثمار الدين المدار على أساس العائد التعاقدي بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل إلا إذا أدى إلى القضاء على عدم التطابق المحاسبي الذي قد ينشأ بطريقة أخرى عند قياس الموجودات أو المطلوبات أو الاعتراف بالمكاسب أو الخسائر عليها على أسس مختلفة.

أدوات حقوق الملكية

يتم تصنيف الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية إلى الفئات التالية: 1) بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأنشطة أو 2) بالقيمة العادلة من خلال قائمة صافي الموجودات.

تشتمل الاستثمارات حقوق الملكية المصنفة والمقاسة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأنشطة على الاستثمارات المحتفظ بها للمتاجرة أو المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأنشطة. يتم تصنيف الاستثمار على أنه محتفظ به للمتاجرة إذا تم الحصول عليه أو نشأ بشكل أساسي لغرض تحقيق ربح من التقلبات قصيرة الأجل في السعر أو هامش المتاجرة. يتم أيضًا تصنيف أي استثمارات تشكل جزءًا من محفظة يوجد بها نمط فعلي لتحقيق الأرباح على المدى القصير على أنها "محتفظ بها للمتاجرة". تشمل الاستثمارات في حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الاستثمارات التي تتم إدارتها وتقييمها داخليًا للأداء على أساس القيمة العادلة.

عند الاعتراف المبدئي، يقوم الصندوق باختيار غير قابل للنقض لتخصيص بعض أدوات حقوق الملكية غير المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأنشطة لتصنيفها كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال قائمة صافي الموجودات.

2) الاعتراف وإلغاء الاعتراف

يتم الاعتراف باستثمارات الأوراق المالية في تاريخ المتاجرة، أي التاريخ الذي يتعاقد فيه البنك لشراء أو

بيع الأصل، وهو التاريخ الذي يصبح فيه البنك طرفًا في الأحكام التعاقدية للأداة. يتم استبعاد الاستثمار في الأوراق المالية عند انتهاء الحقوق في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية أو عندما يقوم الصندوق بتحويل جميع مخاطر ومزايا الملكية بشكل كبير.

3) القياس

الاعتراف المبدئي

يتم الاعتراف باستثمارات الأوراق المالية مبدئيًا بالقيمة العادلة مضافًا إليها تكاليف المعاملة، باستثناء تكاليف المعاملة المتكبدة للحصول على استثمارات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأنشطة حيث يتم تحميلها على قائمة الأنشطة.

القياس اللاحق

يتم إعادة قياس الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأنشطة بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة تقرير ويتم الاعتراف بأرباح أو خسائر إعادة القياس الناتجة في قائمة الأنشطة في الفترة التي نشأت فيها. بعد الاعتراف المبدئي، يتم قياس الاستثمارات المصنفة بالتكلفة المطفأة، بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الربح الفعلي ناقصًا أي مخصص انخفاض في القيمة. ويتم الاعتراف بجميع المكاسب أو الخسائر الناتجة عن عملية الإطفاء وتلك الناتجة عن إلغاء الاعتراف أو انخفاض قيمة الاستثمارات في قائمة العمليات.

يتم إعادة قياس الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية بقيمتها العادلة في نهاية كل فترة تقرير ويتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغيير في القيمة العادلة للاستثمارات في قائمة التغيرات في حقوق المساهمين ويتم عرضها في احتياطي منفصل للقيمة العادلة ضمن حقوق الملكية. عندما يتم بيع الاستثمارات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية أو انخفاض قيمتها أو تحصيلها أو استبعادها بأي طريقة أخرى، يتم تحويل الأرباح أو الخسائر المتراكمة المعترف بها سابقًا في قائمة التغيرات في حقوق ملكية الأعضاء إلى قائمة صافي الموجودات.

الاستثمارات التي ليس لها سعر سوق مدرج أو طرق أخرى مناسبة يمكن من خلالها اشتقاق مقياس موثوق للقيمة العادلة عندما يتعذر تحديدها على أساس مستمر، يتم عرضها بالتكلفة ناقصًا مخصص انخفاض القيمة (إن وجد).

4) مبادئ القياس

قياس التكلفة المطفأة

إن التكلفة المطفأة للأصل أو الالتزام المالي هي المبلغ الذي يتم به قياس الأصل أو الالتزام المالي عند الاعتراف المبدئي، مطروحًا منه أقساط سداد رأس المال، مضافا إليها أو مطروحا منها الاستهلاك التراكمي باستخدام طريقة الربح الفعلي لأي فرق بين المبلغ الأولي المعترف به ومبلغ الاستحقاق مطروحًا منه أي تخفيض يتعلق بانخفاض القيمة. يشمل حساب معدل الربح الفعلي جميع الرسوم والنقاط المدفوعة أو المستلمة والتي تشكل جزءًا لا يتجزأ من معدل الربح الفعلي.

قياس القيمة العادلة

إن القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن من مبادلة الأصل به، أو تسوية التزام بين أطراف مطلعة وراغبة (البائع والمشتري) في معاملة بحتة. يقيس الصندوق القيمة العادلة للاستثمارات المدرجة باستخدام سعر الشراء في السوق لتلك الأداة عند إقفال الأعمال في تاريخ بيان المركز المالي. بالنسبة للاستثمار حيث لا يوجد له سعر سوق مدرج، يتم تحديد تقدير معقول للقيمة العادلة بالرجوع إلى القيمة السوقية الحالية لأداة أخرى، والتي هي نفسها إلى حد كبير أو تستند إلى تقييم التدفقات النقدية المستقبلية. يتم تحديد القيم النقدية المعادلة من قبل الصندوق بخصم التدفقات النقدية المستقبلية بمعدلات الربح الحالية للعقود التي لها نفس الشروط وخصائص المخاطر.

يلخص الجدول أدناه الموجودات والمطلوبات المالية الرئيسية للبنك ومبادئ القياس والاعتراف المتعلقة بها. السياسات المحاسبية المفصلة واردة في الأجزاء ذات العلاقة أدناه:

البنود	مبادئ الاعتراف
ديون سلع بالمرابحة	تكلفة مطفأة
استثمارات في الصكوك تم تصنيفها إما:	بالقيمة العادلة من خلال قائمة العمليات، أو التكلفة المطفأة
تمويل عقد إيجار مرابحة ووكالة	تكلفة مطفأة
مشاركة	تكلفة مطفأة
استصناع	تكلفة مطفأة
مرابحة مشاريع	تكلفة مطفأة
موجودات الإجارة	التكلفة المطفأة ناقصاً الاستهلاك وانخفاض القيمة
مطلوب من أطراف ذات علاقة	تكلفة مطفأة
مطلوب إلى جهة ذات علاقة	تكلفة مطفأة

مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية

يتم إجراء مقاصة بين الموجودات والمطلوبات المالية، فقط عندما يكون هناك حق نظامي لتسوية المبالغ المقيدة، ويكون لدى الصندوق النية للتسوية على أساس الصافي أو تحقيق الأصل وسداد الالتزام في آن واحد. ويتم عرض الإيرادات والمصروفات على أساس الصافي فقط عندما يكون ذلك مسموحًا به بموجب معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية أو عن الأرباح والخسائر الناتجة عن مجموعة معاملات مماثلة.

د) استثمارات في الصكوك

الصكوك هي وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو (ملكية) موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص تصنف وتقاس إما بالتكلفة المطفأة، أو القيمة العادلة من خلال قائمة الدخل (قائمة العمليات).

وتُقاس الصكوك بالتكلفة المطفأة فقط في حال تمت إدارتها على أساس عائد تعاقدي أو لم يحتفظ بها للمتاجرة ولم يتم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل (قائمة العمليات).

تُسجل الصكوك المصنفة والمقاسة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل (قائمة العمليات) مبدئياً بالقيمة العادلة في تاريخ الدخول في العقد ومن ثم يعاد قياسها مقابل قيمتها العادلة في نهاية كل فترة تقرير مالي. وتدرج بالأرباح والخسائر الناتجة عنها في قائمة الدخل (قائمة العمليات). وتُحمل مصاريف المعاملات مباشرةً في تاريخ إبرام العقد.

هـ) موجودات الإجارة

الإجارة هي اتفاقية (سواء مباشرة أو من خلال تمويلات جماعية) يقوم البنك بموجبها بصفته مؤجراً بشراء موجودات بناءً على طلب العميل ("المستأجر")، مع الوعد من ذلك العميل بأن يستأجر الأصل من البنك، مقابل أجرة متفق عليها لمدة معينة. يقوم الصندوق بتحويل حق استخدام الأصل للمستأجر مقابل دفع الايجار على مدى فترة عقد الإيجار. يحتفظ الصندوق بملكية الأصل المؤجر خلال فترة عقد الإيجار. ويتم تحويل ملكية الأصل للمستأجر دون مقابل في نهاية فترة الإيجار.

يتم إظهار موجودات الإجارة قيد الإنشاء بتكلفة التصنيع أو تكلفة الاستحواذ، ولا يتم استهلاك الموجودات تحت الإنشاء. ولا يقيد إيراد الايجار من الموجودات خلال فترة الإنشاء أو التصنيع. تقيد إيرادات الاجارة المتسلمة خلال فترة الانشاء (إيجارات مقدمة) ضمن مطلوبات أخرى ويتم إطفاؤها في إيرادات الإجارة بعد تحويل الأصل إلى أصل إجارة قيد الاستخدام (إيضاح 5).

عند الانتهاء من الإنشاء / التصنيع أو الاستحواذ، يتم تحويل موجودات الإجارة الى العميل، وفي ذلك الوقت يتم تصنيفها كموجودات إجارة قيد الاستخدام. ويتم إظهارها بإجمالي التكاليف، ناقصاً الاستهلاك المتراكم كما في تاريخ التقرير المالي ومخصص انخفاض القيمة. يتم استهلاك موجودات الإجارة على أساس فترة الاستخدام التقديرية.

و) استثمارات في عقارات

يمثل الاستثمار في العقارات سعر الشراء لمبنى تجاري محتفظ به للتأجير الدوري أو لغرض زيادة قيمته الرأسمالية، أو كليهما، ويصنف بصفته استثمارا في عقارات. ويتم تسجيل الاستثمارات في العقارات بالتكلفة بموجب نموذج التكلفة وفقًا لمعيار المحاسبة المالي رقم (26)، والتي تمثل القيمة العادلة للعِوض المقدم وتكاليف الاستحواذ المرتبطة بالعقار، ناقصًا انخفاض القيمة المقدّر كمتوسط التدفقات النقدية المستقبلية القابلة للاسترداد للإيجارات المتأخرة بموجب ثلاثة سيناريوهات محتملة.

ز) الإستصناع

الإستصناع هو اتفاقية يقوم بموجبها الصندوق ببيع أصل تم إنشاؤه أو تصنيعه وفق مواصفات متفق عليها مسبقاً مقابل سعر متفق عليه.

تمثل موجودات الإستصناع قيد التنفيذ الأموال التي تم صرفها وكذلك الدخل المستحق مقابل الموجودات سواء التي يتم إنشاؤها أو تصنيعها.

بعد اكتمال المشروع، يتم تحويل موجودات الإستصناع إلى حساب ذمم مدينة من الإستصناع، ويتم قيدها بالمبالغ المصروفة زائداً الدخل المتراكم على مدى فترة التصنيع / الإنشاء، ناقصاً دفعات السداد المتسلمة ومخصص انخفاض القيمة.

ح) مرابحة مشاريع

اتفاقيات مرابحة المشاريع هي اتفاقيات بيع مؤجلة يقوم الصندوق بموجبها ببيع أحد الأصول التي قام بشرائها وحيازتها بناءً على وعد من العميل بالشراء. ويشتمل سعر البيع على التكلفة زائدًا هامش ربح متفق عليه. ويتم إثبات المبالغ المستحقة القبض من معاملات مرابحة المشاريع بسعر البيع ناقصًا الدخل غير المحقق ناقصًا المبالغ المدفوعة مقدما ومخصص الانخفاض في القيمة (إن وجد).

ط) المشاركة

المشاركة هي شراكة يقوم فيها الصندوق بالمساهمة في رأس المال. وتُدرج المشاركة بالتكلفة (المتوقع استعادتها) ناقصاً المبالغ المستلمة كإعادة لرأسمال المشاركة.

ي) تمويل عقد إيجار الوكالة والمضاربة

المضاربة

عقد بين الصندوق والعميل يقوم بموجبه الصندوق بتوفير الأموال (رب المال) والطرف الآخر (المضارب) يستثمر الأموال في مشروع ويتم توزيع أي أرباح محققة بين الطرفين على أساس حصص الأرباح التي تم الاتفاق عليها مسبقًا في العقد. يعتبر المضارب مسؤولاً عن جميع الخسائر الناجمة عن سوء سلوكه أو إهماله أو اخلاله بشروط وأحكام المضاربة، وإلا فإن الخسائر يتحملها رب المال.

الوكالة

عقد بين الصندوق والعميل يقوم بموجبه أحد الطرفين (الموكل: الوكيل) بتعيين الطرف الآخر (الوكيل: الوكيل) لاستثمار أموال معينة وفقًا لشروط وأحكام الوكالة مقابل رسوم ثابتة. أي خسائر ناتجة عن سوء السلوك أو الإهمال أو مخالفة شروط وأحكام الوكالة والتي يتحملها الوكيل، وإلا فيتحملها الموكل.

ك) احتياطي عام

وفقاً لنظام الصندوق، فقد فوض المشاركون المضارب بأن يقوم قبل توزيع أي أرباح بتجنيب مبلغ من صافي دخل الصندوق حسبما يعتبره ملائما لتكوين احتياطي عام لدعم ومساندة الصندوق على ألا يتجاوز المبلغ 20% من صافي الدخل السنوي، إلى أن يساوي هذا الاحتياطي 50% من رأس مال الصندوق.

ل) عملات أجنبية

تُسجَّلُ المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية بالدولار الأمريكي حسب سعر التحويل السائد وقت حدوث المعاملات. ويعاد تحويل أرصدة الأصول والالتزامات النقدية المسجلة بالعملات الأجنبية بأسعار التحويل السائدة بتاريخ القوائم المالية. وتُدرج كافة فروقات التحويل في قائمة العمليات.

م) تحقق الإيرادات

استثمارات في الصكوك

يتم استحقاق الدخل من الاستثمارات في الصكوك على أساس العائد الفعلي ويتم إثباته في قائمة الدخل. وبالنسبة للصكوك المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل، فإن الأرباح والخسائر الناتجة عن إعادة قياس القيم العادلة في تاريخ التقرير يتم إثباتها أيضًا في قائمة الدخل.

موجودات إجارة

تقيد إيرادات الإجارة على أساس العائد الفعال (والذي يمثل قيمة الايجار ناقصاً الاستهلاك مقابل موجودات الإجارة).

استصناع

تُقيد الإيرادات من الإستصناع باستخدام العائد الفعلي طوال فترة المعاملات المعنّية.

مرابحة المشاريع

تُقيد الإيرادات من مرابحة المشاريع باستخدام العائد الفعلي طوال فترة المعاملات المعنّية.

تمويل عقد إيجار المضاربة

يتم الاعتراف بالدخل عند التوزيع من قبل المضارب بينما يتم تحميل الخسائر على قائمة العمليات عند إعلان المضارب.

تمويل الوكالة

يتم الاعتراف بالدخل على أساس الوقت المقسم على مدى فترة الإيجار

المشاركة

يُقيد الدخل من المشاركة عند نشوء حق تَسلم الدفعة أو عند التوزيع. كما تقيد حصة خسارة الصندوق من المشاركة في الفترة المحاسبية التي يتم فيها خصم تلك الخسارة من حصة الصندوق في رأس مال المشاركة.

ديون سلع بالمرابحة

يتم الاعتراف بالدخل من وديون السلع بالمرابحة لدى البنوك الإسلامية باستخدام العائد الفعلي على مدى فترة العقد بناءً على المبالغ الأصلية القائمة.

ن) تقييم الانخفاض في القيمة

يطبق الصندوق طريقة خسائر الائتمان للأدوات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة والتزامات القروض واستثمارات الخزينة المحتفظ بها بالتكلفة المطفأة. لا يتم الاعتراف بخسارة انخفاض في حقوق الملكية والاستثمارات الأخرى المدرجة بالقيمة العادلة وعلى التزامات القروض الصادرة وعقود الضمان المالي الصادرة وفقًا لنموذج خسارة الائتمان المتوقعة. ولتقييم مستوى مخاطر الائتمان، يتم تقسيم الموجودات المالية إلى (3) فئات:

1) المرحلة 1 - عدم وجود زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان
2) المرحلة 2 - زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان،
3) المرحلة 3- الموجودات المالية ذات المستوى الائتماني المنخفض

يعتمد التصنيف لكل فئة على درجة التدني في الجودة الائتمانية للأصل المالي. يقوم البنك بمراقبة كافة الموجودات المالية والتزامات القروض الصادرة وعقود الضمانات المالية التي تخضع لمتطلبات انخفاض القيمة لتقييم ما إذا كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي. يأخذ الصندوق في الاعتبار المعلومات المعقولة والداعمة ذات الصلة والمتاحة دون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما لهذا الغرض.

يتم تخصيص جميع الموجودات المالية للمرحلة 1 عند الاعتراف الأولي. ومع ذلك ، إذا تم تحديد زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان في تاريخ التقرير مقارنة مع الاعتراف الأولي ، يتم تحويل الأصل إلى المرحلة 2 (راجع إيضاح 15 إدارة المخاطر). إذا كان هناك دليل موضوعي على انخفاض القيمة ، فعندئذ يكون الأصل منخفض القيمة الائتمانية ويتم تخصيصه للمرحلة 3 كما هو موضح في إيضاح 15 إدارة المخاطر.

يطبق الصندوق قياس خسارة الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهرًا على أدوات المرحلة الأولى. تمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهرًا الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة عن أحداث التعثر في السداد المحتملة في غضون 12 شهرًا بعد تاريخ التقرير.

يعترف الصندوق بمبلغ المخصص بناءً على الخسائر الائتمانية المتوقعة مدى العمر الزمني للأداة المالية (أي الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة عن جميع أحداث التعثر في السداد المحتملة مدى العمر الزمني المتوقعة للأداة المالية) لأدوات المرحلة 2. بالنسبة للأدوات المصنفة في المرحلة 3، يتم تحديد مخصص الخسارة على أنه الفرق بين القيمة الدفترية للأداة وصافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مخصومة بمعدل الربح الفعلي الأصلي للأداة حيثما ينطبق ذلك. يتم اختبار انخفاض القيمة للذمم المدينة لإيجارات العقارات المتأخرة باستخدام متوسط ثلاثة سيناريوهات متوقعة.

س) النقد وما في حكمه

لأغراض قائمة التدفقات النقدية، يتكون "النقد وما في حكمه" من نقد لدى البنك واستثمارات قصيرة الأجل بتواريخ استحقاق أصلي ثلاثة أشهر أو أقل.

ع) ديون سلع بالمرابحة

تنطوي ديون السلع بالمرابحة على شراء وبيع السلع بمعدل ربح متفق عليه. يقتصر شراء وبيع السلع بناءً على شروط الاتفاق بين البنك وغيره من المؤسسات المالية الإسلامية والتقليدية. تُسجل ديون السلع بالمرابحة بالتكلفة المطفأة ناقصاً أي مخصص لانخفاض القيمة.

ف) الزكاة والضريبة

بما أن الصندوق يعتبر جزءاً من بيت المال (مال عام)، فإنه لا يخضع للزكاة ولا للضريبة.

ص)حدث لاحق

يتم تعديل القوائم المالية لتعكس الأحداث التي وقعت بين تاريخ التقرير وتاريخ اعتماد إصدار القوائم المالية، بشرط أن تعطي دليلاً على الظروف التي كانت موجودة في تاريخ التقرير.

يتطلب إعداد البيانات المالية وفقًا لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية استخدام بعض التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة التي تؤثر على المبالغ المبلغ عنها للموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات. كما يتطلب من الإدارة ممارسة حكمها في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للصندوق. يتم تقييم هذه التقديرات والافتراضات والأحكام بشكل مستمر وتستند إلى الخبرة التاريخية وعوامل أخرى، بما في ذلك الحصول على المشورة المهنية وتوقعات الأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة في ظل هذه الظروف. فيما يلي ملخص لأهم الأحكام والتقديرات:

الأحكام الهامة

العملة الوظيفية وعملة العرض:

بما أن معظم العمليات وصرف المبالغ تتم بالدولار الأمريكي، فإن الدولار هو العملة الوظيفية وعملة العرض للصندوق.

مبدأ الاستمرارية:

قامت إدارة الصندوق بتقييم قدرة الصندوق على الاستمرار وفق مبدأ الاستمرارية، وهي مقتنعة بأن لديه موارد تمكنه من الاستمرار في أعماله في المستقبل المنظور. كما أن الإدارة ليس لديها علم بأي أمور جوهرية قد تلقي بظلال من الشك قد تؤثر على قدرة الصندوق على الاستمرار في أعماله كمنشأة مستمرة، لذلك فإن إعداد القوائم المالية يبقى على أساس مبدأ الاستمرارية.

التقديرات الهامة

انخفاض قيمة الموجودات المالية

يتطلب قياس خسائر الائتمان وفقًا لمعيار المحاسبة المالية رقم 30 عبر جميع فئات الموجودات المالية اصدار حكم، على وجه الخصوص، تقدير مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية وقيم الضمانات عند تحديد خسائر انخفاض القيمة وتقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان. هذه التقديرات مدفوعة بعدد من العوامل، والتغيرات التي يمكن أن تؤدي إلى مستويات مختلفة من المخصصات. تتم مراجعة المنهجية والافتراضات المستخدمة لتقدير كل من مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية بشكل منتظم لتقليل أي فروق بين تقديرات الخسائر وتجربة الخسارة الفعلية.

حسابات الخسائر الائتمانية المتوقعة الخاصة بالصندوق هي مخرجات لنماذج معقدة مع عدد من الافتراضات

الأساسية فيما يتعلق باختيار المدخلات المتغيرة وترابطها. تتضمن عناصر نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تعتبر أحكامًا وتقديرات محاسبية ما يلي:

1) نموذج تصنيف الائتمان الداخلي الخاص بالصندوق، والذي يعين احتمالية التعثر إلى الدرجات الفردية؛

2) معايير الصندوق العالمي للحياة البرية لتقييم ما إذا كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان مما يستلزم قياس مخصص الخسارة على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهرًا أو مدى العمر الزمني للأداة المالية والتقييم النوعي المطبق؛

3) تطوير نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، بما في ذلك الصيغ المختلفة واختيار المدخلات.

4) تحديد الارتباطات بين سيناريوهات الاقتصاد الكلي والمدخلات الاقتصادية، مثل مستويات البطالة وقيم الضمانات والتأثير على احتمالية التعثر وحالات التعرض للمخاطر عند التعثر، والخسارة عند التعثر في السداد.

5) اختيار سيناريوهات الاقتصاد الكلي للاستشراف المستقبلي واوزان احتمال وقوعها لإدخال المعطيات الاقتصادية في نماذج خسائر الائتمان المتوقعة.

تأثير كوفيد - 19

منذ أكثر من عامين منذ الإبلاغ عن أول حالة إصابة بمرض فيروس كورونا 2019م ("كوفيد-19")، لا يزال الوباء يؤثر بشكل كبير على الحياة الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الأعضاء. وقد تعطل التعافي المتوقع من كوفيد-19 في عام 2021م بسبب وصول متغيرات جديدة وارتفاع التضخم. أعادت عدة دول، بما في ذلك المملكة العربية السعودية، فرض قيود على التنقل، بينما أدى تصاعد أسعار الطاقة وتعطل الإمدادات إلى تضخم مرتفع وواسع النطاق. وأدت تداعيات هذا الجائحة إلى خنق النمو، حيث تقلص الناتج الإجمالي للبلدان الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية بنسبة 1.7 في المائة في عام 2020م.

وبالنظر إلى هذه العوامل، قامت الإدارة بتقييم التأثير على أعمال البنك ومجالات الأعمال ككل بما ذلك عوامل التعامل مع الدول الأعضاء واستمرارية الأعمال اليومية والتمويل والاستثمار والتحصيل وتوقعات رأس المال العامل...الخ، توصلت الإدارة في تاريخ إصدار هذه القوائم المالية إلى أنه لا يوجد تأثير سلبي جوهري على عمليات وأعمال البنك نتيجة جائحة كوفيد 19 ولم يتطلب ذلك تغيرات جوهرية على الأحكام والافتراضات والتقديرات الرئيسة.

ولغرض الحفاظ على صحة الموظفين والحفاظ على منع التفشي في مناطق التشغيل والأماكن الإدارية، اتخذ البنك إجراءات تتوافق مع توصيات منظمة الصحة العالمية ووزارة الصحة بالمملكة العربية السعودية كالعمل من المنزل والتباعد الاجتماعي في أماكن العمل والنظافة الحثيثة لمكان العمل وتوزيع أدوات الوقاية الشخصية وفحص الحالات المشكوك بإصابتها والحد من السفر غير الضروري والإقرار الصحي وقياس درجة الحرارة. إضافة إلى ذلك، فإن طبيعة أنشطة البنك سهلت العمليات السلسة خلال الجائحة.

تظهر التأثيرات التشغيلية والمالية لجائحة كوفيد-19 حتى الآن في هذه القوائم المالية. كما أن الوضع المالي القوي، بما في ذلك الوصول إلى الأموال وطبيعة الأنشطة المقترنة بالإجراءات التي اتخذها البنك حتى الآن والعمليات المستمرة، يضمن أن يكون لدى البنك القدرة على الاستمرار في مواجهة التحديات الناجمة عن آثار جائحة كوفيد-19.

أثر معايير المحاسبة المالية الجديدة والمعدلة
معيار المحاسبة المالية رقم 32 - الإجارة

في هذه القوائم المالية، طبق الصندوق معيار المحاسبة المالية رقم 32 "الإجارة" الذي يسري للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2021م مع السماح بالتطبيق المبكر. وقد قرر الصندوق اعتماد هذا المعيار اعتباراً من 1 يناير 2021م.

أثر معيار المحاسبة المالية رقم 32 - الإجارة

في السنة الحالية، طبق البنك معيار المحاسبة المالية رقم 32 "الإجارة" الذي يسري للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2021م.

يقدم معيار المحاسبة المالية رقم 32 بعض التغييرات الجديدة كما هو موضح أدناه:

- تغييرات في التصنيف. تصنف معاملات الإجارة بموجب هذا المعيار في الإجارة التشغيلية، الإجارة المنتهية بالتمليك مع النقل المتوقع للملكية بعد نهاية مدة الإجارة إما من خلال البيع أو الهدية والإجارة مع التحويل التدريجي.
- مبادئ الاعتراف والقياس الجديدة للاعتراف المبدئي لأصل حق الاستخدام ومطلوبات الإجارة والمدفوعات المقدمة لمحاسبة المستأجر والمؤجر.
- شرط تحديد مكونات الإجارة والفصل بينها، إذا لزم الأمر.
- مبدأ الاعتراف والقياس الجديد لخطوة الإجارة من خلال التحويل التدريجي / المشاركة المتناقصة
- السماح بطريقة معدل العائد / الربح الفعلي للمحاسبة عن دخل الإيجار، في يد المؤجر.
- يجب أن يخضع اختبار انخفاض قيمة موجودات حق الاستخدام يجب أن يخضع لمتطلبات خارج معيار المحاسبة رقم 30 "انخفاض القيمة وخسائر الائتمان والالتزامات المتوقع خسارتها".
- يتم توفير إرشادات مفصلة للعرض والإفصاح مع تحسين الإفصاح من قبل المؤجر والمستأجر للمعلومات مقارنة بالمتطلبات السابقة في معيار المحاسبة المالية رقم 8.

الأثر على محاسبة المؤجر

لا يغير معيار المحاسبة المالية رقم 32 بشكل جوهري كيفية حساب المؤجر للإجارة. لقد غيّر معيار المحاسبة المالية رقم 32 وتم توسيع نطاق الإفصاحات المطلوبة.

بموجب معيار المحاسبة المالية رقم 32، يقوم المؤجر الوسيط بحساب الإجارة الرئيسية والإجارة الفرعية كعقدين منفصلين. كما هو مطلوب في معيار المحاسبة المالية رقم 32، تم الاعتراف بمخصص خسائر الائتمان المتوقعة على ذمم الإيجار التمويلي المدينة.

معيار المحاسبة المالية رقم 30: انخفاض القيمة وخسائر الائتمان والارتباطات المتوقع خسارتها

في هذه القوائم المالية، طبق الصندوق، لأول مرة، معيار المحاسبة المالية رقم 30 "الأدوات المالية" ساري المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2021م.

يحّل معيار المحاسبة المالية رقم 30 محل المخصصات والاحتياطيات وفقًا لمعيار المحاسبة المالية رقم 11 للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2021م، مع السماح بالتطبيق المبكر. قرر الصندوق اعتماد المعيار اعتباراً من 1 يناير 2021م.

وفقًا لما تسمح به الأحكام الانتقالية لمعيار المحاسبة المالية رقم 30، اختار الصندوق عدم تعديل أرقام المقارنة. لذلك، تم التقرير عن المعلومات المقارنة لخسائر الائتمان وانخفاض القيمة في عام 2020م بموجب معيار المحاسبة المالية رقم 11 ولا يمكن مقارنتها بالمعلومات المعروضة لعام 2021م. وقد تم الاعتراف بأي تعديلات على القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات المالية في تاريخ التحول في احتياطي حقوق الملكية الافتتاحي للفترة الحالية دون تعديل أرقام السنة السابقة.

التغييرات في حساب انخفاض القيمة

أدى اعتماد معيار المحاسبة المالية رقم 30 إلى تغيير طريقة محاسبة الصندوق للانخفاض في القيمة بشكل أساسي عن طريق استبدال نهج معيار المحاسبة المالية رقم 11 المحدد وخسارة المحفظة بنهج خسارة الائتمان المتوقعة الاستشرافية. يتطلب معيار المحاسبة المالية رقم 30 من الصندوق تسجيل مخصص لخسائر الائتمان المتوقعة لجميع موجودات الخزانة والمشاريع غير المحتفظ بها بالقيمة العادلة. يعتمد المخصص على خسائر الائتمان المتوقعة المرتبطة باحتمالية التعثر في الاثني عشر شهرًا التالية ما لم تكن هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ البداية عندما تنطبق خسائر الائتمان المتوقعة مدى العمر الزمني للأداة المالية.

الجدول أدناه، يقوم بتسوية مخصصات انخفاض القيمة الختامية للموجودات المالية كما في 31 ديسمبر 2020م بموجب معيار المحاسبة المالية 11 ومخصصات انخفاض القيمة الافتتاحية المحددة وفقًا لمعيار المحاسبة المالية رقم 30 كما في 1 يناير 2021م والتي تم الاعتراف بها مباشرةً في حقوق الملكية وفقًا لمتطلبات المرحلة الانتقالية أحكام معيار المحاسبة المالية رقم 30:

	مخصص انخفاض القيمة بموجب معيار المحاسبة المالية رقم 11 كما في 31 ديسمبر 2020م	**تعديل خسائر الائتمان عند تطبيق معيار المحاسبة المالية رقم 30 (المعترف به في حقوق الملكية كما في 1 يناير 2021م)**	**خسارة الائتمان بموجب معيار المحاسبة المالية رقم 30 بعد التعديل كما في 1 يناير 2021م**
تمويل مرابحة المشاريع	-	**80**	**80**
موجودات الاستصناع	889	**1,121**	**2,010**
موجودات الإجارة	2,009	**2,191**	**4,200**
المجموع	2,898	**3,392**	**6,290**

أدى تطبيق معيار المحاسبة المالية رقم 30 إلى زيادة إجمالي مخصصات انخفاض القيمة التي يحتفظ بها الصندوق بحوالي 3,392 ألف دولار أمريكي من 2,898 ألف دولار أمريكي كما في 31 ديسمبر 2020م إلى 6,290 ألف دولار أمريكي كما في 1 يناير 2021م.

3. النقد وما في حكمه

	31 ديسمبر 2021م	31 ديسمبر 2020م
نقد لدى البنوك	**1,918**	1,185
ديون سلع بالمرابحة قصيرة الأجل لدى بنوك (إيضاح 4)	**10,424**	6,890
النقد وما في حكمه	**12,342**	8,075

ديون السلع بالمرابحة المدرجة ضمن ما في حكم النقد هي ديون بين البنوك بفترة استحقاق أصلية تساوي أو أقل من ثلاثة أشهر.

4. ديون سلع بالمرابحة

	31 ديسمبر 2021م	31 ديسمبر 2020م
ديون سلع بالمرابحة	**27,810**	25,990
إيرادات مستحقة القبض	**48**	5
ديون سلع بالمرابحة بتاريخ استحقاق أقل من 3 شهور (الإيضاح 3)	**(10,424)**	(6,890)
	17,434	19,105

يتم الاحتفاظ بديون السلع بالمرابحة بتاريخ استحقاق أصلي أكثر من ثلاثة أشهر لدى بنوك إسلامية.

5. موجودات إجارة، صافي

فيما يلي الحركة في موجودات الإجارة خلال السنة:

	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021م	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020م
التكلفة		
موجودات قيد الإنشاء:		
الرصيد في بداية السنة	**12,392**	15,897
إضافات	**4,224**	1,722
تحويل إلى موجودات قيد الاستعمال	**(5,713)**	(5,227)
الرصيد في نهاية السنة	**10,903**	12,392
موجودات قيد الاستعمال:		
الرصيد في بداية السنة	**75,792**	70,136
تحويل من موجودات في فترة الإنشاء	**5,713**	5,227
تحويلات أخرى	**526**	429
الرصيد في نهاية السنة قبل مخصص انخفاض القيمة	**82,031**	75,792
مجموع التكاليف	**92,934**	88,184
الاستهلاك المتراكم:		
الرصيد في بداية السنة	**61,599**	59,323
مُحمّل للسنة	**2,272**	2,276
الرصيد في نهاية السنة	**63,871**	61,599
صافي القيمة الدفترية	**29,063**	26,585
زائداً: ذمم إجارة مدينة متأخرة ومبالغ مستحقة الدفع	**5,955**	4,347
ناقصًا: مخصص انخفاض في القيمة	**(4,603)**	(2,009)
إيرادات مستحقة القبض	**689**	827
مجموع الاستثمار في موجودات الإجارة	**31,104**	29,750

يلخص الجدول أدناه حركة مخصص انخفاض القيمة مقابل موجودات الإجارة:

	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021م	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020م
الرصيد في بداية السنة	**2,009**	770
الزيادة في المخصص بسبب اعتماد معيار المحاسبة المالية رقم 30 لأول مرة	**2,191**	-
مُحمّل للسنة	**403**	1,239
الرصيد في نهاية السنة	**4,603**	2,009

فيما يلي ملخص بصافي إيرادات الإجارة:

	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021م	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020م
إيرادات إيجار	**4,221**	4,043
مصروف استهلاك	**(2,272)**	(2,276)
صافي إيرادات الإيجار	**1,949**	1,767

تشمل إيرادات الإيجارات حصص الأرباح من الإجارة المجمعة بمعدل 50% من الموزع على السعر المرجعي (ليبور).

6. استثمارات في الصكوك

تمثل شهادات الاستثمار في الصكوك حصة في الصكوك الصادرة من حكومات متعددة ومؤسسات مالية إسلامية وبعض المنشآت الأخرى.

تم تصنيف الاستثمارات في الصكوك على النحو التالي:

	31 ديسمبر 2021م	31 ديسمبر 2020م
حكومات	**24,305**	24,479
منشآت أخرى	**5,103**	5,270
	29,408	29,749

تتكون الاستثمارات في الصكوك كما في 31 ديسمبر مما يلي:

	31 ديسمبر 2021م	31 ديسمبر 2020م
الصكوك المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل (قائمة العمليات)	**14,494**	14,888
الصكوك المصنفة بالتكلفة المطفأة	**14,914**	14,861
المجموع	**29,408**	29,749

وفيما يلي الحركة خلال السنة:

	31 ديسمبر 2021م	31 ديسمبر 2020م
الرصيد في بداية السنة	**29,749**	29,545
(خسارة)/ ربح القيمة العادلة	**(394)**	151
إطفاء الخصم	**53**	53
الرصيد في نهاية السنة	**29,408**	29,749

التصنيفات الائتمانية	31 ديسمبر 2021م	31 ديسمبر 2020م
-A	**20,016**	20,131
-AA	**5,216**	5,344
غير مُصنف	**4,176**	4,274
المجموع	**29,408**	29,749

7. صناديق وخطوط تأجير إسلامي

	31 ديسمبر 2021م	31 ديسمبر 2020م
خط التأجير ببنك البوسنة الدولي	**2,141**	2,227
صناديق التأجير التابعة للمحكمة الشرعية الماليزية	**1,322**	1,388
إعادة تقييم عملات أجنبية	**(423)**	(180)
الإجمالي	**3,040**	3,435

8. استثمار في المشاركة

	31 ديسمبر 2021م	31 ديسمبر 2020م
استثمار في المشاركة	**1,032**	2,486
ناقصًا: مخصص انخفاض في القيمة	**(461)**	(461)
المجموع	**571**	2,025

أبرم الصندوق اتفاقية شراكة مع مقاول محلي على أساس المشاركة مع إنشاء كيان ذي غرض خاص. وتم إلغاء المشروع في وقت لاحق. ومن المتوقع تحصيل المبلغ المفصح عنه بالصافي بعد حسم الانخفاض في القيمة بالكامل.

تتلخص الحركة في مخصص الانخفاض في القيمة مقابل استثمار المشاركة على النحو التالي:

	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021م	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020م
الرصيد في بداية السنة	**(461)**	(197)
(مخصص مُحمّل) عكس قيد مخصص	**-**	(264)
الرصيد في نهاية السنة	**(461)**	(461)

إن زيادة مخصص الانخفاض في القيمة يهدف لتغطية النقص في صافي الأصول القابلة للتوزيع للشركة المستثمر فيها عند التصفية.

9. استثمار عقاري

	31 ديسمبر 2021م	31 ديسمبر 2020م
مبنى	**4,559**	4,559
ناقصًا: استهلاك متراكم	**(136)**	(10)
صافي القيمة الدفترية للمبنى	**4,423**	4,549
أراض	**7,813**	7,813
حصة عضو اتحاد	**(6,024)**	(5,994)
المجموع	**6,212**	6,368

يتألف الاستثمار العقاري من العقارات المشتراة في عام 2020م للتأجير وزيادة قيمتها الرأسمالية بمرور الوقت. وتقع هذه العقارات في المملكة العربية السعودية. بلغت القيمة السوقية للعقار كما في 31 ديسمبر 2021م 13,33 مليون دولار أمريكي، حصة الصندوق منها 51.51%.

10. الإستصناع

	31 ديسمبر 2021م	31 ديسمبر 2020م
الإستصناع	**21,963**	13,090
ناقصًا: مخصص انخفاض في القيمة	**(2,089)**	)889(
المجموع	**19,874**	12,201

يلخص الجدول أدناه حركة مخصص انخفاض القيمة مقابل موجودات الإستصناع:

	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021م	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020م
الرصيد في بداية السنة	**889**	969
الزيادة في المخصص بسبب اعتماد معيار المحاسبة المالية رقم 30 لأول مرة	**1,121**	80
محمل/ (معكوس)	**79**	-
الرصيد في نهاية السنة	**2,089**	889

11. مرابحة مشاريع

	31 ديسمبر 2021م	31 ديسمبر 2020م
مرابحة مشاريع	**8,129**	4,567
ناقصًا: مخصص انخفاض في القيمة	**(174)**	-
المجموع	**7,955**	4,567

12. مخصص لانخفاض قيمة موجودات الخزينة والمشاريع والاستثمار

يتكون مخصص انخفاض القيمة مما يلي:

	31 ديسمبر 2021م				31 ديسمبر 2020م
	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	المجموع	
موجودات الإجارة	**977**	**670**	**2,956**	**4,603**	2,009
استصناع	**328**	**-**	**1,761**	**2,089**	889
مرابحة مشاريع	**174**	**-**	**-**	**174**	-
	1,479	**670**	**4,717**	**6,866**	2,898
المرابحة				**461**	461
المجموع				**7,327**	3,359

إن الحركة في مخصص انخفاض القيمة هي كما يلي:

	2021م	2020م
الرصيد الافتتاحي	**3,359**	1,936
مخصص إضافي عند اعتماد معيار المحاسبة المالية رقم 30 لأول مرة	**3,392**	-
الرصيد الافتتاحي المعدل	**6,751**	1,936
المحمّل للسنة	**576**	1,423
الرصيد الختامي	**7,327**	3,359

13. المعاملات مع أطراف ذات اعلاقة وأرصدتها

بحسب لوائح الصندوق، يحق للبنك الإسلامي للتنمية الحصول على حصة قدرها 10% من صافي دخل الصندوق ويظهر هذا المبلغ بصورة مستقلة في قائمة العمليات.

وطبقا لأحكام نظام الصندوق، يقوم البنك بصفته مضارباً بتوفير بعض المرافق الإدارية والموظفين للصندوق دون تحميل أي مصروف منفصل على الصندوق.

وكما في 31 ديسمبر 2021م و31 ديسمبر 2020م، كان البنك يملك 2,950 شهادة من الشهادات المكتتب بها.

تتم إدارة الصندوق من قبل البنك الإسلامي للتنمية وتتم المعاملات من خلال البنك، وتتضمن الاتفاقيات الأساسية التي يديرها البنك الإسلامي للتنمية استثمارات في صكوك و ديون سلع بالمرابحة لدى عدة مؤسسات وغيرها.

فيما يلي صافي رصيد مطلوب من / إلى الأطراف ذات العلاقة كما في نهاية السنة:

مطلوب من أطراف ذات علاقة	**31 ديسمبر 2021م**	31 ديسمبر 2020م
البنك الإسلامي للتنمية - موارد رأس المال العادية	**6,086**	1,497
صندوق الوقف	**-**	52
	6,086	1,549

14. مساهمة حملة الشهادات

تتكون مساهمات حملة الشهادات كما في 31 ديسمبر مما يلي:	**31 ديسمبر 2021م**	31 ديسمبر 2020م
مصرح به: 50,000 شهادة بقيمة 10.000 دولار أمريكي للشهادة الواحدة (2020م-50,000 شهادة بقيمة 10.000 دولار أمريكي للشهادة الواحدة)	**500,000**	500,000
مصدرة ومكتتب بها ومدفوعة: 9,857 شهادة بقيمة 10.000 دولار أمريكي للشهادة الواحدة (2020م- 7,792 شهادة بقيمة 10.000 دولار أمريكي للشهادة الواحدة)	**114,400**	98,570

15.مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في إخفاق أحد طرفي الأداة المالية في الوفاء بالتزاماته والتسبب بخسارة مالية للطرف الآخر. وتنشأ المخاطر الائتمانية للصندوق بشكل رئيس من استثماراته في الصكوك.

بالنسبة لجميع فئات الموجودات المالية التي يحتفظ بها الصندوق فإن الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان هو قيمتها الدفترية كما هو مبين في قائمة المركز المالي. وتتكون الموجودات التي تخضع لمخاطر الائتمان بشكل رئيس من ديون سلع واستثمارات في الصكوك وتمويل مرابحة وقرض وإجارة مجمعة.

تدار محفظة استثمارات الصناديق السائلة للصندوق من قبل إدارة الخزانة بالبنك وتتكون من صفقات مع بنوك ذات سمعة جيدة. ويتم استثمار الأموال السائلة في ديون السلع وتمويل المرابحة والصكوك ذات التصنيف المقبول لدى البنك وفقًا لسياساته. يتم تغطية قرض الصندوق والإجارة المجموعة، في معظم الحالات، بضمانات سيادية من البلدان الأعضاء، أو ضمانات بنكية تجارية من البنوك المقبولة لدى البنك وفقًا لسياساته. يستفيد البنك والشركات التابعة له وصناديقه من وضع الدائن المفضل في التمويل السيادي، مما يمنحه الأولوية على الدائنين الآخرين في حالة التعثر في السداد، مما يشكل حماية قوية ضد خسائر الائتمان. تاريخياً، كان لدى الصندوق مستوى منخفض للغاية من الأرصدة المتأخرة. وترى الإدارة أنه باستثناء ما تم الاستدراك له بالفعل؛ من غير المحتمل أن تحدث خسارة ائتمانية كبيرة إضافية.

تتضمن مخاطر الائتمان الخسائر المحتملة التي تنشأ عن عدم قدرة طرف مقابل (أي الدول، البنوك / المؤسسات المالية، والشركات ... إلخ) على الوفاء بالتزاماته وتعهداته تجاه الصندوق. وفي هذا الصدد، قام البنك بتطوير وتطبيق سياسات وتوجيهات ائتمانية شاملة كجزء من إطار إدارة المخاطر لتقديم إرشادات واضحة حول أنواع التمويل المختلفة.

يتم تعميم هذه السياسات بصورة واضحة داخل البنك، وذلك بهدف الحفاظ على مستوى عام من تقبل مخاطر الائتمان ضمن المعايير التي وضعتها إدارة البنك. وتقوم إدارة المخاطر بشكل مستقل بوضع سياسات الائتمان، وحدود الائتمان ومراقبة الاستثناءات الائتمانية / والتعرّضات والفحص / ومراقبة الوظائف المنفذة بشكل مستقل ومراقبة الأنشطة المختلفة للتأكد من إبقاء المخاطر في حدودها الدنيا والمعقولة وفقاً لما حددته مجلس وإدارة البنك والصندوق.

إن أحد أهم عناصر إدارة المخاطر التي وضعتها الإدارة هو وضع حدود التعرض للمخاطر للمستفيد أو الملتزم أو مجموعة من الملتزمين. وفي هذا الصدد، لدى البنك والصناديق التي يديرها هيكل متطور لحدود الائتمان والذي يعتمد على القوة الائتمانية للمستفيد - الملتزم.

علاوة على ذلك، فإن الحدود التجارية للائتمان في البلدان الأعضاء فيما يتعلق بعمليات التمويل وكذلك إيداع الأموال السائلة موجودة أيضًا.

ويعتمد تقييم أي تعرض للمخاطر على استخدام أنظمة تصنيف داخلي شامل للأطراف المقابلة المحتملة المؤهَّلة للدخول في علاقات عمل مع البنك الإسلامي للتنمية وصناديقه والصناديق التي يديرها. وفي حالة تقديم التمويل الممنوح للدول الأعضاء، يسعى البنك لضمان مصالحه ومصالح الصناديق التي يديرها من خلال الحصول على الضمانات الكافية، والتأكُّد من أنَّ الأطراف المستفيدة المعنيَّة والجهات الضامنة قادرة على الوفاء بالتزاماتها لدى البنك ولدى الصناديق التي يديرها. بالإضافة إلى أدوات تخفيف المخاطر الواردة أعلاه، قام البنك بوضع معايير ومنهج تقييم شامل لتقييم المخاطر، وهيكل تفصيلي لحدود الائتمان الممنوحة لكل نوع من أنواع الضامنين، وفقًا لأفضل الممارسات البنكية المعمول بها.

خسائر الائتمان المتوقعة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة

يطبق الصندوق طريقة على ثلاث مراحل لقياس خسائر الائتمان المتوقعة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة.

تحديد مرحلة انخفاض القيمة

يعتمد نظام تصنيف المراحل للبنك على التقييم النسبي لمخاطر الائتمان، وذلك لأنها تعكس الزيادة الجوهرية منذ الاعتراف الأولي للأصل. يتم تصنيف المراحل على مستوى العقد وليس على مستوى الطرف المقابل، وذلك لأن نوعية التغير في مخاطر الائتمان قد تختلف في عدة عقود تنتمي لنفس الطرف المدين. إضافة إلى ذلك، قد تتضمن عقود مختلفة لنفس الطرف المقابل مخاطر ائتمان مختلفة عند الاعتراف الأولي.

تتضمن المرحلة 1 أدوات مالية لم تتعرض لانخفاض جوهري في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي أو أنها ذات مخاطر ائتمان منخفضة في تاريخ التقرير المالي. ويعتبر البنك أن الأصل المالي ذو مخاطر ائتمان منخفضة عند وجود تصنيف ائتماني داخلي أو خارجي من فئة " تصنيف الاستثمار" وفقاً للتعريف المتعارف عليه عالمياً وانه لم يتعرض لانخفاض جوهري في التصنيف الائتماني.

تتضمن المرحلة 2 الموجودات المالية التي تعرضت لزيادة جوهرية في مخاطر الائتمان. عند تحديد مدى زيادة مخاطر التعثر في أداة مالية بصورة جوهرية منذ الاعتراف الأولي، يأخذ البنك المعلومات والتحليلات النوعية والكمية التي تستند إلى الخبرة التاريخية للبنك وتقييم خبراء الائتمان والتوقعات للمستقبل والمعلومات المتاحة دون تكاليف أو جهود غير ملائمة. وبغض النظر عن نتائج التقييم أعلاه، يفترض البنك وجود زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان للتعرض السيادي وغير السيادي للمخاطر منذ الاعتراف الأولي عند ما تكون الدفعات التعاقدية متأخرة السداد لأكثر من 90 يوماً للتمويل السيادي وأكثر من 30 يوماً للتمويل غير السيادي في حال كان مبلغ السداد جوهرياً. عندما تُظهر الأداة في المرحلة 2 تحسناً في نوعية الائتمان في تاريخ التقييم، يتم إعادتها إلى المرحلة 1.

في حال وجود دليل موضوعي على تحديد انخفاض قيمة أصل مالي، يتم اثبات مخصصات محددة مقابل الانخفاض في القيمة، ويتم تصنيف الأصل وفقاً لمعيار المحاسبة المالية 30 ضمن المرحلة 3. يفترض البنك انخفاض القيمة الائتمانية للموجودات في حال تأخر الدفعات التعاقدية عن موعد سدادها لأكثر من 180 يوماً للتمويل السيادي و90 يوما للتمويل غير السيادي في حال كان مبلغ السداد جوهرياً. إضافة إلى ذلك، قد يعتبر البنك أن الأصل منخفض القيمة إذا قدر البنك انه من غير المحتمل أن يدفع الطرف الملتزم التزاماته الائتمانية بالكامل دون رجوع البنك إلى إجراءات مثل تسييل الضمان.

لا يعتبر الأصل المالي منخفض القيمة عند استرداد جميع المبالغ المتأخرة السداد، وتحديد ان يتم استرداد جميع المبالغ القائمة مستقبلا بالكامل بموجب الشروط التعاقدية الأصلية أو شروط معدلة للأداة المالية مع معالجة جميع المعايير المتعلقة بتصنيف ما هو منخفض القيمة. يتم إرجاع الأصل المالي إلى المرحلة 2 بعد فترة تعافيه.

يقوم الصندوق بانتظام بمراقبة مدى فعالية المعايير المستخدمة لتحديد ما إذا كانت هنالك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان ويقوم بتعديلها حسبما هو ملائم للتأكد من قدرة المعايير على تحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان قبل أن يتأخر سداد المبلغ.

قياس خسائر الائتمان المتوقعة

تمثل خسائر الائتمان المتوقعة المتوسط المرجح لخسائر الائتمان وفقاً لاحتمالات التعثر حيث يتم تعريف خسائر الائتمان بأنها القيمة الحالية للعجز في النقد. تُحتسب خسائر الائتمان المتوقعة لأدوات المرحلة 1 والمرحلة 2 بمضاعفات المكونات الأساسية الثلاث وهي احتمال التعثر، والخسارة نتيجة التعثر، والتعرض لمخاطر التعثر وخصم المخصص الناتج باستخدام معدل الربح الفعلي للأداة.

يتم استخراج المعايير الخاصة بخسائر الائتمان المتوقعة عموماً من نماذج إحصائية يتم إعدادها داخلياً وبيانات تاريخية أخرى. ويتم تعديل هذه المعايير لتعكس المعلومات الاستشرافية كما هو مبين أدناه.

احتمالية التعثر هي احتمالية تعثر الطرف المقابل في التزاماته المالية ضمن فترة واسعة (أي سنة او العمر

الزمني). تستخدم في تقديرات احتمالية التعثر أدوات تصنيف داخلية مصممة حسب الفئات المختلفة للأطراف المقابلة والمخاطر. وتستند نماذج التصنيف الداخلية هذه على بيانات تجميعية داخلياً وخارجياً تتألف من عوامل كمية ونوعية. تنتج تصنيفا نسبيا لمخاطر الائتمان وهو بدوره مرتبط باحتمالية التعثر لمدة سنة واحدة، ويتم مواءمتها لتعكس متوسط تقديرات التعثر طويلة الأجل للبنك (من خلال دورة التعثر). يستخدم الصندوق نموذجاً محدداً بناء على معايير تتعلق بالدولة والصناعة

لتحويل احتمالية التعثر خلال دورة التعثر إلى تحديد التعثر في زمن محدد للحصول على الهيكل الزمني لاحتمالية التعثر في وقت محدد.

الخسارة من التعثر المفترض هي حجم الخسارة المحتملة لحدث تعثر. ويتم تقديرها عموماً بالقيمة المفقودة زائد التكاليف بعد خصم الاسترداد (إن وجد) كنسبة مئوية للمبلغ القائم. يستخدم البنك نماذج تقدير داخلية للخسارة نتيجة التعثر تأخذ في اعتبارها الهيكل والضمانات وفترة تقادم المطالبة والتصنيف الائتماني للطرف المقابل والدولة. يتم موائمة الخسارة نتيجة التعثر لتعكس خبرة الاسترداد الخاصة بالبنك بالإضافة الى بيانات اتحاد بنوك التنمية متعددة الأطراف.

يمثل التعرض للتعثر التعرض المتوقع في حال التعثر. يقوم البنك باستخراج "التعرض عند التعثر عن السداد" من التعرضات الحالية إلى الطرف المقابل والتغيرات المحتملة في المبلغ الحالي المسموح به بموجب العقد بما في ذلك الإطفاء. إن تعرض أداة مالية للمخاطر نتيجة التعثر هو إجمالي قيمتها الدفترية. بالنسبة للعقود والالتزامات المالية مثل الضمانات والاعتمادات المستندية، فإن التعثر نتيجة خسارة يشتمل على المبلغ المسحوب، بالإضافة إلى المبالغ المستقبلية المحتملة التي يمكن سحبها بموجب العقد.

يتطلب معيار المحاسبة المالية رقم 30 التنبؤ خسائر الائتمان المتوقعة. يستخدم الصندوق نموذجاً احصائياً يربط بين الأداء المستقبلي للأطراف المقابلة مع البيئة الاقتصادية الكلية الحالية والمستقبلية. كما يربط النموذج ما بين السيناريوهات الاقتصادية الكلية مع مخاطر تعثر الطرف المقابل. تتضمن العوامل الاقتصادية الكلية التي يتم أخذها في الاعتبار على سبيل المثال لا الحصر اجمالي الناتج المحلي وأسعار سوق الأسهم ومعدلات البطالة وأسعار السلع وتلك التي تتطلب تقييماً للاتجاه الحالي والمستقبلي لدورة الاقتصاد الكلية. يقوم الصندوق بتقدير خسائر الائتمان المتوقعة الخاصة به من خلال حساب المتوسط المرجح لخسائر الائتمان المتوقعة في لتعرضاته ضمن (3) سيناريوهات اقتصادية كلية استشرافية.

مبالغ التعرض وتغطية خسائر الائتمان المتوقعة

يعترف الصندوق بخسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهراً لأدوات المرحلة 1 ـ وخسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر الزمني لأدوات المرحلة 2. بالنسبة للأدوات المصنفة ضمن المرحلة 3، يقوم الصندوق بتحديد مبلغ مخصص الخسارة على انه الفرق بين القيمة الدفترية للأداة وصافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة مستقبلاً مخصومة بمعدل الربح الأصلي الفعلي للأداة حيثما ينطبق ذلك.

16.تركز مخاطر الائتمان

ينشأ تركز مخاطر الائتمان عندما يكون عدد من الأطراف المقابلة التي يتم التعامل معها تزاول أنشطة تجارية مماثلة أو تزاول نشاطها في نفس المنطقة الجغرافية أو لها نفس السمات الاقتصادية التي تجعل قدرتها على مقابلة التزاماتها التعاقدية تتأثر بشكل مماثل بفعل التغيرات الاقتصادية والسياسية أو الظروف الأخرى. كما أن تركز مخاطر الائتمان يؤشر إلى الحساسية النسبية لأداء الصندوق للتطورات التي تؤثر في صناعة معينة أو موضع جغرافي معين. ويعمل الصندوق على إدارة تعرضه لمخاطر الائتمان من خلال تنويع أنشطة التمويل لتجنب التركز غير الضروري للمخاطر لدى أفراد أو عملاء في نفس المكان أو نفس القطاعات الصناعية.

فيما يلي تحليل لتركز الموجودات وفقا للمناطق الجغرافية كما في 31 ديسمبر:

31 ديسمبر 2021م

البيان	نقد وما في حكمه	ودائع سلعية بالمرابحة	استثمارات	ذمم مدينة	الدخل المستحق ومطلوب من أطراف ذات علاقة	المجموع
أفريقيا	**-**	**-**	**17,136**	**15.372**	**-**	**32,508**
آسيا	**12,342**	**17.344**	**53,199**	**12,594**	**6,223**	**101,655**
إجمالي الموجودات	**12,342**	**17.344**	**70,335**	**27,966**	**6,223**	**134,163**

31 ديسمبر 2020م

البيان	نقد وما في حكمه	ودائع سلعية بالمرابحة	استثمارات	ذمم مدينة	الدخل المستحق ومطلوب من أطراف ذات علاقة	المجموع
أفريقيا	-		14,662	9,382	-	24,044
آسيا	8,075	19,105	56,660	7,396	1,549	92,790
إجمالي الموجودات	8,075	19,105	71,322	16,778	1,549	116,834

فيما يلي تحليل موجودات الصندوق حسب الصناعة كما في 31 ديسمبر:

31 ديسمبر 2021م

البيان	عقارات	مرافق عامة	مؤسسات مالية	أخرى	المجموع
النقد وما في حكمه	**-**	**-**	**12,342**	**-**	**12,342**
ديون سلع بالمرابحة	**-**	**-**	**17,434**	**-**	**17,434**
استثمارات	**40,052**	**14,068**	**-**	**16,215**	**70,335**
ذمم مدينة	**27,966**	**-**	**-**	**-**	**27,966**
إيرادات مستحقة القبض ومطلوب من جهات ذات علاقة أخرى	**-**	**-**	**-**	**6,086**	**6,086**
مجموع الموجودات	**68,018**	**14,068**	**29,776**	**22,301**	**134,163**

31 ديسمبر 2020م

البيان	عقارات	مرافق عامة	مؤسسات مالية	أخرى	المجموع
النقد وما في حكمه	-	-	8,075	-	8,075
ديون سلع بالمرابحة	-	-	19,105	-	19,105
استثمارات	36,383	15,921	-	19,023	71,327
ذمم مدينة	16,768	-	-	-	16,768
إيرادات مستحقة القبض ومطلوب من جهات ذات علاقة	-	-	-	1,559	1,559
مجموع الموجودات	53,151	15,921	27,180	20,582	116,834

17. مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي عدم قدرة الصندوق على مقابلة احتياجاته التمويلية. يمكن أن تنتج مخاطر السيولة بفعل اضطرابات السوق أو تدني مستويات الائتمان التي قد تسبب التوقف المفاجئ لبعض مصادر التمويل المباشرة. وللوقاية من هذه المخاطر فإن الموجودات تدار مع أخذ السيولة في الاعتبار عن طريق الحفاظ على رصيد صحي من النقد وما في حكمه.

يلخص الجدول التالي محفظة الاستحقاق لموجودات ومطلوبات الصندوق. وقد تم تحديد تواريخ الاستحقاق التعاقدية للموجودات والمطلوبات على أساس الفترة المتبقية كما في تاريخ التقرير المالي وحتى تاريخ الاستحقاق التعاقدي.

فيما يلي تواريخ الاستحقاق التعاقدية لموجودات ومطلوبات الصندوق بحسب فترة كل منها حتى تاريخ الاستحقاق:

	31 ديسمبر 2021م					
البيان	**أقل من 3 أشهر**	**3 إلى 12 شهرًا**	**1 إلى 5 سنوات**	**أكثر من 5 سنوات**	**فترة الاستحقاق غير محددة**	**مجموع الموجودات**
النقد وما في حكمه	**12,342**	**-**	**-**	**-**	**-**	**12,342**
ديون سلع بالمرابحة	**12,940**	**4,494**		**-**	**-**	**17,434**
استثمارات	**992**	**10,956**	**35,459**	**4,969**	**17,959**	**70,335**
ذمم مدينة	**137**	**12,703**	**1,116**	**14,010**	**-**	**27,966**
إيرادات مستحقة القبض ومطلوب من جهات ذات علاقة	**6,086**	**-**	**-**	**-**	**-**	**6,086**
مجموع الموجودات	**32,497**	**28,153**	**36,575**	**18,979**	**17,959**	**134,163**
المطلوبات						
مصاريف مستحقة الدفع وذمم دائنة أخرى	**3,629**	**-**	**-**	**-**	**-**	**3,629**
حصة المضارب المستحقة من الدخل	**373**	**-**	**-**	**-**	**-**	**373**
مجموع المطلوبات	**4,002**	**-**	**-**	**-**	**-**	**4,002**
صافي الموجودات	**28,495**	**28,153**	**36,575**	**18,979**	**17,959**	**130,161**

	31 ديسمبر 2020م				
البيان	أقل من 3 أشهر	3 إلى 12 شهرًا	1 إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	فترة الاستحقاق غير محددة	مجموع الموجودات
Assets						
النقد وما في حكمه	8,075	-	-	-	-	8,075
ديون سلع بالمرابحة	-	9,600	9,505		-	19,105
استثمارات	1,119	1,606	23,982	38,252	6,368	71,327
ذمم مدينة	-	911	5,366	10,501	-	16,778
إيرادات مستحقة القبض ومطلوب من جهات ذات علاقة	1,559	-	-	-	-	1,549
مجموع الموجودات	10,753	12,117	38,853	48,753	6,368	116,834
المطلوبات						
مصاريف مستحقة الدفع وذمم دائنة أخرى	-	2,314	-	-	-	2,314
حصة المضارب المستحقة من الدخل	283	-	-	-	-	283
مجموع المطلوبات	283	2,314	-	-	-	2,597
صافي الموجودات	10,460	9,803	38,853	48,753	6,368	114,237

18. مخاطر العملات

مخاطر العملة هي مخاطر تذبذب قيمة أصل مالي للصندوق بسبب التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية. لم يقم الصندوق بأي معاملات مهمة بعملات خلاف الدولار الأمريكي خلال السنة، ولذا فلم يكن معرضاً لأي مخاطر عملة مهمة.

19.مخاطر التشغيل

يعّرف البنك مخاطر التشغيل بأنها مخاطر الخسارة الناتجة عن عدم كفاية أو إخفاق إجراءات التشغيل والأشخاص والأنظمة أو من أحداث خارجية. وتشمل أيضاً الخسائر المحتملة من عدم الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، والفشل في المسئوليات الائتمانية والمخاطر القانونية. تشكل إدارة مخاطر التشغيل جزءاً من المسئوليات اليومية للإدارة في جميع المستويات. ويدير البنك مخاطر التشغيل بناءً على إطار متناسق يمّكن البنك من تحديد سجل مخاطر التشغيل، ويحدد ويقيم بانتظام المخاطر والضوابط لتحديد إجراءات تخفيفها وأولوياتها.

مخاطر عدم الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

يجب على لصندوق أن يولي أهمية بالغة لحماية عملياته من مخاطر عدم الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية باعتبار ذلك جزءاً من إدارة مخاطر التشغيل. ويشكّل الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية جزءًا لا يتجزأ من أهداف إنشاء الصندوق. وعليه، فيتوجب على الصندوق أن يدير بفعالية مخاطر عدم الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية من خلال الاستفادة من الإطار القوي والواسع من الإجراءات والسياسات التي وضعتها مجموعة البنك في هذا الشأن. تُضمّن إدارة العمليات أو الأقسام المعرضة لمخاطر عدم الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة ثقافة الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ضمن إجراءاتها، باعتبارها خط الدفاع الأول، في حين يقوم قسم الالتزام الشرعي بمجموعة البنك باعتبارها خط الدفاع الثاني بادارة ومراقبة مخاطر عدم الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الاسلامية من الناحية الاستراتيجية قبل تنفيذ المعاملات/العمليات. وتقدم وظيفة التدقيق الشرعي الداخلي تأكيدا معقولا مستقلا باعتبارها خط الدفاع الثالث بعد تنفيذ العمليات، وتعتمد وظيفة التدقيق الشرعي في ذلك منهجية التدقيق الشرعي القائمة على تقييم المخاطر.

20. معلومات قطاعية

النشاط الرئيس للصندوق هو تثمير مشروعات لتطوير العقارات الوقفية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والبلدان الأخرى وتعتبر الإدارة أن هذه الاستثمارات والتمويل تمثل قطاعا واحدا. لذا فإن أي تجميع لدخل العمليات والمصروفات والموجودات والمطلوبات في قطاعات لا ينطبق على الصندوق.

21. الالتزامات

كما في 31 ديسمبر 2021م، فإن الالتزامات القائمة المتعلقة بالإجارة والاستصناع هي مبينة في الجدول أدناه:

	31 ديسمبر 2021م	31 ديسمبر 2020م
استصناع	**20,400**	26,642
إجارة	**11,921**	16,121
منح	**98**	153
المجموع	**32,419**	42,916

22. القيم العادلة للموجودات المالية

القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن من مبادلة أصل ما أو سداد التزام ما بين طرفين بعلمهما وإرادتهما في معاملة تتم على أسس تجارية.

يحلل الجدول أدناه الأدوات المالية المُحملة بالقيمة العادلة بطريقة التقييم. وقد تم تعريف المستويات المختلفة للقيمة العادلة كما يلي:

- الأسعار المتداولة (غير المعدلة) في أسواق نشطة لموجودات ومطلوبات مماثله (المستوى الأول).
- المعطيات غير الأسعار المتداولة المشمولة في المستوى الأول التي بالإمكان رصدها للموجودات أو المطلوبات مباشرة (مثل السعر) أو بطريقة غير مباشرة (مستمدة من السعر) (المستوى الثاني).
- معطيات للموجودات أو المطلوبات غير المبنية على بيانات من السوق بالإمكان رصدها (أي معطيات لا يمكن ملاحظتها) (المستوى الثالث).

31 ديسمبر 2021م	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	مجموع الموجودات
الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل (قائمة العمليات):				
استثمارات في الصكوك	**14,494**	**-**	**-**	**14,494**
المجموع	**14,494**	**-**	**-**	**14,494**

31 ديسمبر 2020م	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	المجموع
الموجودات				
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل (قائمة العمليات):				
استثمارات في الصكوك	14,888	-	-	14,888
المجموع	14,888	-	-	14,888

23. الهيئة الشرعية

تخضع أنشطة أعمال الصندوق لإشراف الهيئة الشرعية للبنك الإسلامي للتنمية التي تتكون من أعضاء يعينهم رئيس مجموعة البنك بعد استشارة مجلس المديرين التنفيذيين للبنك. وقد تأسست الهيئة الشرعية لمجموعة البنك بموجب قرار من مجلس المديرين التنفيذيين. يتم تعيين أعضاء الهيئة الشرعية لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمدة ثلاث سنوات متتالية.

تتضمن مهام الهيئة الشرعية ما يلي:

- النظر في كل ما يُوجَّه إليها من منتجات يطرحها البنك والمؤسسات الأعضاء بمجموعة البنك وصناديق الائتمان التابعة للاستخدام لأول مرة والحكم على توافقها مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، ووضع المبادئ الأساسية لصياغة العقود ذات الصلة والوثائق الأخرى.
- إبداء رأيها بشأن البدائل الشرعية الإسلامية للمنتجات التقليدية التي يعتزم البنك والمؤسسات الأعضاء بمجموعة البنك وصناديق الائتمان التابعة استخدامها، ووضع المبادئ الأساسية لصياغة العقود ذات الصلة والوثائق الأخرى، والمساهمة في تطويرها بغية تعزيز تجربة البنك والمؤسسات الأعضاء وصناديق الائتمان التابعة بهذا الصدد.

- الإجابة على الأسئلة والاستفسارات والتوضيحات المتعلقة بالشريعة الإسلامية المُوجَّهة إليها من قِبل مجلس المديرين التنفيذيين أو إدارة البنك والمؤسسات الأعضاء بمجموعة البنك وصناديق الائتمان التابعة.

- المساهمة في برنامج البنك والمؤسسات الأعضاء وصناديق الائتمان التابعة لتعزيز وعي موظفيه بالعمل المصرفي الإسلامي وتعميق فهمهم للأسس والقواعد والمبادئ والقيم المتعلقة بالمعاملات المالية الإسلامية.

- تقديم تقرير شامل إلى مجلس المديرين التنفيذيين للبنك والمؤسسات الأعضاء بمجموعة البنك وصناديق الائتمان التابعة يوضح مدى التزام البنك والمؤسسات الأعضاء بمجموعة البنك وصناديق الائتمان التابعة بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في ضوء الآراء والتوجيهات المطروحة والمعاملات التي تمت مراجعتها.

24. معايير المحاسبة المالية الصادرة عن أيوفي ولم تدخل حيز النفاذ

تم إصدار معايير المحاسبة المالية الجديدة التالية من قبل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي). يعتزم الصندوق اعتماد معايير التقارير المالية هذه عندما تصبح سارية المفعول ويقوم حاليًا بتقييم تأثير هذه المعايير المحاسبية المالية الجديدة على قوائمه وأنظمته المالية.

(1) معيار المحاسبة المالية - 36 "اعتماد معايير المحاسبة المالية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية للمرة الأولى"

يوفر هذا المعيار مبادئ إعداد التقارير المالية للمؤسسات المالية الإسلامية، ليتم تطبيقها في القوائم المالية المعدة لأول مرة وفقًا لمعايير المحاسبة الدولية للمؤسسات المالية الإسلامية، ولتحديد الآثار الانتقالية الناشئة في وقت التطبيق.

أصبح المعيار ساري المفعول من تاريخ الإصدار. تعتقد الإدارة أن معيار المحاسبة المالية رقم 36 لن يؤثر على القوائم المالية للصندوق لأنه لا يطبقه لأول مرة.

(2) معيار المحاسبة المالية رقم 37 "التقارير المالية من قبل مؤسسات الوقف"

يوفر هذا المعيار متطلبات محاسبية وتقارير مالية شاملة للوقف والمؤسسات المماثلة بما في ذلك العرض العام والإفصاحات ومتطلبات العرض المحددة (على سبيل المثال في حالة الغلالة) والمعالجات المحاسبية الرئيسية فيما يتعلق ببعض الجوانب الخاصة بمؤسسات الوقف.

ينطبق هذا المعيار على القوائم المالية للصندوق للفترات التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2022م، مع السماح بالتطبيق المبكر. يجب ألا يؤثر معيار المحاسبة المالية رقم 37 على القوائم المالية لأن الصندوق ليس وقفا أو مؤسسة مماثلة.

ينطبق هذا المعيار على القوائم المالية للصندوق للفترات التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2022م، مع السماح بالتطبيق المبكر. ستتضمن المجموعة الكاملة من القوائم المالية بيانات إضافية مثل:

(أ) قائمة الغلّة عن الفترة (وهي قائمة عرض تعكس الطبيعة الحقيقية لمؤسسة الوقف. وتعرض حساب غلة وإسناد المنافع المدرجة في قائمة الأنشطة المالية وقائمة التغيرات في حقوق ملكية الوقف).

(ب) قائمة التغيرات في حقوق ملكية الوقف للفترة (يعرض الحركة في مختلف مكونات حقوق ملكية الوقف خلال الفترة مثل الحركة المتعلقة بالغلّة وتوزيع المنافع ضمن حركة الفائض غير المخصص / العجز المتراكم.)

(ج) قائمة أداء الخدمة واستدامة حقوق الملكية الوقفية في الملاحظات على القوائم المالية (يوفر معلومات غير مالية لفهم الأداء التشغيلي لمؤسسة الوقف فيما يتعلق بأنشطتها المالية وحالتها).

سيكون لمعايير المحاسبة المالية تأثير جوهري على القوائم المالية للصندوق نظرًا لكونه صندوق للوقف وتقوم الإدارة حاليًا بتقييم التأثيرات والتغييرات المحددة التي ستكون مطلوبة في قوائمها المالية لعام 2022م.

(3) معيار المحاسبة المالية رقم 38 "وعد وخيار وتحوط"

يهدف هذا المعيار إلى وضع مبادئ القياس والاعتراف والإفصاح عن معاملات الوعد والخيار والتحوط التي يتم تنفيذها من قبل المؤسسات المالية الإسلامية.

يطبق هذا المعيار على القوائم المالية للصندوق للفترات التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2022م. يقوم الصندوق حاليًا بتقييم تأثير التحوط على قوائمه المالية. ويعتقد الصندوق أن الوعد لن يكون لها أي أثر جوهري وأن الخيار غير قابل للتطبيق لأن الصندوق لا يستخدم الخيار في ترتيباته التعاقدية.

(4) معيار المحاسبة المالية رقم 39 "التقارير المالية عن الزكاة"

يحسّن هذا المعيار ويحل محل معيار المحاسبة المالية رقم 9 "الزكاة" الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية "الزكاة" الصادر في عام 1998م. ويهدف هذا المعيار إلى تحديد المعالجة المحاسبية للزكاة في دفاتر المؤسسات المالية الإسلامية.

يطبق هذا المعيار على القوائم المالية للصندوق للفترات التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023م. لن يؤثر معيار المحاسبة المالية رقم 39 على القوائم المالية لأن الصندوق ليس دافعا للزكاة.

(5) معيار المحاسبة المالية رقم 40 "التقرير المالي لنوافذ التمويل الإسلامي"

يحسّن هذا المعيار ويحل محل معيار المحاسبة المالية رقم 18 " الخدمات المالية الإسلامية المقدمة من المؤسسات المالية التقليدية " الصادر في 2020م عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. إن هذا المعيار يطلب من المؤسسات المالية التقليدية التي تقدم خدمات مالية إسلامية من خلال نافذة التمويل الإسلامي أن تقوم بإعداد وعرض القوائم المالية لنافذة التمويل الإسلامي بما يتماشى مع متطلبات هذا المعيار، وتقرأ مع معايير المحاسبة المالية الأخرى الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. ويوفر هذا المعيار مبادئ التقرير المالي بما في ذلك متطلبات العرض والإفصاح المطبقة على نوافذ التمويل الإسلامي.

يسري هذا المعيار على القوائم المالية للصندوق للفترات التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2024م. لن يؤثر معيار المحاسبة المالية رقم 40 على القوائم المالية لأن الصندوق هو مؤسسة تمويل إسلامي في الأصل.

(6) معيار المحاسبة المالية رقم 1 (المعدل لعام 2021م) "العرض العام والإفصاحات في القوائم المالية"

يصف معيار المحاسبة المالية رقم 1 المعدل ويحسن العرض الإجمالي ومتطلبات الإفصاح المنصوص عليها بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية ويحل محل معيار المحاسبة المالية رقم 1 السابق. وينطبق على جميع المؤسسات المالية الإسلامية والمؤسسات الأخرى التي تتبع معايير المحاسبة المالية الأخرى الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. يحدد هذا المعيار المتطلبات العامة لعرض القوائم المالية، والحد الأدنى من المتطلبات لمحتويات القوائم المالية والهيكل الموصى به للقوائم المالية التي تسهل العرض الصحيح بما يتماشى مع مبادئ وقواعد الشريعة وقابليتها للمقارنة مع القوائم المالية للصندوق للفترات السابقة والقوائم المالية للمؤسسات الأخرى. يسري هذا المعيار على القوائم المالية للمؤسسات التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023م مع السماح بالتطبيق المبكر. يقوم الصندوق حاليًا بتقييم أثر هذا المعيار.

25. تحوّل المؤشر المرجعي

في يوليو 2017م، أعلنت هيئة السلوك المالي، الجهة المنظمة لليبور، أنها لن تجبر البنوك القائمة على تقديم الأسعار المطلوبة لحساب الليبور بعد 31 ديسمبر 2021م، وبالتالي، يحتاج المشاركون في السوق، بما في ذلك البنك الإسلامي للتنمية إلى تحديد تسعيرها على أساس الأسعار المرجعية البديلة لأن توافر الليبور بعد هذا التاريخ ليس مؤكدًا. تظل إرشادات الهيئات التنظيمية أنه لا ينبغي استخدام الليبور في العقود الجديدة بعد عام 2021م. وبالنظر إلى التوجيهات التنظيمية وفي

اطار الاستعدادات لانتقال الأسواق العالمية بعيدًا عن الليبور، فقد بدأ البنك الإسلامي للتنمية منذ عام 2018م برنامج تحول الليبور لتسهيل عملية التحويل على نحو سلس والتحول المنظم لأدواتها التمويلية وادوات تعبئة الاموال المتأثرة بمعدلات مرجعية بديلة.

تعرض الصندوق لتحولات ليبور محدود بعملة واحدة (1)، أي الدولار الأمريكي، بينما بالنسبة لليورو، يكون التعرض مقابل سعر اليوروبيور الذي لا يخضع للتوقف.

في عام 2021م، تم التغلب على العديد من المعالم الرئيسية بما في ذلك: 1) صياغة خارطة طريق تنفيذية مفصلة وخطة عمل بمساعدة مستشار خارجي، 2) صياغة وإدماج بند "احتياطي" محسن لجميع العقود المحتملة، 3) الحصول على إذن مبدئي من اللجنة الشرعية الفرعية بشأن استخدام مصطلح معدل التمويل الليلي المضمون "سوفر" (بورصة شيكاغو التجارية "سي إم إي" وهي شركة أسواق عالمية أمريكية. وهي أكبر بورصة مشتقات مالية في العالم. وتقوم مجموعة بورصة شيكاغو التجارية بتقدير المؤشر المرجعي لمعدلات الصوفر المرجعية كمجموعة يومية من الأرباح الاستشرافية لمعدلات الفائدة لشهر واحد و 3 أشهر و 6 أشهر و 12 شهراً) كمعدل استبدال مفضل لمعدل ليبور بالدولار الأمريكي، 4) مراجعة سياسة التسعير السيادي بناءً على المعدلات المعيارية الجديدة، 5) تعبئة الموارد بناءً على منحنى الصوفر والحفاظ على تكلفة تمرير التكلفة من خلال آلية لتقليل مخاطر إدارة الموجودات والمطلوبات، و 6) بدء مشروع ترقية النظام لتمكين استخدام سياسة التسعير الجديدة والمعدلات المرجعية.

استخدم الصندوق تاريخيًا أسعار الليبور بالدولار الأمريكي ومعدلات منتصف المقايضة في أمريكيا وسعر العرض في لندن بين البنوك باليورو (سعر اليوروبور) كمعدلات مرجعية لتسعير التعرضات المالية (كل من الموجودات والمطلوبات). لا يُتوقع إيقاف سعر اليوروبيور وبالتالي يمكن للبنك الاستمرار في استخدامه في المستقبل، نظرًا لأن سعر اليوروبيور قد انتقل بالفعل إلى المبادئ الجديدة للمنهجية القائمة على المعاملات من المنهجية السابقة القائمة على عرض الأسعار. وقد اتخذت إدارة البنك، اعتبارًا من الآن، قرارًا باستبدال معدلات ليبور بالدولار الأمريكي ومعدلات المبادلة المتوسطة بالدولار الأمريكي بمعدلات الصوفر ذات الأجل المحدد في بورصة شيكاغو التجارية ومعدلات المقايضة بين عشية وضحاها بالدولار الأمريكي في فتراتها المعنية.

يعتمد قرار الصندوق بتحديد معدل الصوفر الخاص ببورصة شيكاغو التجارية كمعدل استبدال ليبور بالدولار الأمريكي على أوجه التشابه الوظيفي مع سعر الليبور المستقر. في الواقع، ونظرًا لأنه أيضًا معدل مدى تطلعي، ومن ثم فإنه يتوقع أن يؤدي اختياره كمعدل استبدال إلى الحد الأدنى من التأثير. بالإضافة إلى ذلك، تمت صياغة سياسة التسعير السيادي المعدلة بطريقة لا يُتوقع أن يؤدي التحول من الليبور إلى إحداث أي أثر من حيث التغيرات في القيمة الاقتصادية على مستوى العقد الفردي.

يعمل البنك الإسلامي للتنمية بنشاط من خلال هذا التحول من وجهات نظر متعددة: تمويل المشروع والخزانة والسيولة والتمويل والشريعة والمخاطر والقانون والمحاسبة والعمليات التشغيلية وتكنولوجيا المعلومات، مع الأخذ في الاعتبار محفظة الموجودات الحالية والتمويل الذي يستخدم ليبور كمؤشر.

وقد بدأ البنك الإسلامي للتنمية الحوار مع البلدان الأعضاء والشركاء الآخرين لتمكين الانتقال السلس إلى مصطلح الصوفر. كما يشارك البنك الإسلامي للتنمية مع أصحاب المصلحة الخارجيين لضمان تحول منظم يستجيب للتطورات التنظيمية والسوقية.

المخاطر الناشئة عن إصلاح المؤشر المرجعي

فيما يلي المخاطر الرئيسية للبنك والتي نشأت من تحول المؤشر المرجعي.

1. مخاطر الشريعة: نظرًا لضرورة التزام الصندوق بمبادئ الشريعة الإسلامية، فإن المقاصة عند استخدام معدل مرجعي جديد لتسعير المخاطر المالية كان أحد المعالم الرئيسية في برنامج التحول الخاص بالصندوق. ومع ذلك، فقد تمت معالجة هذه المخاطر من خلال الحصول على الموافقة من اللجنة الشرعية الفرعية التابعة لبنك التنمية الإسلامي بشأن استخدام مصطلح الصوفر الخاص ببورصة شيكاغو التجارية كمعيار بديل.
2. المخاطر القانونية: هناك احتمال عدم التوصل إلى اتفاق مع النظراء على الأسعار المعدلة وخاصة على العقود

القديمة. قد يكون هذا نتيجة لوجود بنود احتياطية غير فعالة في الاتفاقات القانونية الموقعة. تمت معالجة هذه المخاطر من خلال تعيين مكتب محاماة خارجي لتطوير بند "احتياطي" تمت إضافته إلى جميع العقود الجديدة. هناك شركة محاماة أخرى في طور الإعداد للتعامل مع تحويل العقود القديمة.

3. مخاطر تكنولوجيا المعلومات والأنظمة: من المتوقع أن يتطلب تسجيل العقود الجديدة وتحويل العقود القديمة من المعيار القديم إلى الجديد تحسينات معينة في وظائف وعمليات النظام. تتم معالجة هذه المخاطر من خلال إجراء الاختبار على الأنظمة الحالية وتحديد الثغرات ورفع مستوى الأنظمة المصرفية الأساسية للبنك إلى أحدث الإصدارات التي توفر المهام المطلوبة اللازمة لاستخدام المعدلات المرجعية الجديدة.

التوجه نحو اعتماد معدلات مرجعية بديلة

تم بالفعل تنفيذ جميع العقود المتداولة حديثاً والتي أشارت إلى معدل مرجعي للتسعير باستخدام بند احتياطي محسّن. ستتبنى جميع عقود التمويل السيادي سياسة التسعير الجديدة التي تستند إلى معدلات مرجعية بديلة.

ستظل سياسات المخاطر الرئيسية للبنك مثل إطار عمل إدارة الموجودات والمطلوبات وإطار إدارة التعرض وسياسة السيولة فعالة دون الحاجة إلى أي تغيير بسبب إصلاح المعدّل المرجعي.

التحول المعياري لمعدل الربح للعقود المالية غير المشتقة

بالنسبة للعقود المقومة باليورو، استخدم البنك تاريخياً سعر اليوروبيور كسعر مرجعي. لذلك، ليس من المتوقع حدوث أي أثر على البنك لأنه من غير المتوقع إنقطاع سعر اليوروبيور نظرًا لأنه تم تحويله بالفعل مرة أخرى في عام 2019م من قبل المنظم.

بالنسبة للعقود القديمة في محفظة الخزينة، تتمثل الإستراتيجية في انتظار قيام جهة الإصدار باقتراح التسعير البديل لجميع المشاركين في الإصدار. وذلك لأن البنك الإسلامي للتنمية هو مجرد مستثمر مشارك من بين العديد من المستثمرين الآخرين، وبالتالي لا يمكنه تحديد سعر بديل والتفاوض عليه بمفرده. وفي حالة عدم وجود أي سعر بديل من المُصدر، فليس من الممكن ولا المنطقي إجراء تحليل للأثر. لذلك، بالنسبة لموجودات الخزانة القديمة، تتمثل الإستراتيجية في الانتظار حتى الربع الثالث إلى الربع الرابع من عام 2022م حتى يقترح المُصدر سعرًا بديلًا. وإذا لم يكن الأمر كذلك، فستقوم الخزانة بصياغة استراتيجية خروج لجميع هذه الصفقات.

نفس الشيء وهو حالة العقود القديمة للتمويل غير السيادي. يعتبر البنك الإسلامي للتنمية جزءًا من الشراكات الجماعية للقطاع العام والخاص الكبيرة، وبالتالي فإن البنك الإسلامي للتنمية غير قادر على التفاوض على سعر بديل مع الطرف المقابل. من المتوقع أن يقترح قادة النقابة أسعارًا بديلة بناءً على ذلك، وسيقوم البنك الإسلامي للتنمية بإجراء التقييم واتخاذ القرار وفقًا لذلك.

بالنسبة للعقود القديمة في أسواق رأس المال، فإن التعرض الوحيد المرتبط بالليبور هو التعرض المزدوج مع كيان آخر تابع للمجموعة. لذلك، تتمثل الإستراتيجية في الاستمرار في ذلك حتى يحين الوقت الذي يكون لدينا فيه وضوح بشأن جميع خيارات التسعير البديلة القابلة للتطبيق على موجودات الخزانة بحيث يمكن مناقشتها والتفاوض بشأنها مع كيان المجموعة للاتفاق على أحدها.

بالنسبة للعقود القديمة للتمويل السيادي، قرر البنك اتباع نهج تدريجي من خلال السماح بخيار الاعتماد المبكر للبلدان الأعضاء على أساس انتقائي. خلال هذه الفترة، سيُعرض على الدول الأعضاء خيار التحويل إلى سياسة التسعير السيادي الجديدة. وبناءً عليه، ستعرض المراكز الإقليمية ذات الصلة سياسة التسعير الجديدة وهيكل معدل هامش الربح للبلدان الأعضاء.

26. اعتماد القوائم المالية

وفقاً لقرار مجلس المديرين التنفيذيين، اعتُمدت القوائم المالية بتاريخ 17 أبريل م (الموافق 16 رمضان 1443هـ) لغرض إصدارها.

الملاحق

الملحق ا

المستثمرون الحاليون في صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف

1. المساهمون في صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف ومشاركتهم في رأس المال المدفوع إلى غاية 31/12/2021

	المؤسسات المشاركة	الدولة	مبلغ المشاركة (بملايين الدولارات الأمريكية)	النسبة المئوية
1	البنك الإسلامي للتنمية	المملكة العربية السعودية	29.50	% 25.79
2	صندوق التضامن الإسلامي	المملكة العربية السعودية	15.51	%13.56
3	البنك الإسلامي البنغلاديش المحدود	بنغلاديش	10.00	%8.74
4	صندوق الحج الإندونيسي	إندونيسيا	10.00	%8.74
5	بنك فيصل الإسلامي المصري	مصر	9.15	%8.00
6	الهيئة العامة للأوقاف	المملكة العربية السعودية	7.50	%6.56
7	السيدة منيرة بنت عبدالرحمن السبهان	المملكة العربية السعودية	6.90	%6.03
8	الأمانة العامة للأوقاف –الكويت	الكويت	5.00	%4.37
9	بيت التمويل الكويتي	الكويت	5.00	%4.37
10	جمعية العون المباشر	الكويت	4.46	%3.90
11	صندوق عمران– موقوفات إيران	إيران	2.47	%2.16
12	البنك الاجتماعي الإسلامي	بنغلاديش	1.75	%1.53
13	مجمع الفقه الإسلامي الدولي	المملكة العربية السعودية	1.29	%1.13
14	بنك البركة الإسلامي	البحرين	1.00	%0.87
15	بنك البحرين الإسلامي	البحرين	1.00	%0.87
16	بنك التضامن الإسلامي	السودان	1.00	%0.87
17	وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية	الأردن	1.00	%0.87
18	البنك الإسلامي الأردني	الأردن	1.00	%0.87
19	الندوة العالمية للشباب الإسلامي	المملكة العربية السعودية	0.87	%0.76
	Total		114.40	%100

2. نبذة موجزة عن المستثمرين في صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف إلى جانب البنك الإسلامي للتنمية

منظمة التعاون الإسلامي - صندوق التضامن الإسلامي[5]

أنشئ صندوق التضامن الإسلامي، وهو هيئة فرعية لمنظمة التعاون الإسلامي، عملًا بقرار صادر عن مؤتمر القمة الإسلامي الثاني الذي عقد في لاهور في صفر 1394 هجرية (فبراير 1974). ويقع مقر الصندوق في الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي في جدة بالمملكة العربية السعودية. وتتمثل أهدافه في: اتخاذ جميع الخطوات الممكنة لرفع المستوى الفكري والأخلاقي للمسلمين في العالم، وتقديم الإغاثة المادية اللازمة في حالات الطوارئ مثل الكوارث الطبيعية والكوارث من صنع الإنسان التي قد تصيب الدول الإسلامية، ومساعدة الأقليات والمجتمعات المسلمة على تحسين أوضاعها الدينية والاجتماعية والثقافية.

بنك بنغلاديش الإسلامي المحدود [6]

بنك بنغلاديش الإسلامي المحدود IBBL هو مصرف إسلامي مقره في بنغلاديش، تم تأسيسه في 13 مارس 1983 كشركة عامة محدودة، وهو أول بنك في جنوب شرق آسيا يقدم الخدمات المصرفية على أساس الشريعة الإسلامية، البنك مدرج في كل من شركة دكا للأوراق المالية وبورصة شيتاغونغ، ويمتلك IBBL أكبر شبكة فروع بإجمالي 373 فرعًا رئيسيا و162 فرعًا صغيرا و2283 منفذ وكيل، يطمح IBBL إلى تنفيذ الخدمات المصرفية الإسلامية من خلال تعزيز نظام مصرفي قائم على الرفاهية، وضمان العدالة في النشاط الاقتصادي، بواسطة الاستثمار في النشاطات التنموية المستدامة في المناطق الأقل نموًا من البلاد، يدعم IBBL التنمية الاجتماعية والاقتصادية والاستقرار المالي في المناطق الريفية على وجه الخصوص، وتعزيز استخدام الطاقة المتجددة، ويعنى بالتعليم الإسلامي، ويتبنى IBBL نهجًا موجهًا نحو الرفاهية في مشاريعه، ويعطي الأولوية لرفاهية العملاء، وتوظيف الموارد البشرية ذات الكفاءة، وتوفير بيئات عمل ممتازة للموظفين.

صندوق الحج الإندونيسي[7]

صندوق الحج الإندونيسيBPKH هو مؤسسة متخصصة في إدارة تمويل الحج، يكون تمويله بالأساس من مبالغ مالية يدفعها المواطنين الإندونيسيين الراغبين في أداء فريضة الحج، وتدار أمواله استنادًا إلى مبادئ الشريعة، وأعماله خاضعة لمبدأي الشفافية والمساءلة، والإدارة المالية للحج في BPKH غير هادفة للربح، وتهدف إلى جعل تجربة الحج أكثر كفاءة ويسرا للحجاج، مع الأخذ في الاعتبار أمن الحسابات والحصافة والمهنية، أسسBPKH نظام عمل وحوكمة شامل وقابل للمحاسبة، من خلال تطوير الموارد البشرية المناسبة، وتشمل مهام BPKH التنفيذ والحوكمة وإعداد التقارير حول إنجازات الصندوق وسير أعماله، وإنفاقه على تمويل الحج.

بنك فيصل الإسلامي[8]

بنك فيصل الإسلامي المصري هو أول بنك إسلامي وتجاري مصري. بدأ البنك عملياته رسمياً في 5/7/1979. وكان هدف المؤسسين إنشاء بنك في مصر يعمل وفقًا للشريعة الإسلامية ليكون بمثابة نموذج للصيرفة الإسلامية في جميع أنحاء العالم. وقد عرض صاحب السمو الملكي الأمير محمد الفيصل آل سعود - رئيس مجلس الإدارة – فكرة إنشاء هذا البنك على عدد من الشخصيات والمسؤولين المصريين. أُنشئ البنك بموجب القانون رقم 48 لعام 1977 الذي صادق عليه مجلس الشعب المصري، وحصل على ترخيص النشاط باعتباره مؤسسة اقتصادية واجتماعية على شكل شركة مساهمة مصرية تعمل وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية. وقد كان هناك طلب كبير على أسهم البنك، ما أدى إلى زيادات متتالية في رأس المال إلى أن وصل رأس المال المرخص به إلى 500 مليون دولار أمريكي مقابل رأس مال مصدر ومدفوع بالكامل بقيمة 367 مليون دولار أمريكي. ويدير البنك حوالي مليوني حساب. وبلغ إجمالي أصول البنك 90 مليار جنيه مصري. يتولى حاليا صاحب السمو الملكي الأمير عمرو الفيصل آل سعود رئاسة مجلس الإدارة خلفًا لصاحب السمو الملكي الأمير محمد الفيصل آل سعود، رحمه الله.

5 المصدر: https://www.oic-oci.org/page/?p_id=88&p_ref=33&lan=ar
6 المصدر: https://www.islamibankbd.com
7 المصدر: https://bpkh.go.id
8 المصدر: https://www.faisalbank.com.eg/FIB/ARABIC/about-us/incorporation-history.html

الهيئة العامة للأوقاف[9]

الهيئة العامة للأوقاف في المملكة العربية السعودية هي هيئة عامة تتمتع بالشخصية القانونية والاستقلال المالي والإداري، وترتبط برئيس الوزراء في الرياض. أُسِّست هذه الهيئة عام 1431 هجرية وصدرت لوائحها عام 1437 هجرية. وهي تهدف إلى تنظيم الأوقاف وحفظها وتطويرها بما يحقق متطلبات الأوقاف ويعزز دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتضامن الاجتماعي، وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية والقوانين.

الأمانة العامة للأوقاف في دولة الكويت[10]

أنشئت الأمانة العامة للأوقاف بموجب المرسوم الأميري الصادر في 13 نوفمبر 1993، الذي نص على ممارسة هذه المؤسسة للصلاحيات المنوطة بوزارة الأوقاف والشئون الإسلامية في مجال الأوقاف والإشراف على شئون الأوقاف داخل البلاد وخارجها. وتختص الأمانة العامة للأوقاف بتعزيز الأوقاف ودعم كل الجوانب المتعلقة بشئونها، بما في ذلك إدارة أموالها وتثميرها وصرف عوائدها بناءً على الشروط الوقفية. وتعمل الأمانة على تحقيق الأهداف المشروعة للأوقاف ودعم تنمية المجتمع ثقافياً واجتماعياً وكذا تخفيف العبء عن المحتاجين في المجتمع.

بيت التمويل الكويتي[11]

يعتبر بيت التمويل الكويتي مؤسسة رائدة في الظاهرة المصرفية المعروفة باسم التمويل الإسلامي أو الصيرفة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. وبيت التمويل الكويتي هو أول بنك إسلامي أُسِّس في دولة الكويت عام 1977، وهو اليوم واحد من أهم المؤسسات المالية الإسلامية في العالم وواحد من أكبر المقرضين في الأسواق المحلية والإقليمية. يعدّ بيت التمويل الكويتي شركة مساهمة عامة مدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية (KSE.KFIN) وتشمل قائمة أكبر مساهميه إلى غاية 31 ديسمبر 2014: الهيئة العامة للاستثمار - الكويت (مساهم مباشر) والأمانة العامة للأوقاف في دولة الكويت (مساهم مباشر) والهيئة العامة لشئون القصر - الكويت (مساهم مباشر) والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية - الكويت (مساهم غير مباشر). ويقدم بيت التمويل الكويتي مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وهي تشمل العقارات وتمويل التجارة والمحافظ الاستثمارية والخدمات التجارية وتجارة التجزئة والخدمات المصرفية للشركات في الكويت ومملكة البحرين والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وتركيا وماليزيا وألمانيا.

جمعية العون المباشر[12]

بدأت جمعية العون المباشر، التي كانت تُعرف سابقًا باسم وكالة المسلمين الأفارقة، نشاطها في عام 1981، كمنظمة تطوعية غير حكومية، بهدف رفع مستوى الحياة في أكثر المناطق حرمانًا في إفريقيا، وذلك على يد رائد العمل الدعوي والخيري الدكتور/ عبد الرحمن حمود السميط رحمه الله، تنفذ الجمعية مشاريعها باحترافية وتركز على العمل على نطاق واسع، بدلا من الحالات الفردية، وتهتم بالتعليم بكل أنواعه كوسيلة أساسية لتغيير الوضع المأساوي الذي يعيشه الإنسان في افريقيا، وهي من أوائل الجمعيات الخيرية في العالم الإسلامي، التي أحيت سنة إنشاء المشاريع الوقفية الصغيرة، مع التركيز في عملها على المشاريع التنموية التي تحقق استدامة، وتهدف الجمعية للقيام بأعمال التنمية للمجتمعات الأقل حظاً، مستهدفة بذلك الفئات الاجتماعية الأكثر احتياجاً، والمرضى والأيتام ومنكوبي الكوارث والمجاعات، والقيام بكافة أنشطة البر والخير.

صندوق الأوقاف الإيراني[13]

يعد صندوق الأوقاف الإيراني الذراع الاستثمارية والتشغيلية لمؤسسة الأوقاف والأعمال الخيرية في إيران التي أُسِّست عام 1984 كهيئة رسمية تابعة لوزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي للإشراف على الأنشطة والمشاريع الوقفية والنهوض بها وإدارتها وتنفيذها. وتتمثل أهداف صندوق الأوقاف الإيراني في تطوير ممتلكات الأوقاف وإنعاشها وتوسيع نطاقها وإعادة بنائها وتأهيلها، وتقديم الدعم الاجتماعي حسب توجيهات مؤسسة الأوقاف والأعمال الخيرية.

---

9 المصدر: http://careers.awqaf.gov.sa/ar/content.php?ulid=272128-about-awqaf6 المصدر: https://www.islamibankbd.com

10 المصدر: http://www.awqaf.org.kw/AR/Pages/Establishment.aspx

11 المصدر: https://www.kfh.com/ar/home/Personal/aboutus/story.html

12 المصدر: https://direct-aid.org/donate/en

13 المصدر: http://www.icrjournal.org/icr/index.php/icr/article/download/106/102

البنك الإسلامي الاجتماعي في بنغلاديش[14]

البنك الإسلامي الاجتماعي بنغلاديش هو بنك تجاري من الجيل الثاني، يعمل منذ 22 نوفمبر 1995 بناءً على مبادئ الشريعة. ولديه اليوم 155 فرعا منتشرة في أرجاء بنغلاديش وشركتان فرعيتان هما SIBL Securities Ltd. وSIBL Investment Ltdg. ويعد البنك الإسلامي الاجتماعي، الذي يستهدف القضاء على الفقر، نموذجا للصيرفة التشاركية في القرن الواحد والعشرين بجمعه لثلاثة قطاعات في قطاع واحد. ففي القطاع الرسمي، يعمل هذا البنك بصفته بنكا إسلاميا تجاريا تشاركيا يعتمد على الطابع الإنساني في مجال الائتمان والصيرفة على أساس تقاسم الأرباح والخسائر. كما أن لديه نشاط مصرفي غير رسمي بالإضافة إلى باقات تمويل واستثمار غير رسمية لتمكين الأسر الفقيرة جداً وكفل كرامتها الانسانية وخلق فرص دخل محلية وكبح النزوح الداخلي. ولدى البنك قطاع آخر يتمثل في تحويل أعمال التطوع وإدارة ممتلكات الأوقاف والمساجد إلى قيمة نقدية، وقد أنشأ نظاما وقفيا نقديا لأول مرة في تاريخ الصيرفة. أما في قطاع الشركات الرسمي، فيقدم هذا البنك أحدث الخدمات المصرفية على أساس تشاركي متوافق مع الشريعة الإسلامية.

مجمع الفقه الإسلامي الدولي[15]

مجمع الفقه الإسلامي الدولي هو منظمة علمية عالمية ووكيل ثانوي لمنظمة التعاون الإسلامي. تأسس مجمع الفقه الإسلامي الدولي في أعقاب القمة الإسلامية الثالثة للمنظمة في الفترة من 25 إلى 28 يناير لعام 1981 م ومقرها في جدة بالمملكة العربية السعودية. الأكاديمية معنية بتوضيح أحكام وتعاليم الشريعة في القضايا التي تهم المسلمين حول العالم، فهي تدرس قضايا الحياة المعاصرة، وتؤدي الاجتهاد بهدف التوصل إلى حلول في ضوء التراث الإسلامي والقرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة. في سعيها إلى تقديم الشريعة بشكل معتدل مع حفظ كامل سعتها، تتصور الأكاديمية نفسها كمرجع فقهي عالمي رائد تتجه إليه الدول الإسلامية والمجتمعات الإسلامية لإيجاد حلول لقضايا الحياة الطارئة.

بنك البركة الإسلامي[16]

ساعد بنك البركة الإسلامي بصفته مؤسسة مالية رائدة على بناء أسس وسمعة صناعة التمويل الإسلامي منذ إنشائه عام 1984، بفضل منتجاته المبتكرة والمتوافقة مع الشريعة الإسلامية. وبنك البركة الإسلامي هو بنك تجزئة إسلامي حائز على رخصة من مصرف البحرين المركزي ومسجل لدى وزارة الصناعة والتجارة والسياحة في البحرين بموجب السجل التجاري رقم 14400. ويبلغ رأس مال البنك المرخص به 600 مليون دولار أمريكي ورأس ماله المصدر والمدفوع 122.5 مليون دولار أمريكي. ويعدّ بنك البركة الإسلامي وحدة مصرفية تابعة لمجموعة البركة، وهي شركة مساهمة مدرجة في بورصة البحرين وناسداك دبي. وتقدم مجموعة البركة خدمات الخزينة والخدمات المصرفية للأفراد والشركات والخدمات المصرفية الاستثمارية، كل ذلك وفقًا للشريعة الإسلامية. ويبلغ رأس مال مجموعة البركة المرخص به 2.5 مليار دولار أمريكي، ويبلغ إجمالي حقوق الملكية حوالي 2.5 مليار دولار أمريكي. وتنشط مجموعة البركة في نطاق جغرافي واسع على شكل وحدات مصرفية فرعية ومكاتب تمثيلية في 16 دولة، حيث تقدم فروعها البالغ عددها 675 فرعا منتجات وخدمات مصرفية متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

بنك البحرين الاسلامي[17]

أسّس بنك البحرين الإسلامي عام 1979 كأول بنك إسلامي في مملكة البحرين والرابع في البلدان الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وقد أدى دوراً محورياً في تطوير قطاع الصيرفة الإسلامية واقتصاد مملكة البحرين، حيث يواصل مسعاه لقيادة الابتكار. ويعمل البنك بموجب رخصة من مصرف البحرين المركزي كبنك تجزئة إسلامي وهو مدرج في بورصة البحرين. وبناءً على المبادئ الإسلامية، كرّس بنك البحرين الإسلامي نفسه كمؤسسة رائدة في الصناعة الإسلامية ومزود رئيسي للحلول المالية المتكاملة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في مملكة البحرين. ويواصل بنك البحرين الإسلامي نهوضه بمعايير الخدمات المصرفية الإسلامية داخل المملكة بما يؤدي إلى تحسين حياة المجتمع.

14 المصدر: https://www.siblbd.com/home/profile
15 المصدر: https://iifa-aifi.org/en
16 المصدر: https://albaraka.bh/ar-bh/our-story
17 المصدر: https://www.bisb.com/ar/about-bisb

بنك التضامن الإسلامي[18]

عُقد الاجتماع الأول لمؤسسي بنك التضامن الإسلامي في 24 جمادى الثانية 1401 هجرية - 28 أبريل 1981 ميلادية، وعين مجلس إدارة أولي من بين الأعضاء الذين أشرفوا على المراحل المبكرة من تأسيسه. وحصل البنك على موافقة نهائية للعمل باعتباره ثاني بنك إسلامي في السودان عام 1983. ويقع مقر هذا البنك في شارع البرلمان وقد افتتحه رسميا الرئيس السابق جعفر النميري. أنشئ البنك كمؤسسة خاصة دون أن يكون طرفا في أية مجموعة، لكنه نجح في تعزيز الروابط مع البنوك الأخرى. وقد قدم بنك التضامن الإسلامي نموذجًا عمليًا لبنك إسلامي يقوم بجميع الأنشطة المصرفية مثل عمليات الاستثمار والخدمات الأخرى بطريقة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. كما أنشأ البنك إدارة الفتوى والبحوث في نهج فريد يهدف إلى تأصيل الأعمال المصرفية بالفتاوى والبحوث. وتمثلت مساهمة البنك في الأعمال المصرفية الإسلامية في مساعدته على تطوير الصيرفة الإسلامية وصياغة البدائل في هذا المجال، بما في ذلك أشكال الاستثمار وغيرها.

البنك الاسلامي الأردني[19]

أسّس البنك الإسلامي الأردني عام 1978 كشركة مساهمة عامة محدودة لتنفيذ جميع أنواع العمليات المصرفية والتمويلية والاستثمارية بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية ووفقًا لأحكام القانون الخاص بالبنك الإسلامي الأردني، الذي حل محله فصل مكرّس للبنوك الإسلامية في قانون البنوك الساري المفعول اعتبارا من 2 أغسطس 2000. وبدأ الفرع الأول للبنك أعماله في 22/9/1979 برأسمال مدفوع بلغ حوالي (2) مليوني دينار أردني من رأس ماله المرخص به الذي بلغ (4) ملايين دينار أردني. وقد زاد رأس مال البنك ليصل إلى (200) مليون دينار أردني. وفي عام 2010، دشن البنك هوية المؤسسية الجديدة من باب التوحيد مع الشركات التابعة لمجموعة البركة المصرفية. ويقدم البنك خدمات الصيرفة والتمويل والاستثمار بواسطة (78) فرعًا و(29) مكتبًا نقديًا في مختلف مناطق البلاد، وكذلك من خلال مكتب السندات. وقد تمكن البنك من النمو بسرعة وتعزيز مكانته بين البنوك الأردنية نظرا لتركيزه على المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية[20]

أسّست وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية في المملكة الأردنية الهاشمية بشكلها الحالي بموجب القانون المؤقت رقم (23) لعام 1970 الذي أصبح دائمًا بموجب القانون رقم (28) لعام 1972 بعد اعتماد مجلس النواب الأردني له. وقد وُضع تعريف «الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية» في هذه القوانين من خلال النص على أن هذا المصطلح يعني الأوقاف الإسلامية في المملكة والمساجد والمدارس والمعاهد الدينية ودور الأيتام والكليات القانونية التي تدعمها موازنة الوزارة والمقابر الإسلامية وشؤون الحج وإصدار الفتاوى، وكذا المساجد التي لا تدعمها موازنة الأوقاف.

الندوة العالمية للشباب الإسلامي[21]

الندوة العالمية للشباب الإسلامي هي منظمة إسلامية عالمية غير ربحية، تأسست عام 1972 في المملكة العربية السعودية. مع 359 عضوًا من المنظمات الخيرية والمنظمات غير الحكومية، تهدف الندوة العالمية للشباب الإسلامي إلى رعاية الشباب المسلم للنهوض بهم من خلال برامج نوعية يديرها عاملون ومتطوّعون متخصّصون في شؤون الشباب، كما تعمل الندوة على تعزيز دور الشباب المسلم في بناء مجتمعاتهم ومؤسساتها، عن طريق تنمية قدراتهم وصقل مواهبهم، وتوجيه جهودهم لخدمة أمتهم ومجتمعاتهم، تعقد الندوة العالمية للشباب الإسلامي ورش عمل تفاعلية مختلفة وحملات تواصل مستمرة، للتوعية بهذه الأهداف، في عام 1997 أصبحت الندوة العالمية للشباب الإسلامي وكيلا للأمم المتحدة.

18 المصدر: http://tadamonbank-sd.com/index.php/ar/pages/details/8
19 المصدر: https://www.jordanislamicbank.com/ar/content/نشأة-البنك
20 المصدر: http://www.awqaf.gov.jo/Pages/viewpage.aspx?pageID=147
21 المصدر: https://wamy.org

الملحق 2

أعضاء اللجان

ا. أعضاء لجنة المساهمين في صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف إلى غاية 31 ديسمبر 2021

الرئيس

السيد عبد الحميد أبو موسى
محافظ بنك فيصل الإسلامي المصري

عضو

الدكتور محمد سليمان الجاسر
رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، المملكة العربية السعودية

عضو

السفير ناصر بن عبد الله حمدان الزعابي
رئيس مجلس صندوق التضامن الإسلامي التابع لمنظمة التعاون الإسلامي

عضو

السيد نظم حسن
رئيس بنك بنغلاديش الإسلامي المحدود، بنغلاديش

عضو

الدكتورة حورية الإسلامي
مدير الاستثمار والعلاقات الدولية
صندوق الحج الإندونيسي، جاكرتا – أندونيسيا

عضو

السيد ريان الرشيد
الرئيس التنفيذي للاستثمارات المالية
الهيئة العامة للأوقاف، المملكة العربية السعودية

عضو

الاستاذ/ فواز سليمان الراجحي
يمثل السيدة منيرة بنت عبدالرحمن السبهان
الرياض – المملكة العربية السعودية

عضو

السيد مشعل عبد العزيز النصار
مساعد نائب الرئيس، إدارة الاستثمار العقاري، بيت التمويل الكويتي، الكويت

عضو

السيد ناصر أحمد الخضر
مدير إدارة الاستثمار العقاري
الأمانة العامة للأوقاف، الكويت

عضو

الدكتور عبد الله عبد الرحمن السميط
المدير العام، جمعية العون المباشر، الكويت

عضو

السيد عبد الرضا عابد
مدير عام صندوق عمران- موقوفات - تهران – إيران
معهد إصلاح وتطوير الأوقاف الإيراني، طهران، إيران

عضو

محمد أكمل حسين
نائب الرئيس التنفيذي
البنك الإسلامي الاجتماعي، بنغلاديش

عضو

الدكتور قطب مصطفى سانو
الأمين العام
مجمع الفقه الإسلامي الدولي، المملكة العربية السعودية

عضو

السيد عاطف موسى داود يوسف
المدير المالي والاداري ممثل لدائرة تنمية اموال الاوقاف وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، الأردن

عضو

السيد موسى عبد العزيز شحادة
رئيس مجلس الإدارة والمدير العام، البنك الإسلامي الأردني، الأردن

عضو

السيد حسن أمين جرار
الرئيس التنفيذي لبنك البحرين الإسلامي

عضو

السيد حمد العقـاب
الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة، بنك البركة الإسلامي، البحرين

عضو

السيد عباس عبد الله عباس
مدير عام، بنك التضامن الإسلامي، السودان

عضو

الدكتور محمد بن حسين الصري
المدير التنفيذي
الندوة العالمية للشباب الإسلامي، المملكة العربية السعودية

11. أعضاء لجنة الإشراف على صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف إلى غاية 31 ديسمبر 2021

الرئيس

معالي الدكتور محمد سليمان الجاسر

رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

البنك الإسلامي للتنمية

عضو

سعادة السفير ناصر بن عبد الله حمدان الزعابي

رئيس مجلس صندوق التضامن الإسلامي

التابع لمنظمة التعاون الإسلامي

عضو

سعادة الأستاذ عبد الغفار العوضي

مدير تنفيذي

البنك الإسلامي للتنمية

عضو

السيد إبراهيم عبد الله الخزيم

المدير التنفيذي لصندوق التضامن الإسلامي التابع لمنظمة التعاون الإسلامي

عضو

سعادة الأستاذ حامد الحضيري

مدير تنفيذي

البنك الإسلامي للتنمية

عضو

السيد نظم حسن

رئيس بنك بنغلاديش الإسلامي المحدود، بنغلاديش

عضو

سعادة الأستاذ حسن جعفر عبد الرحمن

مدير تنفيذي

البنك الإسلامي للتنمية

عضو

السيد محمد منير المولى

العضو المنتدب والرئيس التنفيذي بنك بنغلاديش الإسلامي المحدود

عضو
الدكتورة حورية الإسلامي
مدير الاستثمار والعلاقات الدولية
صندوق الحج الإندونيسي،
جاكرتا – أندونيسيا

عضو
السيد مشعل عبد العزيز النصار
مدير أول استثمار- إدارة العقار الدولي
بيت التمويل الكويتي، الكويت

عضو
السيد عبد الحميد أبو موسى
محافظ بنك فيصل الإسلامي المصري، مصر

عضو
الدكتور عبد الله عبد الرحمن السميط
المدير العام
جمعية العون المباشر، الكويت

عضو
السيد فواز سليمان الراجحي
ممثل السيدة منيرة بنت عبدالرحمن السبهان

عضو
السيد عاطف موسى داود يوسف
المدير المالي والاداري ممثل لدائرة تنمية اموال الاوقاف
وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، الأردن

عضو
السيد ريان الرشيد
الرئيس التنفيذي للاستثمارات المالية
الهيئة العامة للأوقاف،
المملكة العربية السعودية

عضو
السيد عباس عبد الله عباس
مدير عام
بنك التضامن الإسلامي

عضو
ناصر أحمد الخضر
مدير إدارة الاستثمار العقاري
الأمانة العامة للأوقاف، الكويت

III. أعضاء اللجنة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية كما في 31 ديسمبر 2021

فضيلة الشيخ
محمد تقي العثماني

عضو
فضيلة الشيخ
الدكتور محمد الشافعي أنطونيو

نائب رئيس الهيئة
معالي الشيخ
عبدالله بن سليمان المنيع

عضو
فضيلة الشيخ
الدكتور بشير علي عمر

عضو
فضيلة الشيخ
الدكتور أسيد الكيلاني

عضو
معالي الشيخ
الدكتور قطب مصطفى سانو

عضو
فضيلة الشيخ
الدكتور محمد الروكي

IV. أعضاء اللجنة الإدارية لصندوق تثمير ممتلكات الأوقاف كما في 31 ديسمبر 2021

سعادة الدكتور منصور مختار
نائب الرئيس لبرامج الدول

رئيس اللجنة

الأستاذ عادل الشريف
مستشار الرئيس لصناديق الاقصى وفلسطين

نائب رئيس اللجنة

الدكتور منصور نوبي
مدير الإدارة الشؤون القانونية

عضو

الدكتور محمد علي الشطي
مديرة إدارة تطوير القطاع المالي الإسلامي بالإنابة

عضو

الأستاذ سيد حسين قادري
مدير إدارة القدرة على الصمود والتنمية الاجتماعية بالإنابة

عضو

الأستاذ إبراهيم فواز عبد النور
منسق استراتيجي رئيسي (لتعبئة الموارد)

عضو

الدكتور عبد الربيح عبدوس
مدير إدارة المخاطر

عضو

الأستاذ أبوبكر كنتي
رئيس قسم الامتثال للشريعة

عضو

V.أعضاء لجنة المراجعة الفنية لصندوق تثمير ممتلكات الأوقاف كما في 31 ديسمبر 2021

الأستاذ إبراهيم فواز عبد النور منسق استراتيجي رئيسي (لتعبئة الموارد)	**رئيس اللجنة**
الأستاذ محمد غامجي ممثل الإدارة القانونية	**عضو**
الأستاذ سامي فاروقي إدارة البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية	**عضو**
الأستاذ شارول رازي أيوب إدارة الخزينة	**عضو**
الأستاذ محمد رضوان أنس إدارة المخاطر	**عضو**
الأستاذ سيد محمد عاصم رضا إدارة تطوير القطاع المالي الإسلامي	**عضو**
الأستاذ أبوبكر كانتي رئيس قسم الامتثال للشريعة	**عضو**

٧١. طاقم العمل في لصندوق تثمير ممتلكات الأوقاف

د.محمد علي الشطي
مدير إدارة تطوير القطاع المالي الإسلامي بالإنابة

د. بندر الهويش
أخصائي أول استثمار الأوقاف

د.محمد احمد سالم
أخصائي رئيسي استثمار الأوقاف

يوسف عطا السوادي
أخصائي استثمار الأوقاف

سيد محمد عاصم رضا
أخصائي رئيسي استثمار الأوقاف

بيان عطاالله المزروعي
أخصائي إدارة صناديق وتسويق

محمد القرمازي
أخصائي رئيسي استثمار الأوقاف

عبدالله عيسى
مساعد فني

علاء عويضة
أخصائي رئيسي استثمار الأوقاف

فاروق الغزي
مساعد فني

فيصل الشامي
أخصائي أول استثمار الأوقاف

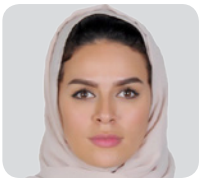

الاء فلمبان
مساعد فني

حسن محفوظ
أخصائي أول استثمار الأوقاف

الملحق 3
معلومات للمستثمرين في صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف

فيما يلي معلومات مفيدة للمستثمرين المحتملين:

1	**الطبيعة والشكل القانوني**	أسّس صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف كصندوق مقوّم بالدولار الأمريكي ويديره البنك الإسلامي للتنمية وفقًا لمفهوم المضاربة الإسلامي ولوائح صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف. ويتولى البنك الإسلامي للتنمية دور المضارب بصفته مديرًا ووصيًا على صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف. وبالتالي يستفيد صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف من وظائف الدعم عالية الجودة التي يوفرها البنك الإسلامي للتنمية (مثل التوريد والشئون القانونية وإدارة المخاطر وإجراءات التعرف على العملاء والرقابة المالية)، فضلًا عن البيئة الإنمائية القائمة على التمويل الإسلامي العام التي يوفّرها البنك الإسلامي للتنمية. يعدّ المضارب (مدير الصندوق) المتمثل في البنك الإسلامي للتنمية مؤسسة تمويل إنمائي متعددة الأطراف يقع مقرها الرئيسي في جدة بالمملكة العربية السعودية. وقد أُسّس البنك عام 1973 بصفته مؤسسة مختصة تابعة لمنظمة التعاون الإسلامي ويحمل أسهمه 57 بلدا عضوا.
2	**المساهمون (المشاركون)**	الاكتتاب في رأس مال صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف مفتوح لوزارات ومديريات ومؤسسات الأوقاف، بالإضافة إلى البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية وكذلك آحاد المستثمرين.
3	**الهيكل التنظيمي للمنظمة**	لصندوق تثمير ممتلكات الأوقاف لجنة مساهمين تشرف على تنفيذ اللوائح والإرشادات الخاصة باستثمار الموارد المالية لصندوق تثمير ممتلكات الأوقاف، بالإضافة إلى النظر في التقرير السنوي والحسابات الختامية للصندوق بعد موافقة مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الإسلامي للتنمية عليها. ولصندوق تثمير ممتلكات الأوقاف أيضاً لجنة إشراف (لجنة فرعية منبثقة عن مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الإسلامي للتنمية) وهي مسؤولة عن فحص الحسابات ربع السنوية لصندوق تثمير ممتلكات الأوقاف ورفع الاقتراحات المتعلقة بالسياسات والإرشادات إلى مجلس المديرين التنفيذيين. كما أنها مسؤولة عن الاستعراض الدوري لأداء صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف وتقديم التقارير ذات الصلة إلى لجنة المساهمين ومجلس المديرين التنفيذيين للبنك الإسلامي للتنمية. ووفقًا للوائح صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف، يكون التمثيل في اللجان على النحو التالي: • يمكن لجميع المساهمين البالغ استثمارهم أكثر من مليون دولار أمريكي (الحد الأدنى لمبلغ الاستثمار) حضور اجتماع لجنة المساهمين لصندوق تثمير ممتلكات الأوقاف، • لحاملي الأسهم البالغ استثمارهم ما بين 5 ملايين دولار (الحد الأدنى لمبلغ الاستثمار) و10 مليون دولار ممثل واحد في لجنة الإشراف. • لحاملي الأسهم البالغ استثمارهم أكثر من 10 مليون دولار ممثلان في لجنة الإشراف.

4	**هيكل رأس المال والموارد**	يبلغ رأس مال صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف المرخص به 500 مليون دولار أمريكي مقسمة إلى 50,000 شهادة من الفئة "أ" بقيمة إسمية تبلغ 10,000 دولار أمريكي لكل منها. وللمضارب تعبئة موارد إضافية لصندوق تثمير ممتلكات الأوقاف من أجل الاستثمار في مشاريع محددة، من خلال المشاركة في التمويل المجمع أو التمويل المشترك أو إصدار شهادات من الفئة "ب" التي يمكن أن تتخذ شكل شهادات مقارضة أو شهادات إجارة أو ما إلى ذلك. ويجوز للمساهمين شراء شهادات من الفئة "ب". ولزيادة موارد صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف، قدم البنك الإسلامي للتنمية خط تمويل بقيمة 100 مليون دولار أمريكي لاستخدامه في تمويل مشاريع صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف.
5	**الربحية**	رغم أن صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف أُسّس لغرض نبيل، إلا أنّ عملياته موجهة نحو السوق لضمان عائد معقول لمستثمريه. غير أن الاعتبار الغالب يتمثل في ضمان استمرارية صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف عن طريق استهداف تكوين احتياطي عام قوي يصل إلى حوالي 50 في المائة من رأس المال المدفوع قبل توزيع نسب عالية من الأرباح على المستثمرين.
6	**توزيع الأرباح**	يمكن أن يحول المضارب ما يصل إلى 20 في المائة من صافي الدخل لأي سنة إلى الاحتياطي العام. ويرد المخطط الكلي لمخصصات الأرباح كما يلي: **التفاصيل** | **النسبة من المجموع** **رسوم المضارب (الإدارة)** | **%10** **الاحتياطي العام** | **%20 - %0** **الأرباح القابلة للتوزيع** | **%90 - %70** **المجموع** | **%100**
7	**آلية التخارج**	يتعهد البنك الإسلامي للتنمية، اعتبارًا من السنة المالية الرابعة لصندوق تثمير ممتلكات الأوقاف، بشراء ما لا يزيد عن 50 في المائة من الشهادات "أ" التي يحملها كلّ من حاملي تلك الشهادات، شريطة ألا ينتج عن هذا الشراء تحوّل حامل الشهادات إلى حامل شهادات ذات قيمة إسمية إجمالية تقل عن 1 مليون دولار أمريكي.
8	**الضمان**	يطبق المضارب (البنك الإسلامي للتنمية) تدابير في غاية الحصافة قبل تقديم التمويل من موارد صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف. وتشمل هذه التدابير على سبيل المثال لا الحصر، المطالبة بضمانات حكومية أو ضمانات بنكية من الدرجة الأولى أو الرهن العقاري أو التأمين بواسطة شركات تأمين ائتماني مرموقة. وللحماية من مخاطر التركيز، يجتهد صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف في تنويع محفظته التمويلية من خلال تحديد أسقف تمويل للبلدان والمستفيدين داخل بلد واحد.
9	**مراجعو الحسابات الخارجيون**	تتولى مراجعة حسابات صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف شركة مراجعة مرموقة على الصعيد الدولي تقدم استعراضاً ومراجعة للقوائم المالية للصندوق.

الملحق 4
معلومات للمستفيدين من صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف

فيما يلي: طريقة الاستفادة من تمويل صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف:

النطاق	**تدخلات صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف:** • بناء جديد • تحسين ممتلكات موجودة • شراء ممتلكات موجودة **ويشمل ذلك مشاريع في القطاعات التالية:** • السكنية، • التجارية، • المتاجر، • المرافق متعددة الاستخدامات.
المؤهلون للحصول على تمويل صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف	• وزارات/مؤسسات الأوقاف • المنظمات الخيرية/صناديق الاستئمان العاملة وفقًا لمبادئ الوقف في البلدان الأعضاء وغير الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية • الحد الأدنى لمساهمة المستفيد: o أرض المشروع في حالة البناء o 25% من كلفة المشروع في حالة شراء مبنى جاهز
الشرط الأساسي للتمويل	عند انتهاء فترة التمويل يجب تسجيل المشروع باعتباره وقفًا متى كان ذلك ممكنا أو إيجاد وضع قانوني مكافئ له (استئمان على سبيل المثال).
صيغ التمويل	• الإجارة، • أو المرابحة، • أو أي صيغة تمويل أخرى متوافقة مع الشريعة الإسلامية
قيمة المشروع	أكثر من 5.0 مليون دولار أمريكي (بما في ذلك قيمة الأرض)
شروط التمويل	المدة القصوى 15 سنة بما في ذلك فترة إعداد لا تتجاوز 3 سنوات
الضمان	تعتمد على طبيعة المشروع (ضمان سيادي، ضمان بنكي، رهن، إلخ)
التسعير/هامش الربح	كل حالة على حدة
عملة التمويل	الدولار الأمريكي
المستندات المطلوبة لتقديم طلب التمويل	• طلب (خطاب) تمويل يبيّن الغرض من الوقف وموجز المشروع وتقديرات التكلفة والإيرادات. • شهادة تسجيل المنظمة ونظامها الأساسي. • موجز المنظمة (أهداف وأنشطة المنظمة وأعضاء مجلس الإدارة). • صك ملكية الأرض (صك ملكية دائمة محدّث أو عقد إيجار طويل المدى). • القوائم المالية للمنظمة لآخر 3 سنوات.

صندوق تثمير
ممتلكات الأوقاف
AWQAF PROPERTIES
INVESTMENT FUND

The APIF Financing Guidelines
سياسة التمويل و الخطوط الإرشادية
المعدلة لصندوق تثمير ممتلكات الأوقاف

The APIF Investment Guidelines
سياسة الاستثمار و الخطوط الإرشادية
المعدلة لصندوق تثمير ممتلكات الأوقاف

+966 12 636 1400
+966 12 636 6871
APIF@isdb.org
www.isdb.org/apif
www.isdb.org

8111 شارع الملك خالد،
النزلة اليمنية
الوحدة 1 جدة 2444-223332
المملكة العربية السعودية

IsDB
البنك الإسلامي للتنمية
Islamic Development Bank